بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقـــرير الاقتصادي
لعام 2024

بسم اللّه الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه الله

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح

حفظه الله

المحتويات

كلمة المحافظ	1
الملخص التنفيذي	3
الفصل الأول: أبرز التطورات الاقتصادية	10
الفصل الثاني: التطورات النقدية والمصرفية، وجهود بنك الكويت المركزي في مجالي الإشراف والرقابة	30
الفصل الثالث: تطورات القطاع المصرفي والمالي الخاضع لرقابة بنك الكويت المركزي	58
الفصل الرابع: المالية العامة	70
الفصل الخامس: القطاع الخارجي	82
الفصل السادس: بورصة الكويت	96
الملاحق الإحصائية	109

كلمة المحافظ

السيد/ باسل أحمد الهارون
محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير الاقتصادي السنوي الثالث والخمسون عن عام 2024، الذي يصدره بنك الكويت المركزي في إطار سعيه الدائم إلى ترسيخ مبادئ الشفافية وتعزيز المعرفة الاقتصادية ودعم مسيرة التنمية المستدامة، عبر تقديم تحليلات دقيقة وموضوعية للأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية.

لقد جاء عام 2024 محمَّلاً بجملة من التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، في ظل استمرار تداعيات التوترات الجيوسياسية، وتذبذب أسعار الطاقة. ومن جهةٍ أخرى، تراجعت بشكل متفاوت الضغوط التضخمية نتيجة استمرار التشديد النقدي في عدد من الاقتصادات الكبرى منذ عام 2022، الأمر الذي ساهم في اتجاه بعض البنوك المركزية نحو مغايرة دورة السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة تدريجيًا في عام 2024. وفي إطار هذه التطورات، أبدى الاقتصاد الكويتي قدرًا من الصلابة والمرونة، مدعومًا بالمرتكزات الاقتصادية الراسخة، والتدابير التي تم اتخاذها على مختلف المستويات المؤسسية والتشريعية والتنفيذية والقطاعية، مما ساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفي هذا السياق، يأتي هذا التقرير ليقدم قراءة متأنية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2024، حيث يستعرض تطورات الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي خلال العام المذكور، واتجاهات الأسعار المحلية والتضخم، ومؤشرات السكان وسوق العمل. كما يتناول التقرير التطورات النقدية وجهود بنك الكويت المركزي في إدارة السياسة النقدية بما في ذلك أسعار الفائدة، والتسهيلات الائتمانية، والودائع المصرفية، والحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، وتوفير بيئة نقدية داعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

ويتطرق التقرير كذلك إلى المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي، التي تعكس متانة القطاع المصرفي الوطني، وكفاءة أنظمة الرقابة والإشراف المصرفي، وجهود البنك المركزي في مواكبة التطورات الدولية وتعزيز سلامة ومتانة النظام المالي. ويولي التقرير اهتمامًا خاصًا بتحليل المالية العامة للدولة، في ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات والمصروفات العامة، ومستوى العجز أو الفائض المالي، مع التأكيد على أهمية تعزيز الاستدامة المالية وتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل.

وعلى صـــعيد القطاع الخارجي، يرصـــد التقرير أداء ميزان المدفوعات لدولة الكويت، وحركة الصـــادرات والواردات، وتطور الاحتياطيات الرســـمية، والذي عكس صـــلابة الوضـــع الخارجي والقدرة على امتصـــاص الصـدمات الاقتصـادية. كما يسـتعرض التقرير أداء بورصـة الكويت وما شـهدته من تحسـن في مؤشـرات الأداء والسيولة، حيث جاء دورها كمرآة للاقتصاد الوطني ومركز استقطاب للاستثمارات.

ويأتي إصدار بنك الكويت المركزي لهذا التقرير الاقتصادي بشكل سنوي، ليؤكد التزامه الثابت بمبدأ الشفافية ومواصـــلة دوره المحوري في دعم الاســـتقرار النقدي والاســـتقرار المالي، وتعزيز جاهزية القطاع المالي لمواجهة التحديات، ومواكبة أفضـل الممارسـات العالمية، انطلاقًا من رؤية اسـتراتيجية واضـحة ترتكز على بناء اقتصـاد متنوع ومسـتدام، تماشـيًا مع تطلعات رؤية كويت جديدة 2035. وإننا إذ نضـع هذا التقرير بين أيديكم، نأمل أن يسـهم بما يحتويه من تحليلات وبيانات في دعم جهود التخطيط وصـياغة السـياسـات الاقتصـادية والمالية، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير وطننا الغالي وأمنه وازدهاره.

وختامًا، يغتنم بنك الكويت المركزي هذه المناسـبة ليرفع أسـمى آيات الشـكر والتقدير إلى مقام حضـرة صـاحب السـمو أمير البلاد المُفدَّى الشـيخ مشـعل الأحمد الجابر الصـباح حفظه الله ورعاه، وسـمو ولي العهد الأمين الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصـباح حفظه الله، لما يحظى به البنك من رعاية ودعم مسـتمر. كما نودُ في هذا المقام أن نتقدم بعميق الشـكر والامتنان لجميع الوزارات والجهات الحكومية، والقطاع المصـرفي والمؤسـسـات المالية والجهات الأخرى العاملة في دولة الكويت لتعاونهم الصادق في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير، متطلعين لمزيد من توطيد أطر التواصـل والتنسـيق المثمر من أجل خدمة وطننا الغالي، ومواصـلة مسـيرة العطاء لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق،،،

الملخص التنفيذي

أظهرت التقديرات الأولية لعام 2024 انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.6% على أساس سنوي (مقارنةً بانكماش قدره 1.7% في عام 2023). وجاء هذا الانخفاض في النمو مقارنة بالعام الماضي نتيجة تراجع القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة تقارب 6.9% لتبلغ قيمته نحو 19.30 مليار دينار، مقابل حوالي 20.73 مليار دينار في العام السابق. وفي المقابل، حققت القطاعات غير النفطية نموًا معتدلاً بنحو 1.8% خلال عام 2024 وصولاً إلى ما يقارب 21.02 مليار دينار، مما يعكس قدرًا من صلابة النشاط الاقتصادي غير النفطي رغم التقلبات الاقتصادية. وبالتوازي مع ذلك، تباطأ معدل التضخم السنوي في الكويت إلى حوالي 2.9% خلال عام 2024، منخفضًا عن 3.6% في عام 2023 ونحو 4.0% في عام 2022، مدفوعًا بهدوء وتيرة ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات. هذا، وقد ارتفع عدد السكان إلى نحو 4.988 ملايين نسمة بنسبة نمو بلغت 2.6%. وفي المقابل، ظل الاعتماد على العمالة الوافدة مرتفعًا، حيث شكلت نحو 83.5% من إجمالي القوى العاملة.

وعلى جانب التطورات النقدية والمصرفية، واصل بنك الكويت المركزي نهجه المتدرج والمتوازن في السياسة النقدية خلال عام 2024 لضمان الاستقرار النقدي. ففي سبتمبر 2024، قرر البنك المركزي تخفيض سعر الخصم بواقع 0.25 نقطة مئوية ليصل إلى 4.00%، وذلك في ضوء تراجع الضغوط التضخمية عالميًا وتحسن الأوضاع النقدية المحلية. وشهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية انخفاضًا خلال عام 2024 لمعظم الآجال تماشيًا مع توجهات السياسة النقدية الرامية إلى تعزيز دعائم الاستقرار النقدي. وعلى صعيد السيولة، شهد المعروض النقدي بالمفهوم الواسع (ن2) نموًا بنحو 4.3% ليصل إلى ما يقارب 40.6 مليار دينار في نهاية عام 2024، مدفوعًا بارتفاع الودائع لأجل والودائع الادخارية (شبه النقد) لدى البنوك. وفي المقابل، انخفض المعروض النقدي بالمفهوم الضيق (ن1) الذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب بنسبة تقارب 2.8%. وحافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي، مع تسجيل الدولار الأمريكي ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.3% مقابل الدينار الكويتي بنهاية عام 2024. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية للعملاء المقيمين بحوالي 3.7% ليبلغ نحو 49.4 مليار دينار بنهاية عام 2024، مما دعم تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. وكذلك ارتفعت الودائع المصرفية للمقيمين بنحو 3.6% لتصل إلى نحو 50.5 مليار دينار انعكاسًا لنمو ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك بنسبة تقارب 4.5% لتصل إلى حوالي 39.0 مليار دينار، مما عزز من قاعدة التمويل المحلية

المتاحة. وبشكل عام، استمر بنك الكويت المركزي في إدارة السيولة المحلية بكفاءة وحافظ على أجواء الاستقرار النقدي، مما هيّأ بيئة داعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

وقد ظل الجهاز المصرفي الكويتي يتمتع بأوضاع قوية ومؤشرات سلامة مالية مرتفعة في عام 2024. فقد أظهرت الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموًا مستمرًا خلال عام 2024، مما يعكس متانة الجهاز المصرفي الكويتي وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي في ظل بيئة تتسم بتقلبات إقليمية وعالمية، وارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 4.6% ليبلغ نحو 91.7 مليار دينار بنهاية العام المذكور، مدفوعًا بزيادة أرصدة التسهيلات الائتمانية والنقدية. وعلى صعيد الملاءة المالية، ارتفعت حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) لدى البنوك بنحو 7.4% وصولاً إلى حوالي 15.8 مليار دينار، مما انعكس إيجابًا على نسب كفاية رأس المال التي ظلت تفوق بكثير المتطلبات الرقابية. كما حافظت البنوك على مستويات مريحة لجودة الأصول، حيث بقيت نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة عند مستويات تاريخية متدنية. وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة سلامة أوضاع الجهاز المصرفي، ومتانة مراكزه المالية، وكفاءته في إدارة المخاطر، بما يدعم جهوده في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم النمو، مع المحافظة على الاستقرار المالي لدولة الكويت.

وعلى صعيد المالية العامة في دولة الكويت خلال السنة المالية 2024/23، فقد تأثرت بتراجع الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق العام، مما أدى إلى تحول الفائض المحقق في السنة المالية 2023/22 إلى عجز. فقد انخفضت الإيرادات العامة الفعلية بحوالي 17.9% لتبلغ نحو 23.6 مليار دينار، مدفوعة بشكل رئيسي بانخفاض الإيرادات النفطية بحوالي 19.4% إلى ما يقارب 21.5 مليار دينار، وذلك في ظل تراجع أسعار النفط وكميات الإنتاج (حيث بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي نحو 82.6 دولارًا للبرميل خلال السنة المالية 2024/23 مقابل 97.1 دولارًا خلال السنة المالية السابقة). وعلى الجانب الآخر، ارتفعت المصروفات العامة الفعلية بنحو 12.7% لتصل إلى نحو 25.2 مليار دينار مدفوعة بزيادة ملموسة في المصروفات الجارية التي نمت بنحو 14.7% خلال السنة المالية 2024/23 مقارنةً بالسنة المالية السابقة. وأسفر ذلك عن تحول فائض الموازنة البالغ حوالي 6.4 مليار دينار في السنة المالية 2023/22 إلى عجزٍ بنحو 1.6 مليار دينار للسنة المالية 2024/23. ويعكس هذا التطور أثر تراجع الإيرادات النفطية بالتزامن مع استمرار مستويات الإنفاق العام المرتفعة على أداء الموازنة العامة. وفيما يخص مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2025/24، فقد قُدرت الإيرادات العامة بنحو 18.9 مليار دينار، فيما قدرت المصروفات العامة بنحو 24.6 مليار دينار، بما يعني تسجيل عجز مالي تقديري يبلغ حوالي 5.6 مليارات دينار.

وبالنسبة للقطاع الخارجي لدولة الكويت، فعلى الرغم من تراجع العائدات النفطية خلال عام 2024، إلا أنه ظل في وضعٍ قوي حيث حقق الحساب الجاري فائضًا بلغ حوالي 14.3 مليار دينار في عام 2024، ورغم ضخامة هذا الفائض فإنه يقل بنحو 9.3% عن مستواه خلال عام 2023. ويُعزى تراجع فائض الحساب الجاري إلى انخفاض فائض الميزان السلعي بنسبة تقارب 14.0% نتيجة انخفاض حصيلة الصادرات النفطية مع تراجع أسعار النفط العالمية، في حين استقرت قيمة الواردات السلعية نسبيًا. وبلغ إجمالي الصادرات السلعية (على أساس فوب) نحو 24.0 مليار دينار، منها حوالي 21.1 مليار دينار صادرات نفطية. وعلى الرغم من هذا التراجع في الفوائض الخارجية، لا يزال مركز الكويت الخارجي متينًا مدعومًا باستمرار تحقيق فائض كبير في الحساب الجاري، مما يساهم في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الكويتي ضمن نظام سعر الصرف القائم على سلة العملات.

وعلى صعيد بورصة الكويت، فقد شهدت أداءً إيجابيًا ملحوظًا خلال عام 2024 مدعومًا بتحسن أرباح الشركات والسيولة المحلية. فقد ارتفع مؤشر السوق العام للبورصة بنحو 7.4% خلال العام ليغلق عند مستوى 7362.5 نقطة بنهاية ديسمبر 2024، مما جعل سوق الأسهم الكويتي ثاني أفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام. كما حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بحوالي 4.6% مدفوعًا بارتفاع أسعار أسهم البنوك والشركات القيادية، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي 50 ارتفاعات بارزة بنحو 19.4% لكل منهما، مما يعكس نشاطًا قويًا وإقبالاً متزايدًا على أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة. وتعود هذه المكاسب في مجملها إلى تحسن أرباح الشركات المدرجة ولا سيما البنوك، إضافةً إلى تحسن معنويات المستثمرين بدعم من خطوة بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم في النصف الثاني من العام وما صاحبها من توقعات إيجابية بشأن كلفة التمويل والنمو الاقتصادي المستقبلي.

1 الفصل الأول

أداء الاقتصاد المحلي

تراجع ملحوظ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
%2.6
خلال عام 2024
مقارنة بنهاية عام 2023

انكماش الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي
%6.9

نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية
%1.8

خلال عام 2024

تباطأ معدل التضخم مقاسًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت ليبلغ متوسطه نحو
%2.9
خلال عام 2024

بعد أن سجل نحو
%3.6
خلال عام 2023

أبرز الأقسام التي ساهمت في معدل التضخم خلال عام 2024

الأغذية والمشروبات **%34.1**

الكساء وملبوسات القدم **%16.4**

المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة **%15.6**

تباطأ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة ليبلغ نحو
%1.6
خلال عام 2024

بعد أن سجل نحو
%2.1
خلال عام 2023

- تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة ليبلغ نحو **1.7%**
- تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا ليبلغ نحو **1.5%**

السكان والقوى العاملة

ارتفاع إجمالي عدد السكان بنسبة **2.6%** ليبلغ نحو **4.988** مليون نسمة لعام **2024**

ارتفاع عدد السكان **الكويتيين** ليبلغ
1.568
مليون نسمة

ارتفاع عدد السكان **غير الكويتيين** ليبلغ
3.420
مليون نسمة

ارتفاع إجمالي أعداد القوى العاملة بنسبة **2.0%** ليبلغ نحو **3.065** مليون في عام **2024**

ارتفاع أعداد القوى العاملة **الكويتية** إلى نحو
505
ألف

ارتفاع أعداد القوى العاملة **غير الكويتية** إلى نحو
2.560
مليون

توزيع القوى العاملة حسب القطاع في عام **2024**

ارتفاع أعداد القوى العاملة في **القطاع الخاص** بمعدل
%5.6

ارتفاع أعداد القوى العاملة في **القطاع الحكومي** بنحو
%1.5

الفصل الأول:
أبرز التطورات الاقتصادية

النقاط الرئيسية

- انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.6% خلال عام 2024، نتيجة تراجع الناتج النفطي بنسبة 6.9%، مقابل نمو في الناتج غير النفطي بنسبة 1.8%.
- تباطأ معدل التضخم إلى 2.9% مقارنةً بـ 3.6% في عام 2023، وشكلت الأغذية والمشروبات النسبة الأكبر من المساهمة في التضخم بنحو 34.1%.
- تراجع معدل التغير في أسعار الجملة إلى 1.6%، نتيجة انخفاض نمو أسعار السلع المستوردة إلى 1.7% والمحلية إلى 1.5%.
- ارتفع عدد السكان إلى 4.988 ملايين نسمة، وبلغ إجمالي القوى العاملة 3.065 ملايين عامل، مع نمو أكبر في القطاع الخاص بنسبة 5.6%.

مقدمة

يتناول هذا الفصل تحليلاً شاملاً لأداء الاقتصاد المحلي لدولة الكويت خلال عام 2024، وذلك في سياق التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية التي شكّلت البيئة الاقتصادية العامة. وينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء رئيسية، يبدأ أولها بتسليط الضوء على أبرز ملامح النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي وتداعياتها على اقتصادات المنطقة، ثم يعرض الجزء الثاني التطورات في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت ومكونات النمو الاقتصادي وأداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة، مع التركيز على القطاعات غير النفطية. أما الجزء الثالث فيتناول تطورات الأسعار المحلية والتضخم كما تعكسها الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والجملة، فيما يركز الجزء الأخير على تطورات سوق العمل والمؤشرات الديموغرافية ذات الصلة. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية مدعومة بالبيانات والإحصاءات والجداول والرسوم البيانية التي تعكس مسار الاقتصاد المحلي خلال العام 2024، مع إبراز أهم التحديات والفرص الاقتصادية التي واجهتها دولة الكويت في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية.

1-1. تطورات وآفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2024 استمرارًا في حالة التباطؤ النسبي، وسط بيئة اقتصادية تتسم بعدم اليقين وتعدد التحديات. فقد فرضت التوترات الجيوسياسية، خصوصًا في منطقتي الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، ضغوطًا ملحوظة على حركة التجارة العالمية، وأثرت بشكل مباشر على ثقة المستثمرين وأسواق الطاقة. ورغم تراجع معدلات التضخم في عدد من الاقتصادات الكبرى، إلا أن السياسات النقدية ظلت متشددة في معظم هذه الدول، ما أفضى إلى تقييد شروط التمويل وتعزيز قوة الدولار الأمريكي. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو العالمي قد بلغ نحو 3.2% في عام 2024، وهو معدل يقل عن المتوسط التاريخي للفترة (2000–2019) البالغ نحو 3.7%. ويُتوقع أن يرتفع هذا المعدل بشكل طفيف ليصل إلى نحو 3.3% في عامي 2025 و2026 (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – يناير 2025)، وهي توقعات تعكس واقعًا اقتصاديًا غير متجانس، حيث أظهر الاقتصاد الأمريكي مرونة نسبية ساهمت في تحسين المعدلات العامة، في حين شهدت اقتصادات أخرى تباطؤًا لأسباب تتعلق بالديون وضعف الاستثمارات وتقلبات الأسواق.

كما أظهرت البيانات أن التضخم العالمي، وإن كان في مسار تراجعي، إلا أنه لا يزال أعلى من مستهدفات السياسة النقدية، مما يعني استمرار الضغوط على الأسر والشركات، خصوصًا في اقتصادات الأسواق الناشئة. وبرزت في هذا السياق عدة مخاوف، من أبرزها هشاشة الاستقرار المالي، وارتفاع أعباء الدين العام، وتراجع الثقة في آليات الحوكمة الاقتصادية في بعض الدول. ومن ناحية أخرى، فإن بروز الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة قد يمثل فرصة لتحفيز الإنتاجية العالمية على المدى الطويل، لكنه يطرح كذلك تحديات تتعلق بإعادة توزيع الوظائف وتفاوت القدرات بين الاقتصادات. ومن الملاحظ أن النمو في الاقتصادات المتقدمة يسير بخطى أكثر استقرارًا مقارنةً بالأسواق الناشئة، التي لا تزال تواجه صدمات في أسعار السلع وتذبذبًا في تدفقات رؤوس الأموال، ومن المحتمل أن تتطلب هذه الاقتصادات تدخلات هيكلية أعمق لتعزيز مرونتها في مواجهة المخاطر العالمية.

وعلى صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي – أكتوبر 2024 إلى أن التوترات الجيوسياسية، وفي مقدمتها الصراع في غزة، قد تسببت في تداعيات إنسانية جسيمة، فضلاً عن آثارها الممتدة على النشاط الاقتصادي في المنطقة. كما أدت الاضطرابات في حركة الملاحة عبر البحر الأحمر إلى تعميق الاختناقات التجارية، وأدت التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط التي التزمت بها بعض الدول المصدرة في مجموعة أوبك+ إلى زيادة حدة الضغوط الاقتصادية على دول الخليج. وفي هذا السياق، من المقدر أن يبقى النمو الاقتصادي في دول المجلس مكبوحًا في المدى

القصـــير، مســـجلاً تحســـنًا طفيفًا ليصـــل إلى نحو 2.7% في عام 2024، مرتفعًا من نحو 1.9% خلال عام 2023، وهو ما يعكس بعض المرونة النسبية في مواجهة الصدمات، مع بقاء النشاط غير الهيدروكربوني الداعم الرئيســـي للنمو في ظل اســـتمرار خطط التنويع الاقتصـــادي. ومن المتوقع أن تتراجع حدة العوامل الضـــاغطة تدريجيًا خلال عام 2025، ما يفســـح المجال لتحقيق معدل نمو أقوى يُقدّر بنحو 4.2%، وفق الســـيناريوهات المرجحة.

وتشـير البيانات إلى تفاوت أداء دول المجلس، حيث حققت بعض الاقتصـادات نموًا أكثر اتسـاقًا بفضـل تنامي الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، والمضي قدمًا في تنفيذ المشاريع الكبرى ضمن الرؤى التنموية. كما أن انتهاء دورة التشـــديد النقدي في عدد من دول المنطقة – مدعومًا بانخفاض معدلات التضـــخم واقترابها من المتوسطات التاريخية – من شـأنه أن يُحسـن مناخ الاسـتثمار، ويخفف الأعباء على القطاع الخاص. وفي المقابل، ما يزال الغموض يكتنف مسـار الصـراعات الإقليمية، مما يُبقي على حالة عدم اليقين مرتفعة، ويُشـكل مصـدر ضـغط على التوقعات الاقتصـادية، خصـوصًـا في ظل هشـاشـة سـلاسـل الإمداد ومخاطر تقلب أسـعار الطاقة العالمية.

معدلات النمو الاقتصادي

1. العالم

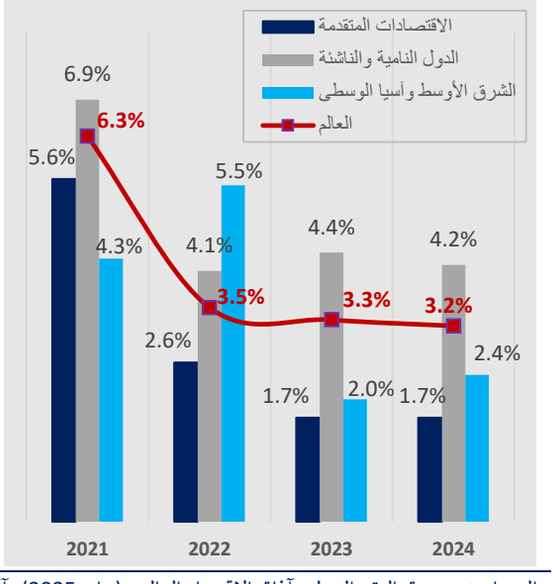

2. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

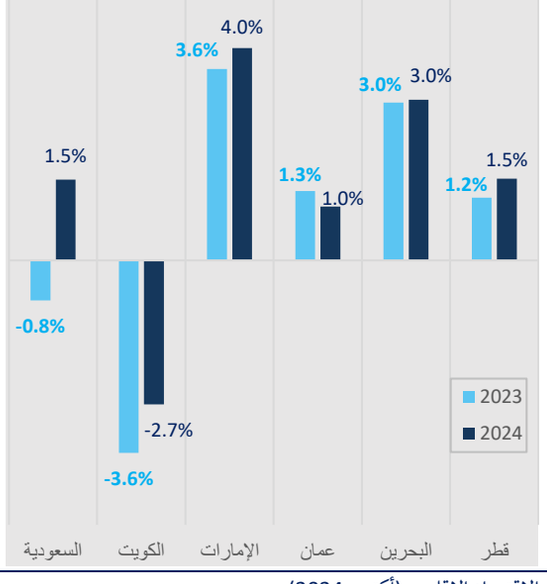

المصادر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2025)، آفاق الاقتصاد الإقليمي (أكتوبر 2024).

2-1. أداء الاقتصاد المحلي

(أ) الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت التقديرات الأولية الربعية للحسابات القومية لدولة الكويت خلال عام 2024 انكماشًا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبنسبة 2.6% مقارنةً بعام 2023، والذي سجل انكماشًا بمعدل 1.7%. وقد جاء ذلك كنتيجة لتراجع مساهمة القطاع النفطي وبنسبة 6.9%، لتصل إلى نحو 19306.8 ملايين دينار، مقابل نحو 20736.6 مليون دينار خلال العام السابق. وعلى الرغم من هذا التراجع، فقد سجل القطاع غير النفطي نموًا معتدلاً بلغ نحو 1.8%، خلال عام 2024 لتصل إلى نحو 21027.7 مليون دينار، مقابل نحو 20657.7 مليون دينار خلال العام السابق، ما يشير إلى وجود قدر من المرونة في الاقتصاد غير النفطي وسط بيئة اقتصادية متقلبة. وقد انعكس هذا الأداء على التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 52.1%، مقارنةً بنحو 49.9% خلال عام 2023.

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت

3. الأسعار الثابتة

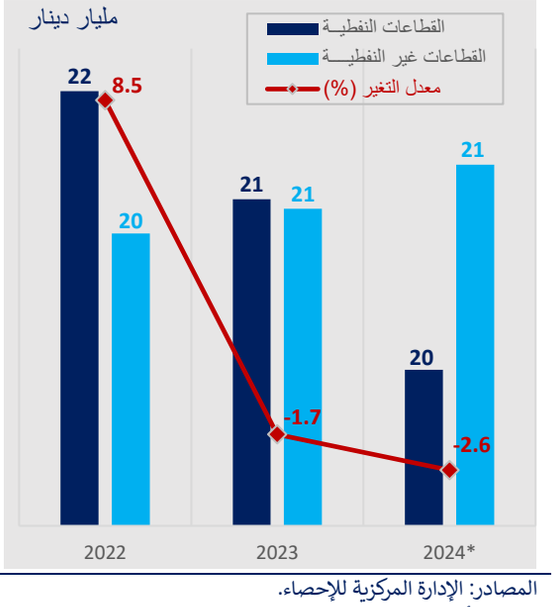

4. الأسعار الجارية

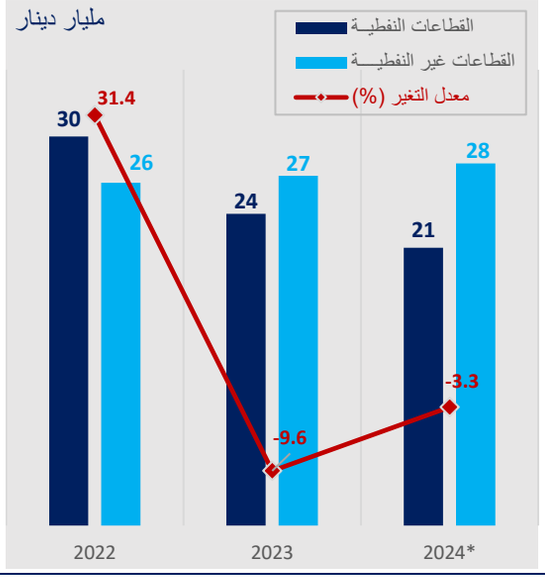

المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء.
*بيانات أولية.

وعلى صعيد آخر، شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي خلال عام 2024 ارتفاعًا ليصل إلى نحو 27813.7 مليون دينار، مقارنةً بنحو 26856.2 مليون دينار خلال عام 2023، بما يعادل زيادة

قدرها 957.5 مليون دينار ومعدل نمو سنوي نسبته 3.6%. ويُعد هذا الارتفاع امتدادًا للنمو المسجل في الفترة المقابلة من عام 2023، الذي بلغ آنذاك نحو 540.9 مليون دينار وبنسبة 2.1%، مما يشير إلى تحسن تدريجي في أداء الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وسط التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية. وقد انعكس هذا التحسن في زيادة الأهمية النسبية لمساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث ارتفعت إلى نحو 56.6% خلال الفترة المشار إليها، مقارنةً بنحو 52.9% في عام 2023، ما يعكس تحوّلاً ملموسًا باتجاه تعزيز دور هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني، في ظل استمرار جهود الدولة لتنويع مصادر النمو وتقليص الاعتماد على النفط. وفي المقابل، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع النفطي بمقدار 2620.8 مليون دينار وبنسبة 10.9%، لتصل إلى نحو 21326.5 مليون دينار خلال عام 2024، مقارنةً بنحو 23947.4 مليون دينار في العام السابق. ويُعزى هذا الانكماش بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار النفط والكميات المنتجة والمُصدَّرة، ما أثر سلبًا على إجمالي الإيرادات النفطية.

وبمحصلة هذين الاتجاهين، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت خلال عام 2024 ليصل إلى نحو 49140.3 مليون دينار، مقابل نحو 50803.6 ملايين دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، أي بانخفاض قيمته 1663.3 مليون دينار وبمعدل بلغ نحو 3.3%. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانكماش يُعد أقل حدة من الانكماش المسجل في العام السابق، الذي بلغ حينها نحو 5393.9 مليون دينار وبنسبة 9.6%، وهو ما يشير إلى تحسن نسبي في ديناميكية النشاط الاقتصادي رغم التحديات الخارجية المستمرة. ويشير هذا الأداء إلى أهمية دعم واستدامة مسارات النمو غير النفطي، من خلال تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، بما يُسهم في تقليل الأثر الناتج عن تقلبات سوق النفط، ويُعزز من مرونة الاقتصاد الكويتي على المديين المتوسط والطويل.

وفيما يلي مزيد من التفصيل لتطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي خلال عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

شهد **القطاع النفطي** خلال عام 2024 تراجعًا ملموسًا في أدائه، متأثرًا بمجموعة من العوامل الخارجية، في مقدمتها انخفاض الأسعار العالمية للنفط، إلى جانب تراجع الكميات المنتجة والمُصدَّرة من النفط الكويتي. وقد انعكست هذه التطورات سلبًا على القيمة المضافة للقطاع النفطي، وأسهمت في تقليص مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي. وتُظهر بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط (أوبك) أن متوسط السعر الفوري لسلة خامات أوبك انخفض ليصل إلى نحو 79.89 دولارًا للبرميل خلال عام 2024 بأكمله، مقابل نحو 82.95 دولارًا خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 3.1 دولارات للبرميل ونسبته 3.8%. وفي السياق ذاته، سجل

متوسط سعر خام التصدير الكويتي تراجعًا خلال عام 2024 ليصل إلى نحو 80.66 دولارًا للبرميل، مقارنةً بنحو 84.3 دولارًا خلال عام 2023، ما يمثل انخفاضًا نسبته 4.33%.

ومن ناحية الكميات، انخفض متوسط إنتاج النفط الخام الكويتي من نحو 2591 ألف برميل يوميًا خلال عام 2023 ليصل إلى نحو 2411 ألف برميل يوميًا خلال عام 2024، أي بتراجع قدره 180 ألف برميل يوميًا وبنسبة 6.9%، مما يعكس التزام الكويت بحصص الإنتاج في إطار اتفاقيات "أوبك+"، بالإضافة إلى تأثير الطلب العالمي. وفي المقابل، شهدت بعض الأنشطة المرتبطة بالطاقة تحسنًا ملحوظًا. فقد ارتفع إنتاج المنتجات النفطية المكررة من نحو 1063.38 ألف برميل يوميًا خلال عام 2023 إلى نحو 1288 ألف برميل يوميًا خلال عام 2024، أي بزيادة قدرها 225 ألف برميل يوميًا وبنسبة 21.1%، كما ارتفع إنتاج الغاز المُسال من 181 ألف برميل مكافئ يوميًا إلى نحو 196 ألف برميل مكافئ يوميًا، بزيادة نسبتها 8.2% فيما بين فترتي المقارنة. ورغم هذا التحسن في الأنشطة التحويلية، إلا أن التراجع الحاد في الصادرات النفطية مثّل عبئًا كبيرًا على القطاع، إذ انخفض متوسط الكميات المُصدَّرة من النفط الخام الكويتي من نحو 1568 ألف برميل يوميًا خلال عام 2023 إلى نحو 1176 ألف برميل يوميًا خلال عام 2024، أي بتراجع يبلغ 392 ألف برميل يوميًا وبنسبة انخفاض بلغت 24.9%، ما انعكس سلبًا على الإيرادات العامة.

وتشير هذه التطورات إلى أن أداء القطاع النفطي خلال الفترة محل التحليل قد تأثر بعوامل سعرية وكمية متزامنة، ما أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي، رغم التحسن النسبي في الأنشطة المرتبطة بالتكرير والغاز. وهو ما يؤكد الحاجة إلى تعميق الاستفادة من موارد الطاقة عبر سلاسل القيمة المضافة، وزيادة الاعتماد على الصناعات النفطية التحويلية كمصدر مستقر للإيرادات في مواجهة تقلبات أسواق النفط الخام.

وقد سجل **القطاع غير النفطي** في الاقتصاد الكويتي خلال عام 2024 أداءً إيجابيًا بالأسعار الثابتة، رغم تباطؤ وتيرة النمو مقارنةً بالعام السابق. فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذه القطاعات بمعدل 1.8% لتصل إلى نحو 21027.7 مليون دينار، مقابل نمو بنسبة 1.0% خلال عام 2023، ما يعكس قدرة هذه القطاعات على مواصلة النمو وسط بيئة اقتصادية ما زالت تواجه تحديات متعددة. وتُظهر البيانات أن نشاط **الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي**، وهو النشاط الأعلى مساهمة في الناتج غير النفطي بنسبة 26.8%، قد حقق نموًا طفيفًا بلغ 0.2% بزيادة قيمتها 13.7 مليون دينار، ليصل إلى نحو 5642.7 مليون دينار، مقابل نحو 5629.0 مليونًا خلال العام السابق. ويعكس هذا الاستقرار الدور المحوري للقطاع العام في دعم النشاط الاقتصادي. أما قطاع **الوساطة المالية والتأمين**، والذي يمثل نحو 17.1% من الناتج غير النفطي، فقد سجل نموًا متماسكًا بنحو 1.4% ليصل إلى نحو 3593.5 مليون دينار خلال عام 2024، وهو تحسن طفيف عن

العام السابق. وأيضًا، شهدت **الصناعات التحويلية** ارتفاعا بنسبة 0.4% لتصل إلى نحو 3225.8 مليون دينار، وهو ما يعكس تحديات تواجه النشاط الصناعي في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل وتباطؤ الطلب.

كما شهدت **الأنشطة العقارية** نموًا ملحوظًا بلغ نحو 6.9%، لترتفع قيمتها إلى نحو 2943.7 مليون دينار خلال عام 2024، ما يعكس انتعاشًا نسبيًا في السوق العقاري. وفي أنشطة الخدمات، سجل قطاع **التعليم** نموًا بنسبة 2.8% ليبلغ نحو 2153.9 مليون دينار، كما ارتفعت أنشطة **الكهرباء والغاز والمياه** بنسبة 2.0% لتصل إلى 1706.1 مليون دينار. وأما أنشطة **الصحة والعمل الاجتماعي** فقد نمت بنسبة 2.4% لتسجل نحو 1322.3 مليون دينار، وهو ما يعكس استمرارية نمو الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية. وفي مقابل ذلك، تراجعت أنشطة **الاتصالات** بنسبة 0.1% لتسجل نحو 1458.9 مليون دينار، وأنشطة **تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة 1.1% لتبلغ نحو 1467.2 مليون دينار، مما قد يعكس تراجعًا في القوة الشرائية أو تأثر القطاع بالتقلبات الموسمية.

وعلى صعيد الأسعار الجارية، فقد سجلت القيمة المضافة لمجموع الأنشطة غير النفطية نموًا بمقدار 957.5 مليون دينار وبمعدل 3.6% لتبلغ نحو 27813.7 مليون دينار خلال عام 2024. وكان لقطاع **الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي** مساهمة كبيرة، حيث ارتفع ليصل إلى نحو 6017.4 مليون دينار بنمو نسبته 3.0%، بينما سجل قطاع **الوساطة المالية والتأمين** نموًا بنسبة 4.2% ليبلغ 4543.5 مليون دينار. كما شهد قطاع **الصناعات التحويلية** نموًا بنسبة 2.4% ليصل إلى نحو 3930.3 مليون دينار، ما قد يشير إلى تحسن في الربحية. وبالمثل، ارتفعت الأنشطة **العقارية والتجارية** بنسبة كبيرة بلغت 8.3%، لتسجل نحو 3930.5 مليون دينار، وهي من أعلى نسب النمو في هذه الفترة، ما قد يعكس زيادة الرغبة في الاستثمار العقاري والإيجاري.

وفي باقي الأنشطة، حقق **التعليم** نموًا بنسبة 1.9% ليصل إلى نحو 3098.5 مليون دينار، **والصحة والعمل الاجتماعي** بنسبة 3.1% لتبلغ نحو 2032.3 مليون دينار. كما نمت **الاتصالات** بنسبة 2.4% لتبلغ نحو 1776.5 مليون دينار، و**تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة 1.7% لتصل إلى نحو 2151.6 مليون دينار. وتشير هذه المؤشرات إلى أن أنشطة القطاع غير النفطي في دولة الكويت تواصل النمو بوتيرة معتدلة لكنها مستقرة، سواء بالأسعار الثابتة أو الجارية، مما يعكس دورها المهم في استقرار الاقتصاد الوطني، خاصة في أوقات تراجع النشاط النفطي. وتُبرز البيانات الحاجة إلى مزيد من التحفيز الموجَّه للقطاعات الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية، بهدف خلق نمو أكثر توازنًا واستدامة في السنوات المقبلة.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي-بحسب أقسام النشاط الاقتصادي

5. الأسعار الثابتة (مليار دينار)

6. الأسعار الجارية (مليار دينار)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

(ب) الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

تمثل التطورات المرتبطة بالمستوى العام للأسعار المحلية أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها التعرف على بعض جوانب الأداء الاقتصادي. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لاتجاهات التضخم في الاقتصاد المحلي، حيث تعكس التغيرات في ذلك الرقم من فترة لأخرى التغيرات التي تطرأ على متوسط سعر (تكلفة) سلة منتقاة من السلع والخدمات التي يقوم المستهلك بشرائها في دولة الكويت. ويتم ترجيح مكونات تلك السلة بأوزان تمثل نمط معدلات إنفاق المستهلكين استنادًا إلى نتائج بحوث الدخل والإنفاق الأسري التي يتم إجراؤها لهذا الغرض. وتضم سلة السلع والخدمات التي يتم على أساسها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت، السلع والخدمات المكونة للبنود الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، وأبرزها كل من خدمات المسكن، والأغذية والمشروبات، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والكساء وملبوسات القدم، وغيرها.

تشير الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع إلى أن معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (بخلاف الطاقة) قد سجل خلال عام 2024 ارتفاعًا بنحو 3.7% بعد انخفاضه بنحو 5.7% خلال عام 2023 وارتفاعه بنحو 7.5% خلال عام 2022. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار كل من المشروبات بنحو 64.4% والمواد الخام الزراعية بنحو 4.3% من جانب،

وانخفاض الرقم القياسي لأسعار كل من الغذاء بنحو 3.1% والمعادن وبنحو 1.8% من جانب آخر. ورغم هذا الارتفاع في عام 2024 مقارنةً بالعام 2023، إلا أن التضخم المسجل في الأسعار العالمية للسلع خلال العامين 2023 و2024 يعتبر أقل نسبيًا مقارنةً بمستوياته خلال عامي 2021 و2022. ويعكس هذا التراجع تأثير السياسات النقدية التشددية التي اتبعتها البنوك المركزية في العديد من الدول، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، لا تزال بعض الدول النامية تعاني من معدلات تضخم مرتفعة بفعل تقلبات أسعار الغذاء والطاقة والاضطرابات الجيوسياسية.

وعلى المستوى المحلي، تباطأ معدل التضخم المحتسب على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) ليبلغ نحو 2.9% خلال عام 2024، وذلك بعد أن سجل نحو 3.6% خلال عام 2023، ونحو 4.0% خلال عام 2022. هذا، وقد جاء قسم "الأغذية والمشروبات " كأكبر الأقسام مساهمة في معدل التضخم المذكور بنحو 34.1%، يليه قسم الكساء وملبوسات القدم بنحو 16.4%، ثم قسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بنحو 15.6%.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2024)

7. معدلات التغير

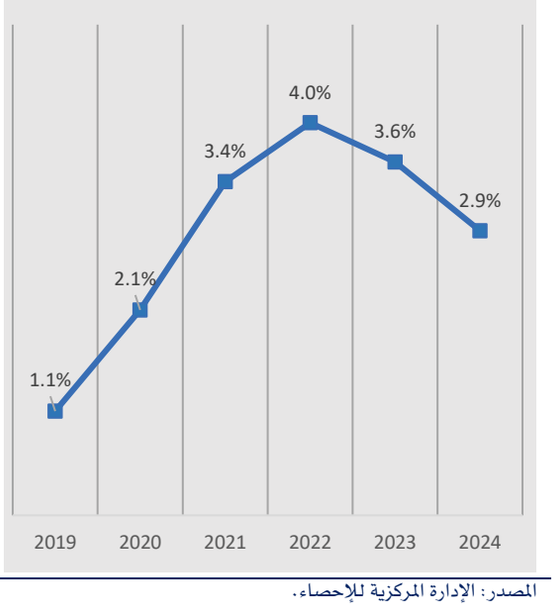

8. المساهمة النسبية في التغير حسب الأقسام الرئيسية

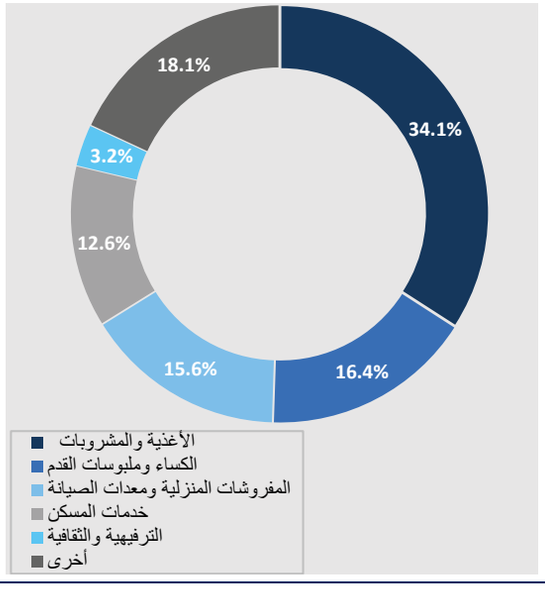

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء التباطؤ في معدل التضـــخم خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 محصـــلةً للتغيرات في الأقســـام الرئيســـية المكونة للرقم القياســـي لأســـعار المســـتهلك فيما بين عامي المقارنة، حيث تباطأ معدل التضـــخم في متوســـط أســـعار كل من قســـم الأغذية والمشـــروبات ليبلغ نحو 5.4% خلال عام 2024 مقابل نحو 6.3% خلال عام 2023، وقسم الكساء وملبوسات القدم ليبلغ نحو 5.8% خلال عام 2024 مقـــابل نحو 6.7% خلال عام 2023، وقسـم خدمات المسـكن ليبلغ نحو 1.2% لعام 2024 مقابل نحو 2.7% لعام 2023، وقسـم النقل ليبلغ نحو 0.1% في عام 2024 مقابل نحو 3.0% في عام 2023. ومن جانب آخر، ارتفع معدل التضـــخم في متوسط أسعار كل من قسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة ليبلغ نحو 3.8% خلال عام 2024 مقابل نحو 2.5% خلال عام 2023، وقسم السلع والخدمات المتنوعة ليبلغ نحو 4.8% خلال عام 2024 مقـــــابل نحو 4.1% خـلال عـــــام 2023، وقسم الاتصالات ليبلغ نحو 2.0% خلال عام 2024 مقابل 1.9% خلال عام 2023، وقسم التعليم ليبلغ نحو 0.8% خلال عام 2024 مقابل 0.5% خلال عام 2023.

وفي ذات الاتجاه تباطأ معدل التضخم الأساسي (Core Inflation) خلال العام 2024، ويستخدم هذا المؤشر للتعرف على الاتجاهات التضـــخمية التي لا تتأثر بالتذبذبات والتقلبات المؤقتة. وقد ســـجل معدل التضـــخم الأساسي باستثناء قســـم الأغذية والمشروبات نحو 2.4% خلال العام المذكور مقابل نحو 3.0% لعام 2023. وكذلك تباطأ معدل التضخم مقاسًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك باستثناء قسم خدمات المسكن ليبلغ نحو 3.7% خلال عام 2024 بعد أن سجل نحو 4.1% في عام 2023.

ومن جانب آخر، تباينت معدلات التضـــخم المســـجلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام 2024، حيث تشـــير الإحصـــاءات المتاحة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول المجلس خلال عام 2024 مقارنةً بالعام السابق إلى أن معـــدل التضـــخم قد بلغ أعلاه في دولة الكويت بنحو 2.9%، ثم المملكة العربية السـعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 1.7% في كلتيهما، ثم دولة قطر بنحو 1.1%، ثم مملكة البحرين بنحو 0.9%، ثم سلطنة عمان بنحو 0.6%.

معدلات التضخم (2024)

9. معدلات التضخم الأساسي -الكويت

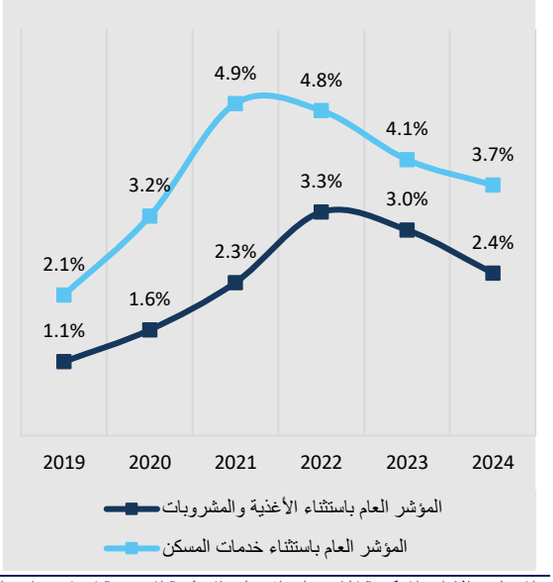

10. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

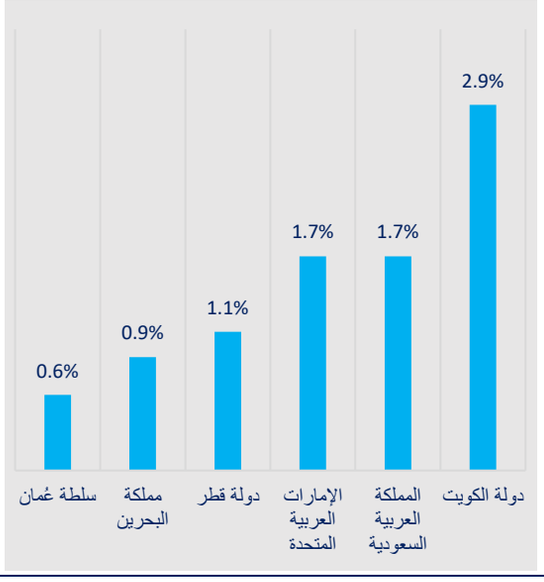

المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء، الجهات الوطنية الرسمية لدول مجلس التعاون.

(ج) الرقم القياسي لأسعار الجملة

يستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار البيع بالجملة في الأسواق المحلية، وذلك لكل من السلع المُنتجة محليًا والسلع المستوردة مرجحة بأوزان تمثل أهميتها النسبية في إجمالي مبيعات الجملة سنة الأساس، وهو ما يفُيد في التعرف على تأثير كل من المصادر المحلية والخارجية على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المحلي. كما تساعد دراسة التغيرات التي تطرأ على الرقم القياسي لأسعار الجملة في قياس وتحليل انعكاساتها على التطورات التي يشهدها الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تباين المكونات التي يشملها كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة، فالأول يتضمن الخدمات المحلية مثل خدمات المسكن والتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها، إضافة إلى السلع الاستهلاكية، أما الثاني فلا يتضمن الخدمات، ولكنه يشمل السلع الإنتاجية (الوسيطة والرأسمالية) بجانب السلع الاستهلاكية. وتشير تطورات الرقم القياسي لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100) بحسب الأقسام الرئيسية في دولة الكويت إلى تباطؤ معدل التغير في ذلك الرقم ليصل إلى نحو 1.6% خلال عام 2024، وذلك بعد أن بلغ نحو 2.1% خلال عام 2023.

الرقم القياسي لأسعار الجملة

11. معدلات التغير

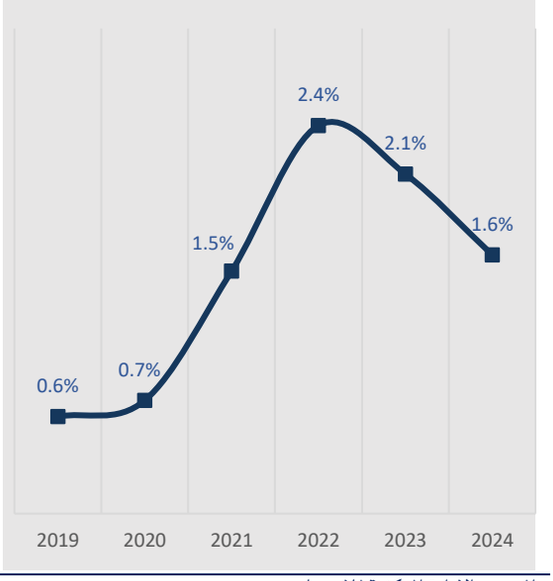

12. الاوزان الترجيحية لأهم الأقسام الاقتصادية (%)

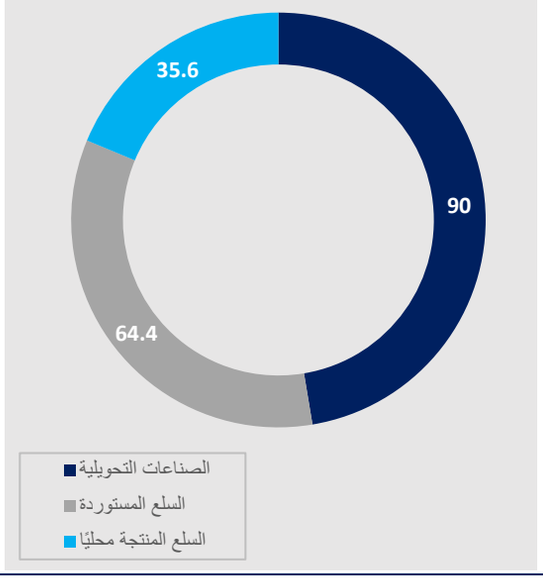

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء هذا التباطؤ في معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال عام 2024 محصلة لتباطؤ معدل التغير في متوسط أسعار كل من قسم الصناعات التحويلية (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 90% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 1.6% خلال عام 2024 بعد أن بلغ نحو 2.1% خلال عام 2023، وقسم الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (وزنه الترجيحي نحو 4.5%) ليبلغ نحو 3.5% بعد أن سجل نحو 6.0% خلال العام السابق، بينما انخفض متوسط أسعار قسم استغلال المحاجر (وزنه الترجيحي نحو 0.3%) بنحو 0.6% خلال عام 2024 بعد أن ارتفع بنحو 3.2% في عام 2023. ومن جانب آخر، تباطأ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال عام 2024 نتيجة لتباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 35.6% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 1.5% خلال العام المذكور بعد أن بلغ نحو 2.3% خلال عام 2023، وتباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 64.4%) ليبلغ نحو 1.7% خلال عام 2024 بعد أن بلغ نحو 2.0% في عام 2023.

(د) السكان وسوق العمل

تبين إحصاءات السكان والقوى العاملة تطور الخصائص الديموغرافية لسكان دولة الكويت، كالتركيبة النوعية والعمرية والتعليمية والعملية للسكان والقوى العاملة، سواء الكويتيون منهم وغير الكويتيين، وما يرتبط بذلك من مؤشرات هامة مثل تطور معدلات نمو السكان والقوى العاملة، ومعدلات الإعالة السكانية ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومعدلات البطالة، وغيرها.

وتُشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت في عام 2024 بنحو 2.6%، وهي ذات نسبة النمو المسجلة في عام 2023، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2024 إلى نحو 4.988 ملايين نسمة (نحو 60.8% ذكور ونحو 39.2% إناث) مقابل نحو 4.860 ملايين نسمة (نحو 60.9% ذكور ونحو 39.1% إناث) في العام السابق. ويعزى الجانب الأكبر (83.0%) من ذلك النمو في أعداد السكان بدولة الكويت إلى ارتفاع أعداد السكان غير الكويتيين في العام 2024 الذين وصل عددهم إلى نحو 3.420 ملايين نسمة (نحو 66.1% ذكور ونحو 33.9% إناث) بمعدل نمو بلغ نحو 3.2%، مقابل نحو 3.313 ملايين نسمة (نحو 66.3% ذكور ونحو 33.7% إناث) في العام السابق، بمعدل نمو 2.9% في عام 2023.

تطور أعداد السكان (مليون نسمة)

13. أعداد السكان ومعدل النمو

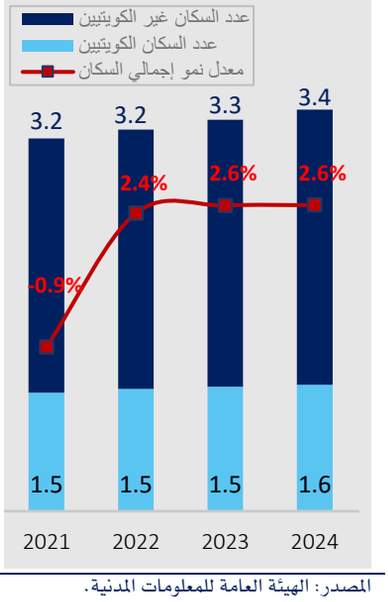

14. الفئات العمرية

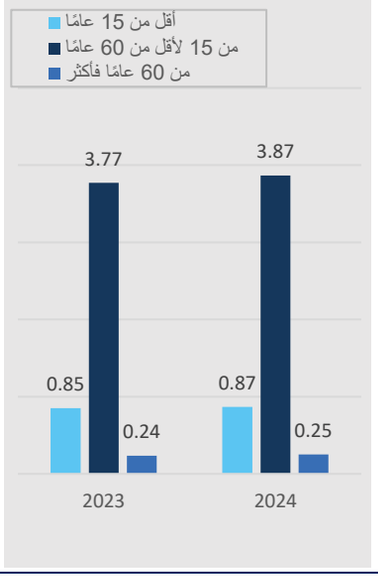

15. الأهمية النسبة لغير الكويتيين بحسب الجنسية

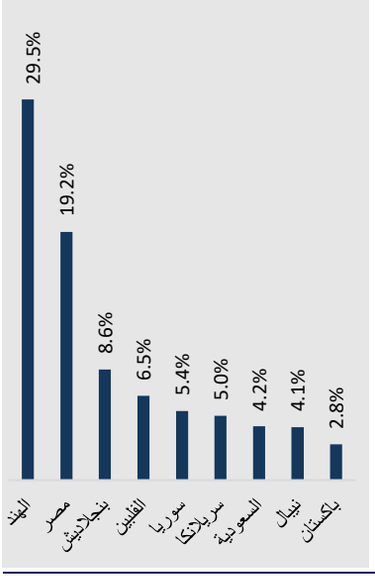

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما أعداد السكان الكويتيين في نهاية عام 2024، فقد ارتفعت بنحو 1.4% (ارتفاع بمعدل 1.9% في عام 2023)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية العام المذكور إلى نحو 1.568 مليون نسمة (نحو 49.3% ذكور ونحو 50.7% إناث) مقابل نحو 1.546 مليونًا (نحو 49.1% ذكور ونحو 50.9% إناث) في العام السابق. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، ارتفعت نسبة السكان غير الكويتيين من إجمالي السكان في عام 2024 لتصل إلى نحو 68.6% (68.2% لعام 2023)، وانخفضت نسبة أعداد السكان الكويتيين في إجمالي السكان لتصل في عام 2024 إلى نحو 31.4% (31.8% في عام 2023).

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كلّ من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد انخفضت نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (ذوي الأعمار من 15 عامًا إلى أقل من 60 عامًا) في إجمالي السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو 77.5% في عام 2024 مقابل نحو 77.6% في العام السابق. أما بالنسبة للتوزيع العمري للسكان الكويتيين، فقد بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا نحو ثلث عدد السكان الكويتيين في عام 2024 وبنسبة 31.5%، ما يعكس اتساع تلك الشريحة وزيادة الحاجة إلى توفير مزيد من فرص العمل.

وتتركز أعداد السكان غير الكويتيين في عدد من الجنسيات، فبالنسبة للتوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين بحسب الجنسية في نهاية عام 2024، تشير البيانات إلى أن عدد السكان من الجنسية الهندية يأتي في المرتبة الأولى وبنسبة 29.5% من إجمالي أعداد السكان غير الكويتيين بدولة الكويت، يلي ذلك السكان من الجنسية المصرية وبنسبة 19.2%، ثم السكان من الجنسية البنغلادشية بنسبة 8.6%. ويمثل أعداد السكان غير الكويتيين من الجنسيات الخمس الأكبر نحو 69.1% من إجمالي أعداد السكان غير الكويتيين بدولة الكويت في نهاية العام 2024.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة خلال العام 2024، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي القوى العاملة بمعدل 2.0% مقارنةً بنحو 5.1% في عام 2023 ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 3.1 ملايين مقارنةً بنحو 3.0 مليونًا في العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو 2.2% في عام 2024 (تشكل نحو 83.5% من إجمالي القوى العاملة) بعد أن ارتفعت تلك الأعداد بنحو 5.3% في عام 2023، لتصل بذلك إلى نحو 2.560 مليونًا في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 2.505 مليونًا في العام السابق. كذلك ارتفعت أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 1.0% في عام 2024 (تشكل نحو 16.5% من إجمالي القوى العاملة) مقابل ارتفاع بنحو 3.9% في عام 2023، ولتصل بذلك إلى نحو 504.9 ألفًا في عام 2024 (نحو 250 ألفًا وبنسبة 49.5% ذكور، ونحو 254.7 ألفًا وبنسبة 50.5% إناث) مقارنةً بنحو 500.0 ألفًا في العام السابق.

واتساقًا مع التطورات سالفة الذكر على صعيد أعداد السكان والقوى العاملة، ارتفع مؤشر الإعالة لإجمالي السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى إجمالي القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 627 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 617 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في عام 2023. وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد ارتفع ذلك المؤشر ليبلغ نحو 2106 فردًا لكل ألف فرد في عام 2024 مقابل نحو 2093 فردًا لكل ألف فرد في نهاية العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل 1.0% مقابل زيادة أعداد السكان الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 1.6% في عام 2024 مقارنةً بالعام السابق. بينما ارتفع مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو 323 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في عام 2023 إلى نحو 336 فردًا لكل ألف فرد في عام 2024، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل 2.2% مقابل ارتفاع أعداد السكان غير الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 6.3% في عام 2024 مقارنةً بالعام السابق.

ولا يزال تركز القوى العاملة في مجالات الخدمات العامة والاجتماعية، حيث تشير إحصاءات التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2024، إلى أن أنشطة الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية قد استحوذت على المرتبة الأولى بنسبة 46.9% من إجمالي تلك العمالة، ثم العمالة بالوساطة المالية والأنشطة العقارية بنسبة 16.5%، ثم الأنشطة المرتبطة بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 16.2%.

التوزيع النسبي للقوى العاملة نهاية عام 2024

16. حسب النشاط الاقتصادي

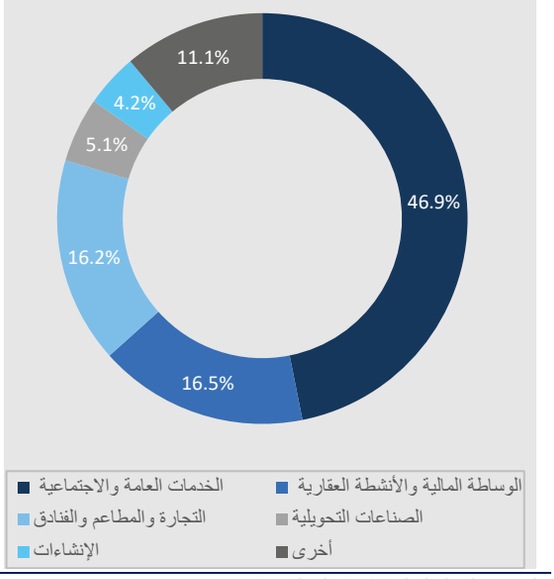

17. حسب القطاعات

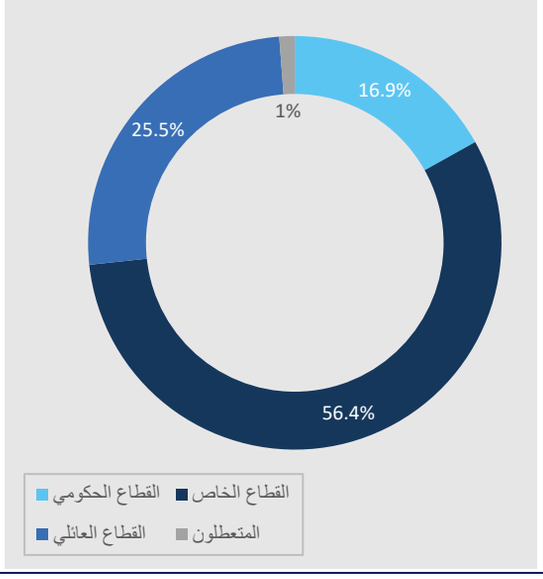

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع مجموع أعداد القوى العاملة في "القطاع الخاص" بمعدل 5.6% في نهاية عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، في حين أن الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة ارتفعت من نحو 54.5% في عام 2023 إلى نحو 56.4% في عام 2024 (نحو 95.9% غير كويتي ونحو 4.1% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص). وفيما يتعلق بأعداد القوى العاملة في "القطاع الحكومي"، فقد ارتفعت تلك الأعداد بنحو 1.5% في عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، وأما الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة فقد انخفضت الأهمية النسبية من نحو 17.0% في عام 2023 إلى نحو 16.9% في عام 2024 (نحو 77.5% كويتي ونحو 22.5% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). ومن جانب آخر، ارتفعت الأهمية النسبية لأعداد المتعطلين في إجمالي القوى العاملة لتصل إلى نحو 1.2% (نحو 89.6% كويتي ونحو 10.4% غير كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 1.1% في نهاية العام السابق.

2 الفصل الثاني

التطورات النقدية

حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة خاصة وغير معلنة لعملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثّرة.

ارتفاع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) **%4.3** في نهاية عام 2024

انخفاض الكتلة النقدية (ن1) بنحو **%2.8**

ارتفاع شبه النقد بنحو **%6.9**

العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2)

- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية **%8.1**
- انخفاض صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية بنسبة **%2.8**

نمو محفظة القروض لدى البنوك المحلية (المقدمة للمقيمين) بنحو **1.7** مليار دينار وبنسبة **3.7%** لتصل إلى **49.4** مليار دينار في نهاية عام **2024**.

انخفاض قيمة تمويل الواردات المدفوعة عن طريق البنوك المحلية **%21.9**

ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية بنحو **1.6** مليار دينار وبنسبة **4.5%** لتصل إلى **39.0** مليار دينار في نهاية عام **2024**.

قام بنك الكويت المركزي خلال عام **2024** بخفض سعر الخصم مرة واحدة وبواقع **25** نقطة أساس ليصبح عند **4.0%**.

- استمرار الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي

استمرار تراجع الرصيد القائم لأدوات الدين العام ليصل إلى نحو **50** مليون دينار في نهاية عام **2024** مقابل نحو **210** مليار دينار في نهاية عام **2023**.

انخفاض الرصيد القائم لأذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل إلى نحو **1.4** مليار دينار في نهاية عام **2024**.

الفصل الثاني:

التطورات النقدية والمصرفية، وجهود بنك الكويت المركزي في مجالي الإشراف والرقابة

النقاط الرئيسية

- حافظ الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية ضمن نظام سعر الصرف القائم على الربط بسلة عملات غير معلنة.
- ارتفع عرض النقد (ن2) بنسبة 4.3% في نهاية 2024 كمحصلة لارتفاع شبه النقد بنسبة 6.9%، وانخفاض الكتلة النقدية (ن1) بنسبة 2.8%.
- نمت محفظة القروض المقدمة للمقيمين بنسبة 3.7% لتبلغ 49.4 مليار دينار، بينما انخفض تمويل الواردات بنسبة 21.9%.
- خفّض بنك الكويت المركزي سعر الخصم إلى 4.0%، وواصلت الفائدة على ودائع الدينار تفوقها على الدولار، في حين تراجع رصيد أدوات الدين العام إلى 50 مليون دينار.

مقدمة

يتناول هذا الجزء من التقرير أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2024، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2024 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي لترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي بما يوفر الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني ويحفز النمو الاقتصادي المستدام، إضافة إلى حرص البنك المركزي على تعزيز تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الرئيسية الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة. وخلال عام 2024، انتهج بنك الكويت المركزي سياسة نقدية متوازنة تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، حيث قام البنك بخفض سعر الخصم خلال شهر سبتمبر من عام 2024، ولمرة واحدة فقط خلال العام بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 4.0% بدلاً من 4.25% اعتبارًا من 19 سبتمبر 2024،

وذلك استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية. وجاء هذا التخفيض بعد فترة من السياسات النقدية التشددية التي ساهمت في تراجع الضغوط التضخمية العالمية.

1-2. التطورات النقدية والمصرفية

1-1-2. تطورات سعر صرف الدينار الكويتي

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2024 جهوده في تعزيز استقرار سعر صرف الدينار الكويتي وذلك من خلال تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي الذي حدده المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة غير معلنة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يُعَزِّز قدرة بنك الكويت المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيّما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

وعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، فيُلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في نهاية عام 2024 مقارنةً بنهاية العام السابق بما قيمته 1.0 فلس ونسبته 0.3%. وخلال الفترة المذكورة، شهد سعر صرف الدولار ارتفاعًا مقابل كل من الين الياباني بنسبة 10.7%، والفرنك السويسري بنسبة 5.7%. ومن جانب آخر، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي في نهاية العام المذكور انخفاضًا مقابل كل من اليورو بنسبة 5.6%، والجنيه الإسترليني بنسبة 1.2%.

هذا، وقد عزز نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به من قدرة البنك المركزي على حماية الاقتصاد الوطني من التذبذبات الحادّة التي قد تحدث أحيانًا في أسعار صرف العملات الرئيسية، كما وفرت هذه السياسة دعامة فعّالة ومرونة نسبية لسعر الصرف خلال الفترات التي كان يرتفع فيها سعر صرف الدولار الأمريكي. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع التداولات اليومية خلال عام 2024 كانت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو 1.1%. أما مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فتشير البيانات إلى تقلبات أكثر حدة، حيث وصلت الفروقات بين أعلى وأدنى سعر إلى معدلات بلغت

15.4% مقابل الين الياباني، و9.6% مقابل الفرنك السويسري، و8.6% مقابل الجنيه الإسترليني، و7.9% مقابل اليورو.

1. سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2024 مقابل الدينار الكويتي والعملات الرئيسية

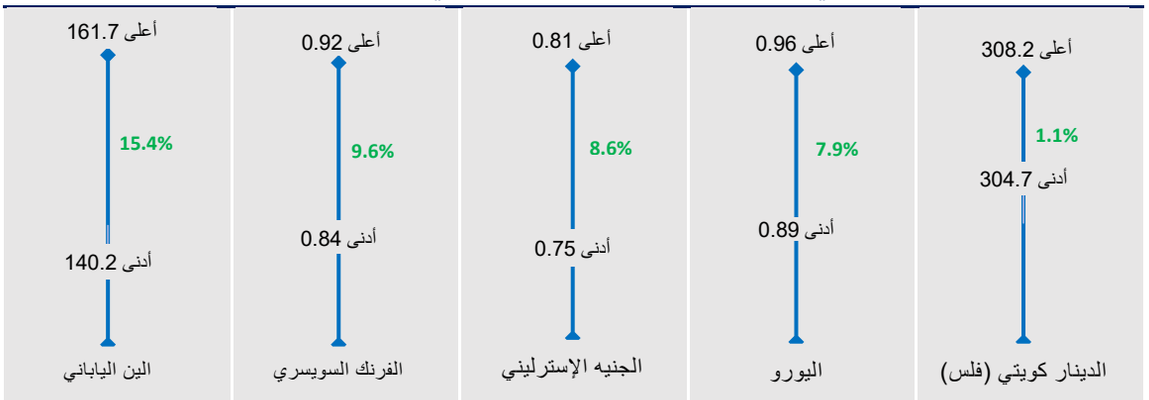

2. حركة سعر صرف الدولار الأمريكي في نهاية عام 2024 مقابل العملات الرئيسية

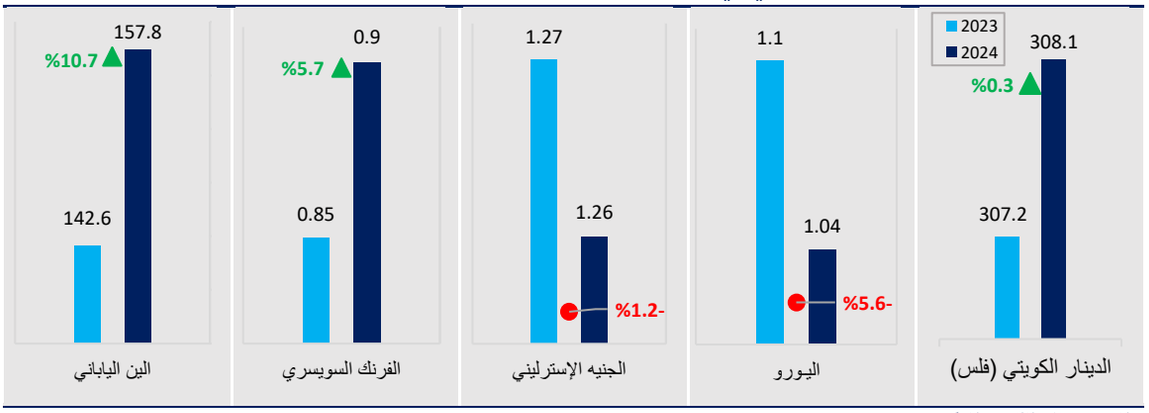

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2-1-2. تطورات أسعار الفائدة

واصلت أسعار الفائدة المحلية تحركها في إطار رسم وتنفيذ السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بما في ذلك حرص البنك على تعزيز الأجواء الداعمة لمختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات غير النفطية، واحتواء الضغوط التضخمية المحلية، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارها ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية التي تستهدف تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. واستمر بنك الكويت المركزي خلال عام 2024 في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ 30 مارس 2008، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى لسعر الفائدة سنويًا على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) المحررة

بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية)، والتي تمُنح لمدة أقصاها خمس عشرة سنة، فإنها تمُنَح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بندًا ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبّق كلّ خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبّق عند المراجعة متماشيًا مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى ألا يتجاوز مقدار التغير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادةً أو نقصانًا عن سعر الفائدة المطبّق بمقتضى عقد القرض قبل التغير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

هيكل أسعار الفائدة في البنوك المحلية على القروض والودائع (%)

20. متوسطات أسعار الفائدة على ودائع لأجل 3 أشهر

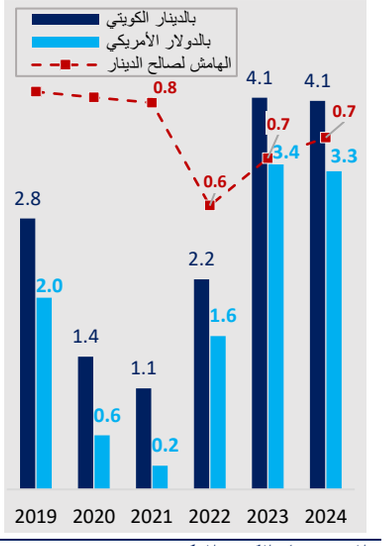

21. متوسطات أسعار الفائدة على ودائع لأجل شهر

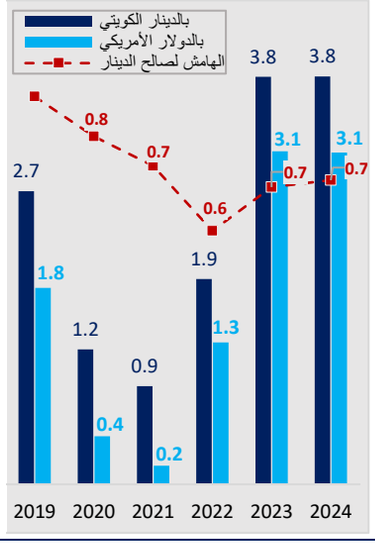

22. الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية لجميع معاملات الإقراض

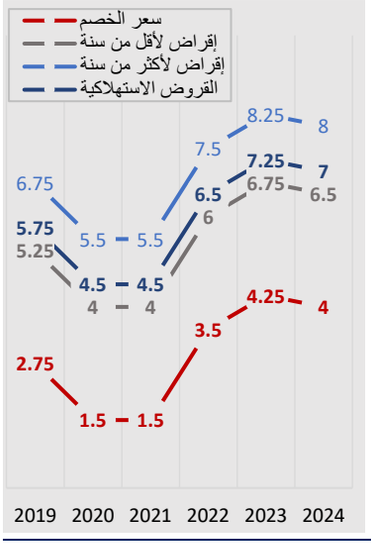

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وشهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية انخفاضًا خلال عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023 لمعظم الآجال تماشيًا مع توجهات السياسة النقدية بما يعزز دعائم الاستقرار النقدي، حيث ارتفعت بنحو 0.003 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 3.762% إلى نحو 3.765%)، بينما انخفضت بنحو 0.032 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 4.101% إلى

نحو 4.069%). وفي ذات الاتجاه، انخفضت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال عام 2024 مقابل عام 2023 وبنحو 0.013 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 3.075% إلى نحو 3.063%)، وبنحو 0.076 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 3.408% إلى نحو 3.332%). وفي ضوء ذلك، استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكلّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي، حيث بلغ الهامش نحو 0.702 نقطة مئوية لعام 2024 مقابل نحو 0.686 نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر، ونحو 0.737 نقطة مئوية مقابل نحو 0.694 نقطة مئوية في العام السابق للودائع استحقاق 3 أشهر. إلى جانب ذلك، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية انخفاضًا بوجه عام لجميع الآجال خلال عام 2024، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2023.

وقد انخفضت أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام خلال عام 2024، والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية، حيث تراجعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة لتبلغ 4.375% في نهاية عام 2024 مقابل 4.625% في نهاية عام 2023. كما انخفضت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنتين، و3 سنوات، و5 سنوات، و7 سنوات لتبلغ 4.375%، واستحقاق 10 سنوات لتبلغ 4.500% في نهاية عام 2024 مقارنةً بمستوياتها في نهاية عام 2023.

ومن جانب آخر، انخفضت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 3 أشهر لتبلغ 4.125% في نهاية عام 2024 مقارنة بنحو 4.375% في نهاية عام 2023، كما انخفضت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 6 أشهر لتبلغ نحو 4.250% في نهاية عام 2024 مقارنة بنحو 4.500% نهاية العام السابق.

3-1-2. تطورات عرض النقد

يعتبر عرض النقد من المتغيرات النقدية الأساسية التي يمكن من خلالها التعرّف على مستويات السيولة المحلية ومدى اتساقها مع اتجاهات النشاط الاقتصادي في البلاد. وتعكس متابعة التطورات في عرض النقد وتحليل التغيرات في مكوناته والعوامل المؤثرة في تلك التغيرات العديد من التطورات النقدية الهامة، خاصةً تلك التي ترتبط بتنظيم أوضاع السيولة المحلية وجهود بنك الكويت المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي المحلي والظروف الاقتصادية المحيطة. وتُشير البيانات إلى ارتفاع معدلات النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام 2024 مقارنة بمعدلات نموها في العام السابق، حيث

ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى نحو 40634.1 مليون دينار في نهاية عام 2024 مسجلاً ارتفاعًا قيمته نحو 1660.9 مليون دينار ونسبته 4.3% مقارنةً بنهاية عام 2023.

23. حركة مكونات عرض النقد (مليار دينار)

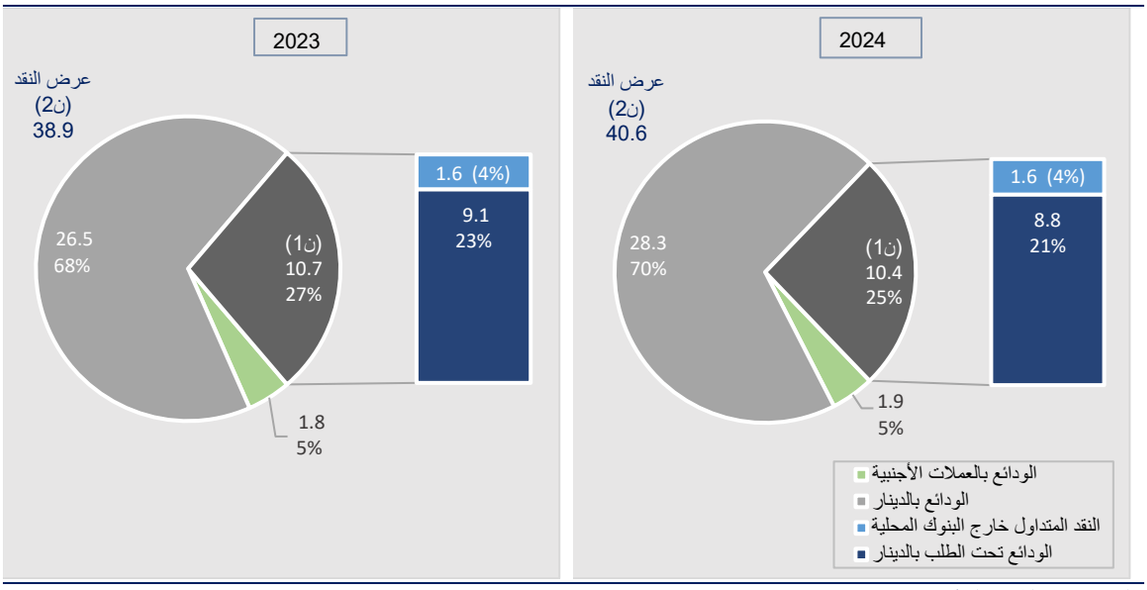

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد جاء صافي الارتفاع المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) في نهاية عام 2024 محصلةً للارتفاع في شبه النقد بما قيمته 1959.3 مليون دينار ونسبته 6.9% من جهة، والانخفاض في الكتلة النقدية (ن1) (المفهوم الضيق لعرض النقد) بنحو 298.4 مليون دينار وبنسبة 2.8% من جهةٍ أخرى. وترتيبًا على ذلك، انخفضت الكتلة النقدية (ن1) كنسبة من عرض النقد (ن2) من نحو 27.5% في نهاية عام 2023 إلى نحو 25.6% في نهاية عام 2024، في حين ارتفع شبه النقد كنسبة من عرض النقد (ن2) من نحو 72.5% في نهاية عام 2023 إلى نحو74.4% في نهاية عام 2024. وقد جاء الانخفاض في الكتلة النقدية (ن1) نتيجةً لانخفاض كلٍ من أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب (المحررة بالدينار الكويتي) في عام 2024 بما قيمته 296.0 مليون دينار ونسبته 3.3% مقارنةً بمستوياتها في عام 2023، ورصيد النقد المتداول بنحو 0.2% خلال العام المذكور. في حين جاء الارتفاع الذي شهده شبه النقد خلال عام 2024 نتيجة الارتفاع في أرصدة كل من ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية المحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) بما قيمته 1883.4 مليون دينار ونسبته 7.1%، وودائع القطاع الخاص المقيّم بالعملات الأجنبية لدى تلك البنوك بنحو 75.9 مليون دينار وبنسبة 4.2%.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام 2024، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد – وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلّ من صافي

الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة – إلى أن صافي الارتفاع المشار إليه في عرض النقد (ن2) خلال عام 2024، قد جاء محصلةً للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو 2042.1 مليون دينار وبنسبة 8.1% من جهة، والانخفاض في صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة بنحو 381.2 مليون دينار وبنسبة 2.8% من جهةٍ أخرى.

ويُعزى الانخفاض المشار إليه في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية في نهاية عام 2024 محصلةً للارتفاع في كل من صافي البنود الأخرى بما قيمته 2138.6 مليون دينار ونسبته 9.6%، والمطالب على القطاع الخاص بما قيمته 2101.1 مليون دينار ونسبته 4.7%، وانخفاض كل من المطالب على المؤسسات العامة بما قيمته 230.7 مليون دينار ونسبته 6.2%، وصافي رصيد المطالب على الحكومة بما قيمته 113.0 مليون دينار ونسبته 0.9% في نهاية عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، والذي كان له أثر انكماشي على صافي الموجودات المحلية.

تطورات عرض النقد (ن2) والعوامل المؤثرة (مليار دينار)

24. نظرة على حركة عرض النقد منذ 2019 حتى 2024

25. العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)

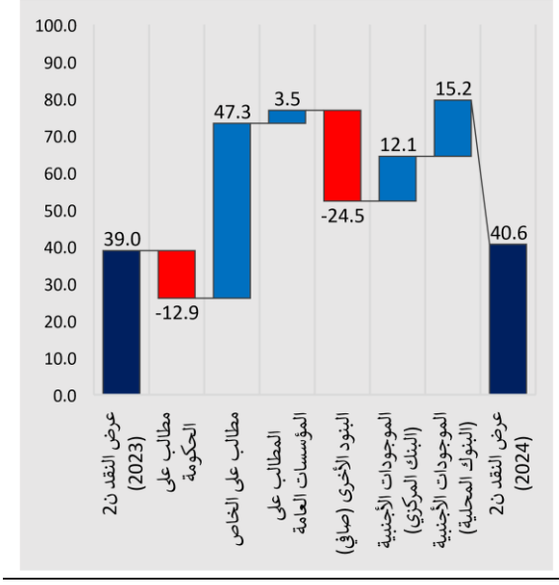

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ويأتي الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو 2950.8 مليون دينار وبنسبة 24.2% من جهة، والانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو 908.8 ملايين دينار وبنسبة 7.0% من جهة أخرى، وجاء الانخفاض المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي محصلة لانخفاض إجمالي الموجودات الأجنبية (بما يعادل 895.1 مليون دينار وبنسبة 6.9%)، والارتفاع في إجمالي المطلوبات الأجنبية

(بما يعادل 13.7 مليون دينار وبنسبة 47.2%). كما جاء الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية نتيجةً للارتفاع في كلٍ من إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل 3044.9 مليون دينار وبنسبة 12.2%)، والارتفاع في إجمالي مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل 94.0 مليون دينار وبما نسبته 0.7%).

التطورات في الموجودات المحلية والموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية والبنك المركزي (مليار دينار)

26. التغير في الموجودات والمطلوبات المحلية

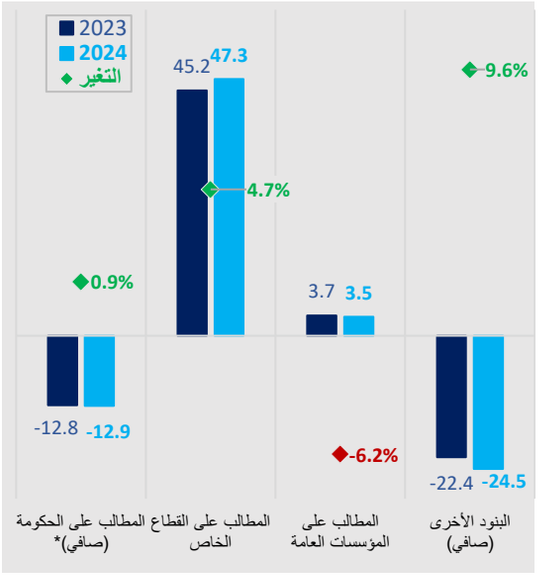

27. التغير في الموجودات والمطلوبات الأجنبية

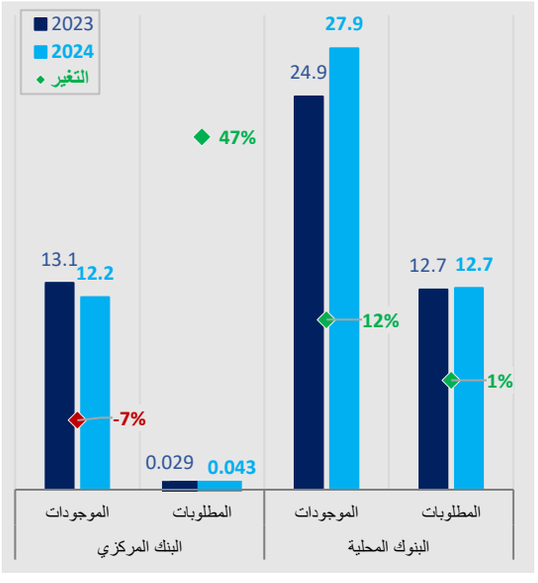

المصدر: بنك الكويت المركزي.

4-1-2. تطور الودائع المصرفية

ارتفع الرصيد الإجمالي لودائع المقيمين لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2024(*)، بقيمة بلغت نحو 1767.0 مليون دينار وبنسبة 3.6% ليصل إلى نحو 50494.4 مليون دينار مقابل نحو 48727.3 مليون دينار في نهاية عام 2023. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من ودائع الحكومة (التي تشكل نحو 9.7% من الرصيد الإجمالي) بما قيمته 262.5 مليون دينار وبنسبة 5.7%، ورصيد ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية (التي تشكل نحو 77.2% من الرصيد الإجمالي) بنحو 1663.3 مليون دينار وبنسبة 4.5% في نهاية عام 2024 مقارنةً بنهاية العام السابق من جهة، وتراجع رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 158.8 مليون دينار وبنسبة 2.3% في نهاية عام 2024 من جهة أخرى.

(*) يقصد بالمقيمين الأشخاص الكويتيين (الطبيعيين والاعتباريين)، وكذلك الأشخاص غير الكويتيين الحاصلين على إذن عمل أو تصاريح إقامة صادرة من الجهات الرسمية لمدة سنة أو أكثر.

أرصدة الودائع والتسهيلات الائتمانية المقيمين لدى البنوك المحلية

28. إجمالي أرصدة ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية

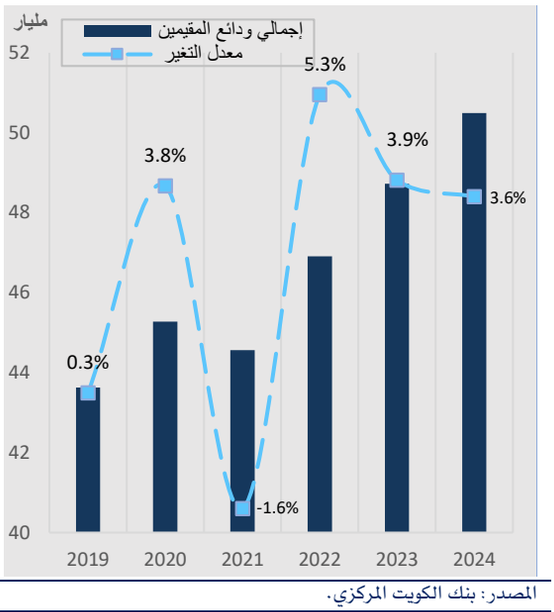

29. إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين

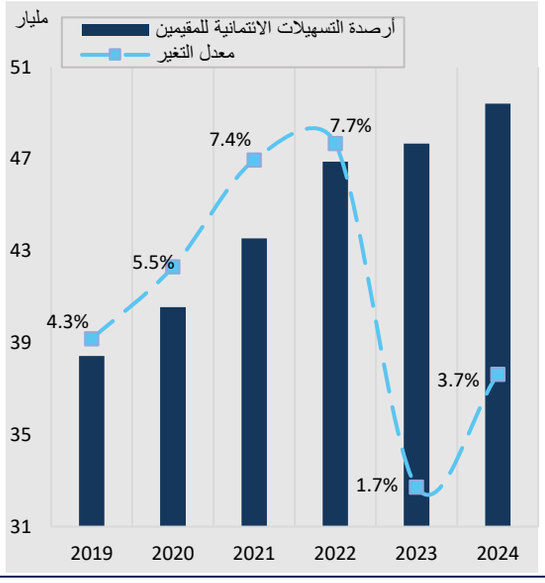

المصدر: بنك الكويت المركزي.

5-1-2. تطورات الائتمان المصرفي

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة للمقيمين من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ارتفاعًا بلغت قيمته 1742.4 مليون دينار ونسبته 3.7%، لتصل إلى نحو 49419.2 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقابل نحو 47676.8 مليون دينار في نهاية عام 2023، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعًا نسبته 1.7% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية عام 2022.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته 39.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وقد بلغ الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية ما قيمته نحو 560.1 مليون دينار وبنسبة 3.0%. وتُشير تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجّهة إلى كل من القروض الإسكانية بما نسبته 3.3% والقروض الاستهلاكية بما نسبته 5.4%، وانخفاض القروض الأخرى بما نسبته 3.4%.

وقد عززت القروض المقدمة للقطاع الإنشائي من نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية، حيث شهد عام 2024 نموًا إيجابيًا لأرصدة القروض المقدمة للقطاع الإنشائي (تمثل نحو 5.2% من أرصدة التسهيلات الائتمانية

بنهاية العام المذكور) بما قيمته 189.5 مليون دينار ونسبته 7.9%، بعد أن سجلت ارتفاعًا بنسبة 14.4% في العام السابق.

كما سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية نموًا بنهاية عام 2024 لكل من قطاع العقار (بقيمة 651.8 مليون دينار وبنسبة 6.8%)، وقطاع شراء أوراق مالية (بقيمة 327.2 مليون دينار وبنسبة 9.5%)، وقطاع التجارة (بقيمة 247.6 مليون دينار وبنسبة 7.3%)، وقطاع الإنشاء (بقيمة 189.5 مليون دينار وبنسبة 7.9%)، وقطاع مؤسسات مالية غير البنوك (بقيمة 180.7 مليون دينار وبنسبة 14.9%)، وقطاع الخدمات الأخرى (بقيمة 146.4 مليون دينار وبنسبة 4.2%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة 8.6 ملايين دينار وبنسبة 31.3%). وفي مقابل ذلك، تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع قروض للبنوك (بقيمة 250.0 مليون دينار وبنسبة 23.2%)، والنفط والخام والغاز (بقيمة 198.6 مليون دينار وبنسبة 10.4%)، وقطاع الصناعة (بقيمة 117.2 مليون دينار وبنسبة 5.2%)، وقطاع الخدمات العامة (بقيمة 3.8 ملايين دينار وبنسبة 3.3%).

وتُشير اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال عام 2024، حيث تتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُستدل من البيانات على أن تلك الاتفاقيات قد ارتفعت خلال عام 2024 بما قيمته 6696.0 مليون دينار ونسبته 29.8% لتصل إلى نحو 29132.3 مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته 22436.4 مليونًا خلال عام 2023.

وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الجديدة لكافة القطاعات الاقتصادية، نتيجةٍ للزيادة في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة لكل من قطاع العقار (بنحو 2388.5 مليون دينار، وبنسبة 42.6%)، وقطاع الإنشاء (بنحو 1408.1 ملايين دينار، وبنسبة 63.9%)، وقطاع شراء أوراق مالية (بنحو 751.4 مليون دينار، وبنسبة 63.5%)، والتسهيلات الشخصية (بنحو 562.5 مليون دينار، وبنسبة 13.3%)، وقطاع الخدمات الأخرى (بنحو 483.2 مليون دينار، وبنسبة 21.8%)، وقطاع التجارة (بنحو 363.2 مليون دينار، وبنسبة 11.9%)، وقطاع الصناعة (بنحو 286.6 مليون دينار، وبنسبة 34.0%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو 198.9 مليون دينار، وبنسبة 11.7%)، وقطاع الخدمات العامة (بنحو 141.4 مليون دينار، وبنسبة 649.2%)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو 96.6 مليون دينار، وبنسبة 7.1%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بنحو 15.6 مليون دينار، وبنسبة 113.4%)، وذلك خلال عام 2024 مقارنةً بالعام السابق.

الهيكل النسبي لاتفاقيات التسهيلات الائتمانية

3- الهيكل النسبي لإجمالي اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة

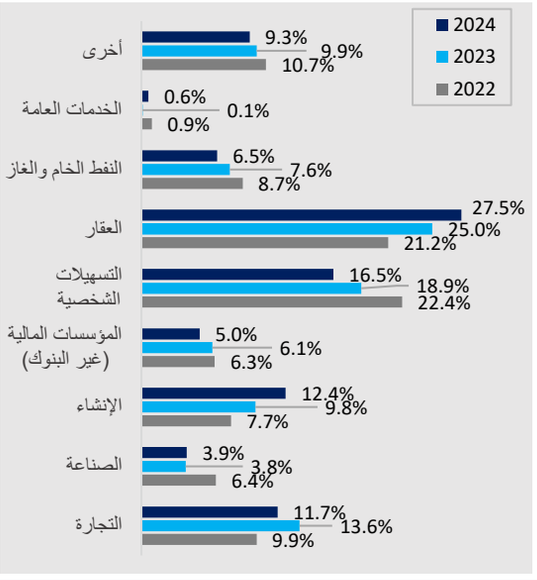

4- تمويل الواردات الكويتية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية (مليار دينار)

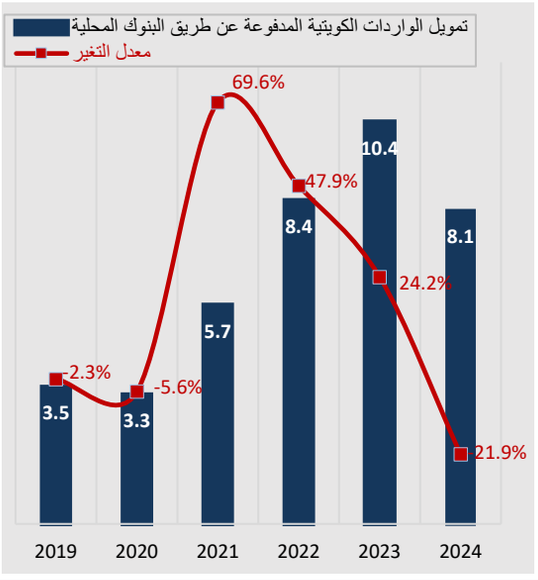

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد تمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد انخفضت بنحو 2282.9 مليون دينار وبنسبة 21.9%، لتبلغ نحو 8137.9 مليون دينار خلال عام 2024 مقابل نحو 10420.8 مليون دينار خلال عام 2023، ويعود ذلك إلى الانخفاض في حجم الواردات السلعية خلال العام المذكور. وقد جاء الانخفاض المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي 2023 و2024 بحسب نوع العملة مقومًا بالدينار الكويتي محصلةً لانخفاض قيمة التمويل بكلّ من الدولار الأمريكي (من نحو 8849.8 مليون دينار إلى نحو 6551.5 مليون دينار)، والين الياباني (من نحو 49.5 مليون دينار إلى نحو 40.4 مليون دينار)، واليورو (من نحو 456.6 مليون دينار إلى نحو 447.6 مليون دينار) والجنيه الإسترليني (من نحو 46.3 مليون دينار إلى نحو 41.8 مليون دينار) من جهة، وارتفاع قيمة ذلك التمويل للواردات بكل من الفرنك السويسري (من نحو 10.2 ملايين دينار إلى نحو 28.7 مليون دينار)، والعملات الأخرى (من نحو 678.9 مليون دينار إلى نحو 686.0 مليون دينار) من جهةٍ أخرى فيما بين العامين المذكورين.

6-1-2. إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

(أ) إصدارات أدوات الدين العام

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. هذا وفي ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام في شهر أكتوبر2017 دون إصدار قانون للاقتراض العام، تراجعت أرصدة الدين العام حيث لم يطرح بنك الكويت المركزي أي إصدار خلال عام 2024، بينما استحق خلال العام ذاته إصداران من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمتها الإسمية نحو 160 مليون دينار. وقد ترتّب على ذلك انخفاض الرصيد القائم لأدوات الدين العام بنسبة 76.2% ليصل إلى نحو 50 مليون دينار في نهاية عام 2024، وقد انعكس ذلك في انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من هذه الأدوات وبذات القدر.

(ب) إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل

انخفض الرصيد القائم لإصدارات بنك الكويت المركزي عن مستويات العام السابق، ففي إطار جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار "سندات بنك الكويت المركزي" والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2024 بطرح 35 إصدارًا من السندات والتورق المقابل بلـغ إجمـالي قيمـتها الاسمية نحـو 7540.0 مليون دينار (منها 27 إصدارًا استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمتها الاسمية نحو 6040.0 مليون دينار، و7 إصدارات استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمتها الاسمية نحو 1460.0 مليون دينار). وفي الوقت ذاته، استحق 43 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو 9320.0 مليون دينار خلال عام 2024 (منها 27 إصدارًا استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمتها الاسمية نحو 6040.0 مليون دينار، و14 إصدارًا استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمتها الاسمية نحو 3190.0 مليون دينار)، ونجم عن هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم إلى نحو 1420.0 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أدوات الدين العام وسندات بنك الكويت المركزي

32. أرصدة أدوات الدين العام (مليار دينار)

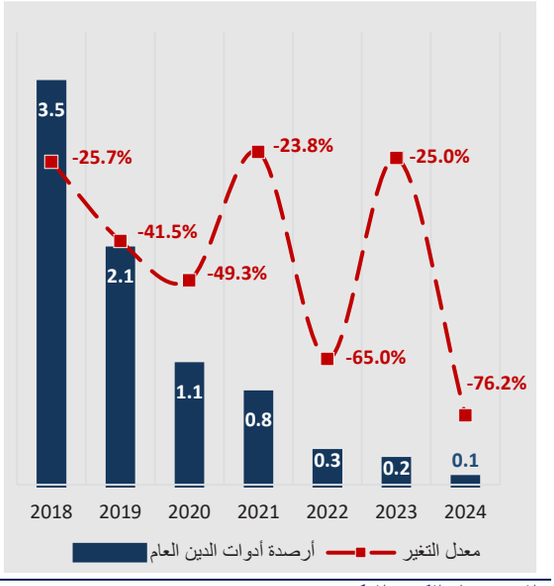

33. تطورات سندات بنك الكويت المركزي (مليار دينار)

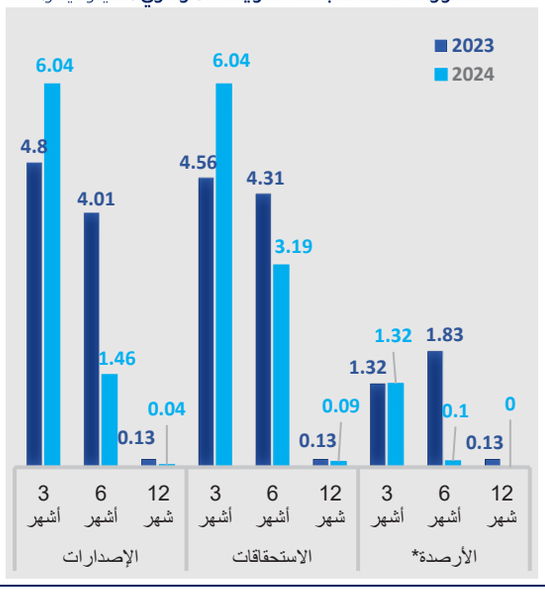

المصدر: بنك الكويت المركزي.

7-1-2. سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي تراجعًا خلال عام 2024، لتصل قيمة المعاملات إلى نحو 129715.2 مليون دينار مقابل نحو 142420.4 مليون دينار خلال عام 2023، بانخفاض قيمته 12705.1 ملايين دينار ونسبته 8.9%. هذا، وقد انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات "أكثر من 6 شهور" بنحو 46.2%، وقيمة المعاملات "أكثر من أسبوع ولغاية شهر" بنحو 27.5%، وقيمة المعاملات "أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر بنحو 14.1%، وقيمة المعاملات "لأجل ليلة واحدة" بنحو 12.5%. في حين ارتفعت قيمة المعاملات "لأكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع" بنحو 1.1% (تُشكل نحو 33.5% في عام 2024 مقابل 30.2% في عام 2023 من الإجمالي) وارتفاع قيمة المعاملات "أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر" بنحو 78.0%.

سوق الودائع بين البنوك وأرصدة حسابات البنوك مع البنك المركزي (مليار دينار)

34. قيم عمليات الودائع بين البنوك المحلية

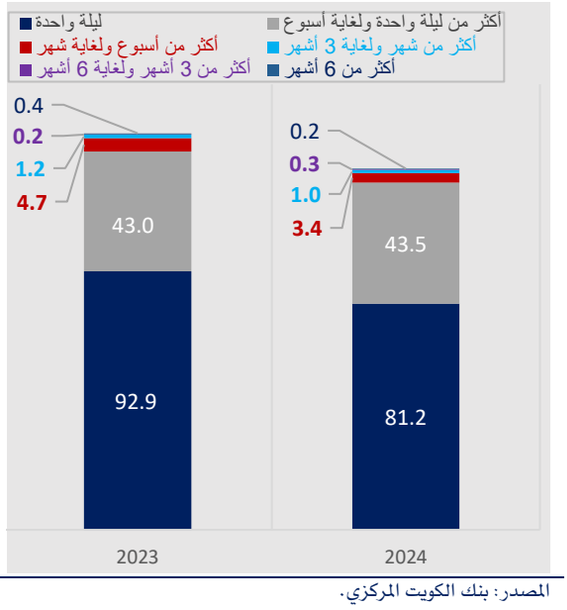

35. مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي

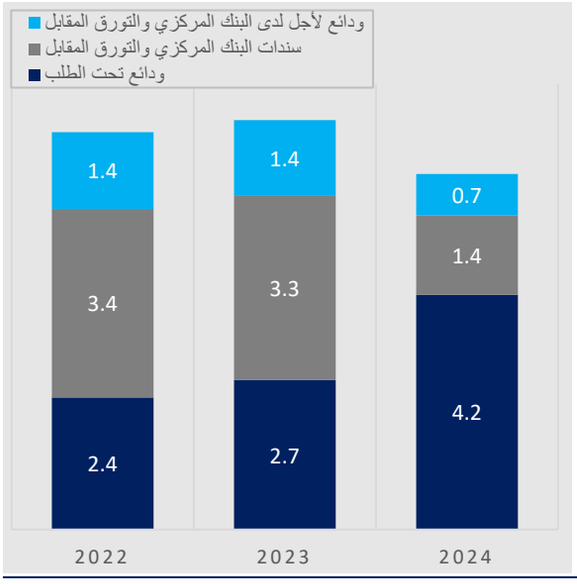

المصدر: بنك الكويت المركزي.

8-1-2. أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي

في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، تُبرِز أرصدة الحسابات بين كلّ من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صـــافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما، ويترتب على هذه العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانبٍ آخر، الأمر الذي يعكس إمّا إمدادًا صـافيًا للسيولة بالدينار الكويتي من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصـاصًـا صـافيًا لفائض السـيولة بالدينار الكويتي يقوم من خلاله البنك المركزي بسحب السيولة من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب.

وتُشـــير البيانات المتوافرة في نهاية عام 2024 إلى انخفاض صـــافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في عام 2024 بما قيمته 1021.3 مليون دينار ونسبته 13.9%، ليبلغ نحو 6349.0 مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو 7370.3 مليون دينار في نهاية عام 2023. وجاء ذلك الانخفاض محصـــلةً للانخفاض في رصيد كلٍ من مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بما قيمته 1892.7 مليون دينار ونسـبته 57%، ورصـيد الودائع المحلية لأجل للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 610.1 ملايين دينار ونسبته 45.2% من جهة، والارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 1481.5 مليون دينار ونسبته 54.8% من جهةٍ أخرى.

2-1-9. غرفة المقاصة في بنك الكويت المركزي

شهد عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية والتي أُجريَت من خلال غرفة المقاصة في بنك الكويت المركزي خلال عام 2024 انخفاضًا بنحو 10.4 ألف عملية وبنسبة 0.4%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو 2441.5 ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو 17601.2 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 2451.9 ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو 17151.5 مليون دينار خلال عام 2023، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام 2024 ارتفاعا بنحو 449.7 مليون دينار ونسبة 2.6% عن مستوياته في عام 2023. وترتيبًا على ذلك، ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو 214.0 دينار وبنسبة 3.1% ليصل إلى نحو 7209.1 دينار لعام 2024 مقابل نحو 6995.1 دينار لعام 2023. كما شهدت قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) انخفاضًا بلغت قيمته 7.6 مليار دينار ونسبته 9.6% لتصل إلى نحو 252.4 مليار دينار خلال عام 2024 مقابل نحو 260.0 مليار دينار خلال عام 2023.

عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

36. الشيكات

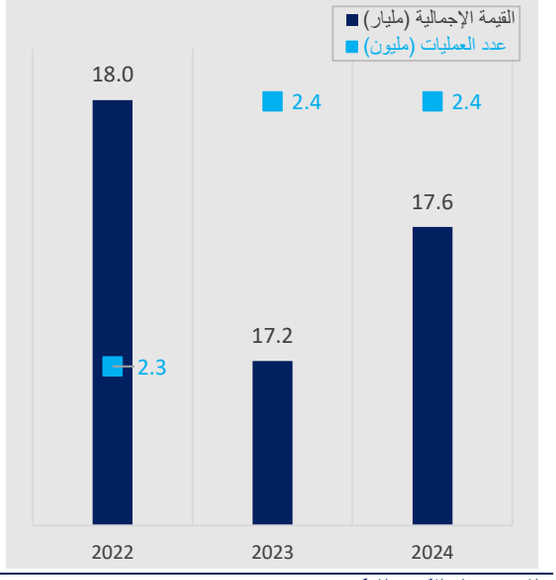

37. عمليات التسويات بين البنوك المحلية (مليار دينار)

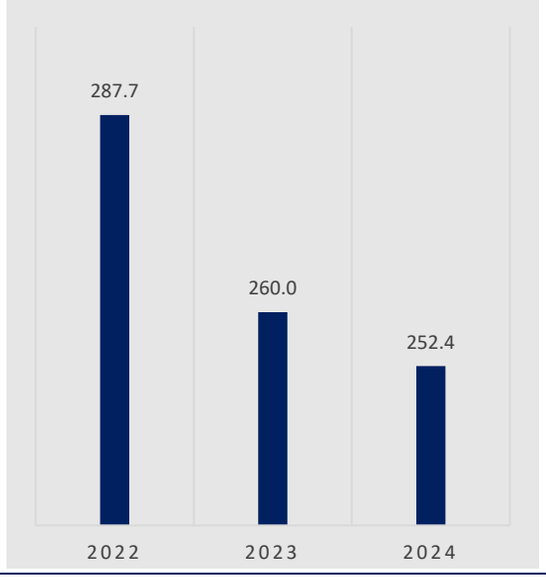

المصدر: بنك الكويت المركزي.

10-1-2. العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية

سجلت العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية، التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محليًا، انخفاضًا في إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام 2024 بما نسبته 5.9% ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 10086.0 مليون دينار (موزعة على نحو 77 مليون معاملة) مقابل نحو 10722.1 مليون دينار (موزعة على نحو 81 مليون معاملة) خلال عام 2023. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام 2024 نحو 9834.7 مليون دينار (موزعة على نحو 74 مليون معاملة) مقابل نحو 10427.2 مليون دينار (موزعة على نحو 78 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبانخفاض في قيمة هذه المعاملات بنحو 5.7% (انخفاض في عدد المعاملات نسبته 5.4%).

أنماط استخدام أدوات الدفع الإلكتروني (مليار دينار)

38. معاملات البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي

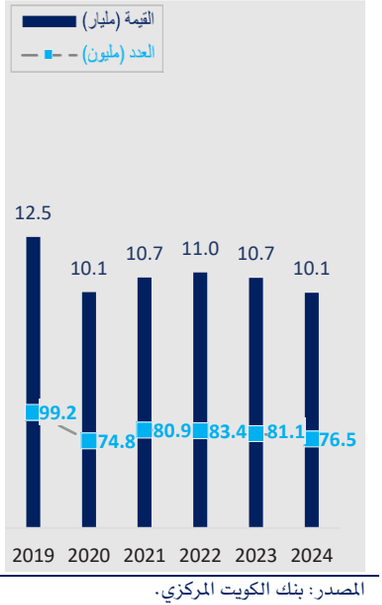

39. معاملات البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع

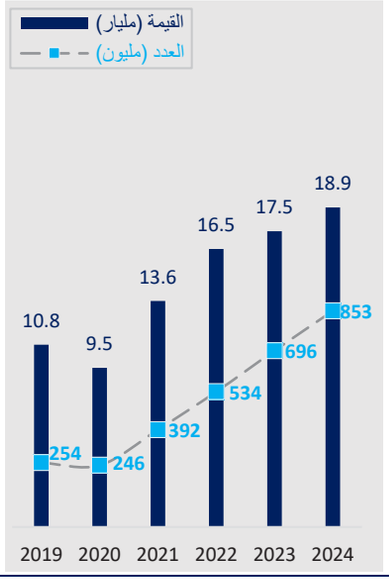

40. المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية

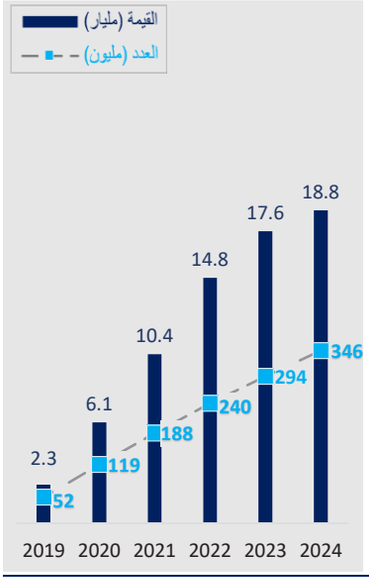

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هذا، وقد ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 1405.7 ملايين دينار وبنسبة 8.0% لتصل إلى نحو 18925.2 مليون دينار (موزعة على نحو 853 مليون

معاملة) خلال عام 2024 مقابل نحو 17519.6 مليون دينار (موزعة على نحو 696 مليون معاملة) خلال العام السابق. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت خلال عام 2024 نحو 17588.2 مليون دينار (موزعة على نحو794.7 مليون معاملة) مقابل نحو 16238.1 مليون دينار (موزعة على نحو 649 مليون معاملة) وبارتفاع نسبته 8.3% خلال العام السابق.

وتُشير بيانات عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع ليصل إلى 105364 جهازًا وبنسبة 8.1% في نهاية عام 2024 مقابل 97460 جهاز في نهاية عام 2023، كما انخفض عدد أجهزة السحب الآلي في نهاية عام 2024 بما نسبته 2.2% ليصل إلى 2361 جهاز مقابل 2415 جهاز في نهاية العام السابق.

كما ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 1249.2 مليون دينار وبنسبة 7.1% لتصل إلى نحو 18803.2 ملايين دينار (موزعة على نحو 346 مليون معاملة) خلال عام 2024 مقابل نحو 17554.0 مليون دينار (موزعة على نحو 294 مليون معاملة) خلال العام السابق. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية داخل دولة الكويت خلال عام 2024 نحو 17321.8 مليون دينار (موزعة على نحو 278 مليون معاملة) وبارتفاع نسبته 5.9% مقابل نحو 16353.8 مليون دينار (موزعة على نحو 245 مليون معاملة) خلال العام السابق.

2-2. أهم جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة المصرفية

2-2-1. الإشراف والرقابة

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/3/17 تعميمًا إلى كافة شركات الصرافة بشأن تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي بما يتناسب مع حجم وطبيعة ومجالات نشاط الشركة.
- في إطار اهتمام بنك الكويت المركزي بتعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية التي تقدمها شركات الصرافة إلى مختلف العملاء، أصدر بتاريخ 2024/3/20 تعميمًا إلى جميع شركات الصرافة بشأن الإجراءات التي يتوجب العمل بها من قبل شركات الصرافة فيما يتعلق بالأجور والعمولات، كما أكد من خلاله بضرورة أن تتناسب الأجور والعمولات المحصلة من الخدمات المقدمة للعملاء مع تكلفة تقديم تلك الخدمات بحيث لا يتم المبالغة في أسعارها.

- أصـدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/4/18 تعميمًا إلى جميع شـركات الصـرافة بشـأن فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، والذي تضـــمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للشـــركة وذلك بتكليف أحد مكاتب تدقيق الحســـابات والمرتبطة بأحد مكاتب التدقيق العالمية، من غير مدققي حسـابات الشـركة والتقدم إلى بنك الكويت المركزي للحصـول على موافقته على اســم مدقق الحســابات الذي ســيتم تعيينه لتلك المهمة مصــحوبًا بصــوره من كتاب التكليف الذي سـيتم توجيهه لمدقق الحسـابات للقيام بالمهمة. كما حدد بالتعميم مراعاة أن يتضـمن تكليف مدقق الحســابات فيما يتعلق بتحديد الإجراءات المتفق عليها امتداد نطاق فحصــه ليشــمل قســم خاص للإجراءات والضــوابط الداخلية للالتزام بمتطلبات مكافحة عمليات غســل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك أهم النقاط التي يتعين أن يشــملها تقرير مدقق الحســابات، مع شــريطة عرض التقرير المطلوب عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على مجلس الإدارة / الشـــركاء لاتخاذ اللازم بشـأنه مع تقديم ما يفيد بذلك. فضـلاً عن أن يشـمل تكليف مدقق الحسـابات قيامه بتقديم تقرير متابعة مختصـــر بصـــفة ربع ســـنوية يتضـــمن فيه ما تم تنفيذه من ملاحظات وفقًا لخطة التصـويب والرأي في حال عدم الالتزام بتاريخ التصـويب المحدد وذلك خلال 5 أيام عمل من تاريخ نهاية الفترة ربع السنوية وذلك عن الفترتين 9/30 و 2024/12/31.
- أصـــدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/6/10 تعميمًا إلى كافة البنوك المحلية بشـــأن تغطية احتياجات العملاء الفعلية من الدولار الأمريكي، والذي أكد من خلاله بضـــرورة تفعيل دور البنوك بالتحقق من طلبات شـركات الصـرافة وإحكام التعامل معها ووضـع إجراءات إضـافية للتأكد من أن المبالغ المقدمة بالدولار الأمريكي لتلك الشـركات هي فعلاً لتغطية احتياجات عملاءها، وكذلك قيام البنوك بتوقيع اتفاقية رئيسـية مع تلك الشـركات "لمعاملات تبادل العملات الأجنبية" يتم من خلالها قيام الشركة بتزويد البنك بأسباب المعاملة وكافة البيانات الخاصة بكل مستفيد من المعاملة بموجب أحكام الاتفاقية.
- أصـدر بنك الكويت المركزي تعميمين بتاريخ 2024/10/20 إلى كل من شـركات التمويل وشـركات الصـرافة بشـأن التأكيد على ضـرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق نسـبة العمالة الوطنية المطلوبة بقرار مجلس الوزراء رقم 1868 لسـنة 2018 بشـأن تحديد نسـبة العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية، وذلك حسـب المهن الرئيسـية في النشـاط الاقتصـادي، كما أصـدر تعميم بتـاريخ 2024/10/20 إلى جميع مقـدمو خـدمـات الـدفع الإلكتروني ومقـدمو خـدمـات النقود

الإلكترونية ومقدمو خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بشأن موافاة بنك الكويت المركزي بالبيان الخاص بتطور نسبة العمالة الوطنية المقررة بقرار مجلس الوزراء رقم 1868 لسنة 2018 بشأن تحديد نسبة العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية حسب المهن الرئيسية في النشاط الاقتصادي، وذلك بصفة "نصف سنوية"، وكذلك التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق تلك النسبة.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/10/30 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية يؤكد من خلاله على ضرورة التزام البنوك المحلية بكل دقة بالتعليمات الصادرة بشأن ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية للبنوك التقليدية وكذلك التعليمات الصادرة في شأن ترشيد وتنظيم السياسة التمويلية للبنوك الإسلامية وكافة التعاميم الصادرة في هذا الشأن.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/12/19 تعميمًا إلى كافة البنوك المحلية يتعلق بالقرض المشترك (Syndicated loan) الذي تقدمة مجموعة من البنوك ويقوم على تنظيمه وترتيبه وإدارته بنك مدير، حيث أوضح من خلاله بأنه يتعين على البنك المدير بذل الجهود لتسويق القرض المشترك على مجموعة من البنوك المشاركة بما يحقق الهدف وهو توزيع المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك نتيجة تركز الائتمان/ التمويل، فضلاً عن استيفاء بعض المتطلبات في حال تقدمه لبنك الكويت المركزي بطلب الاستثناء من الحد الأقصى المقرر لنسبة التركز الائتماني/ التمويلي، وعلى أن يقدم طلب الاستثناء إلى بنك الكويت المركزي بمقدار الحصة النهائية للبنك المدير بعد توزيع القرض/ التمويل على البنوك المشاركة.
- انطلاقًا من **استراتيجية التحول الرقمي** لدى بنك الكويت المركزي، تم إصدار تعميم إلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بشأن الاعتداد بالبطاقة المدنية الرقمية الصادرة من خلال تطبيق "هويتي" وذلك في تعريف هوية الفرد في كافة المعاملات الحكومية وغير الحكومية.
- وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي نحو **تحسين سرعة وكفاءة المعاملات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر تطبيق نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)** الذي يهدف إلى تنفيذ الحوالات المالية بين دول مجلس التعاون الخليجي بشكل آني وبتكاليف منخفضة من خلال أسعار صرف تحددها البنوك المركزية الخليجية والذي بدوره يقلل الاعتماد على الأنظمة المالية وشبكات التحويل الخارجية، وعليه أصدر بنك الكويت

المركـزي تعميمًـا إلـى كافـة البنـوك المحليـة بشـأن حثهـا علـى اسـتخدام نظـام المـدفوعات الخليجية (آفاق).

- وفـي ضـوء اهتمـام بنـك الكويـت المركـزي بتعزيـز مفهـوم الشـفافية والإفصـاح فـي المعـاملات المصـرفية التـي تقـدمها البنـوك لعملائهـا، أصـدر بنـك الكويـت المركـزي تعميمًـا إلـى جميـع البنـوك المحليـة بشـأن اسـتخدام "**الإنفوجرافيـك**" لكافـة المنتجـات المصـرفية، بحيـث يتضـمن الشـرح أمثلـة توضـيحية لكـل مـا يترتـب علـى المنتجـات مـن آثـار كرسـوم الإصـدار والتجديـد والتعبئة والاستخدام في الخارج وآلية الاسترداد النقدي.
- وفي إطار ما يوليه بنك الكويت المركزي من أهمية لموضـوع **الشـمول المالي** (Financial Inclusion) فقد تم إصـدار تعميم إلى جميع البنوك المحلية بشـأن تسـهيل إجراءات فتح حسـابات لكافة فئات المجتمع والذي يسـتهدف إتاحة الخدمات المالية والمصـرفية للفئات من ذوي الدخل المحدود أو الضعيف، وأصحاب الوظائف والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة، والعمالة المنزلية.
- ضمن جهود بنك الكويت المركزي المستمرة لترسيخ الاستقرار المالي، وتوفير أدوات قياس مالية في السـوق المحلي، تشـكل مرجعية موثوقة وفق أفضـل المعايير الدولية، وتسـاهم في تعزيز الشـفافية وزيادة كفاءة التعاملات المالية في دولة الكويت، أطلق بنك الكويت المركزي في 2024/9/1 **مؤشـر الكويت لمتوسـط أسـعار الفائدة لفترة ليلة واحدة "كونيا** (KONIA)". ويعتمد مؤشـر "كونيا" على المتوسـط المرجّح بالحجم لأسـعار الفائدة الفعلية المسـتخدمة في التعاملات ما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي لفترة ليلة واحدة، ويُعتبر أداة فعالة لتحديد تكاليف التمويل وتقييم أوضاع السيولة في القطاع المصـرفي المحلي، حيث يوفر صـورة دقيقة لحالة العرض والطلب على الأموال بين المؤسسات المالية.

2-2-2. إدارة الرقابة على العمليات الإلكترونية والتقنيات المالية

- إنشـاء الغرفة المركزية لمكافحة عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني، حيث تلعب دورًا أسـاسـيًا في رصـد عمليات الاحتيال عبر بلاغات العملاء، كما تسـاهم في الحد من تكرارها من خلال الإجراءات الاحترازية الفعالة.
- دراسـة وتقييم المخاطر التشـغيلية المرتبطة بالوسـائل التكنولوجية المسـتخدمة في تقديم الخدمات المصـرفية ونظم المدفوعات والتسـوية الإلكترونية المقدمة من وحدات الجهاز المصـرفي والمالي

الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وإبداء الرأي الفني وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وتوجيه الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي نحو اتخاذ اللازم وفقًا لما يراه مناسبًا وبما يساهم في التطور التكنولوجي للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي من خلال التحقق من مدى التزامها بالتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بأنظمة تقنية المعلومات ووسائل التكنولوجيا والأمن السيبراني، وذلك من خلال الإشراف على إجراءات عملها والقيام بتنفيذ خطط التفتيش عليها، بما يساهم في تعزيز سلامة واستقرار أوضاع وحدات النظام المصرفي والمالي.
- إعداد دراسات بشأن الأنشطة المرتبطة بالتقنيات المالية مثل التمويل الجماعي والتمويل المصغر والخدمات المصرفية المفتوحة والذكاء الاصطناعي، والمساهمة في النهضة بمجال التقنيات المالية من خلال عرض تجارب بنك الكويت المركزي وإعداد أوراق العمل المرتبطة بذات المجال على مستوى الدول العربية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة خليجيًا للارتقاء بهذا المجال من خلال فريق العمل الدائم للتقنيات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واللجنة الفنية لنظم المدفوعات في دول المجلس.
- تقديم الدعم في تقييم بعض المنتجات ذات التقنية المالية ضمن البيئة الرقابية التجريبية (ولوج) لدى بنك الكويت المركزي، ومتابعة اختبارها وطرحها في السوق الكويتي بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في دولة الكويت.
- تطوير أنظمة المدفوعات والخدمات المصرفية التي يتم تقديمها من قبل البنوك الكويتية حيث تم البدء بخدمة الدفع الآني ومض (Instant Payment) وتم إصدار التعميم رقم (2/ رب/ رب أ/2024/546) إلى جميع البنوك الكويتية بشأن مشروع خدمة الدفع الآني ومض.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/10/20 تعميمًا إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بشأن المستندات المطلوبة للشركاء وأعضاء مجلس الإدارة عند التقدم بطلب القيد في سجل بنك الكويت المركزي، وذلك لاستيفاء متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/11/3 إلى جميع البنوك المحلية ومقدمو خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمو خدمات النقود الإلكترونية بشأن الالتزام باستيفاء إجراءات الإطلاق التجريبي لخدمات الدفع الإلكتروني وفقًا لموافقة بنك الكويت المركزي المبدئية الصادرة في هذا الشأن.

- في ظل ما لوحظ من تزايد في عمليات الاحتيال، وسعيًا من بنك الكويت المركزي للحد من المخاطر المترتبة على هذه العمليات وتطوير الضوابط الأمنية المرتبطة بالحد من عمليات الاحتيال، فقد تم إصدار التعاميم التالية:

  - تعميم رقم (2/رب، رب أ/ رك /2024/547) بتاريخ 2024/6/2 إلى جميع البنوك المحلية ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بشأن روابط الدفع الإلكترونية.

  - تعميم رقم (2/رب، رب أ/2024/566) بتاريخ 2024/12/26 إلى جميع البنوك المحلية بشأن الضوابط الأمنية على ترميز البطاقات (Card Tokenization).

  - تعميم رقم (2/رب، رب أ/2024/567) بتاريخ 2024/12/26 إلى جميع البنوك المحلية بشأن الحدود المالية على البطاقات المصرفية وعمليات الدفع.

- في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي، وضمن توجيهاته نحو توسيع وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية من خلال حملة لنكن على دراية، وإلى جانب تنوع المواضيع التي تشملها الحملة، تتنوع كذلك الوسائل والقنوات المستخدمة، حيث تشتمل الحملة على فيديوهات توعوية وتصريحات صحفية ومواد تعريفية، وذلك عبر عديد من قنوات التواصل وخصوصًا القنوات الرقمية، وحسابات بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت على منصات التواصل الاجتماعي، وفروع البنوك وغيرها من نقاط التواصل مع الجمهور بما يضمن أوسع انتشار لرسالة الحملة، وتفاعل الجمهور معها. فضلاً عن أنشطة وفعاليات ميدانية بهدف التواصل المباشر مع العملاء ومعرفة مدى وعيهم بالمفاهيم والمواضيع التي يطرحها البرنامج.

- وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2024/1/29 على إصدار الضوابط الخاصة للشركات غير المقيمة لتقديم خدمة الدفع الآجل في دولة الكويت، حيث تضمنت مجموعة من الشروط والمتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل الشركات غير المقيمة عند تقديم الطلب الرسمي لتقديم خدمة الدفع الآجل في دولة الكويت.

- وافق بنك الكويت المركزي على طلبات قيد (9) شـــركات لممارســـة نشـــاط مقدم خدمات الدفع الإلكتروني و(4) شركات لممارسة نشاط مقدم خدمات النقود الإلكترونية وشركة واحدة لممارسة نشاط خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني، في سجل بنك الكويت المركزي.
- تم تمثيل بنك الكويت المركزي في العديد من الهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والعالمية للمجالات ذات العلاقة بالتقنيات المالية والمدفوعات والمشـــاركة ببعض الفعاليات كمتحدثين رسميين والمشاركة في مراجعة الأوراق البحثية والتقارير المعدة من تلك الجهات.
- تحديد موقف بنك الكويت المركزي في مجال التقنيات المالية من خلال الرد على العديد من الاستبيانات الواردة من الجهات المختلفة بشأن هذا المجال.

3-2-2. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد قام بنك الكويت المركزي بإصدار التعاميم التالية:

- تعميم إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بتاريخ 2024/5/30 بشأن الالتزام بعدم السماح بإنجاز أي معاملات للأفراد المسحوبة منهم الجنسية الكويتية إلا بعد الرجوع إلى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.
- تعميم إلى جميع البنوك المحلية بتاريخ 2024/10/3 بشأن عدم قبول أي معاملة صرف للجمعيات الخيرية والمبرات إلا بموافقة صادرة من وزارة الشئون الاجتماعية.
- تعميم إلـــى جميع البنوك المحلية وشركـــات الصرافـــة بتاريـــخ 2024/10/14 بشأن تطويـــر آلية المتابعة المرتبطة بنظام (TRS) وتجهيز نظام شاشـــة المتابعة (TRS Follow-up Screen System).
- تعميم إلى جميع البنوك المحلية بتاريخ 2024/10/28 بشأن الضوابط الخاصة بآليات الصرف الداخلي للجمعيات الخيرية والمبرات.
- تعميم إلى جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل ومقدمو خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمو خدمات النقود الإلكترونية والوكلاء بتاريخ 2024/10/15 بشأن إقامة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورش توعوية بخصوص متطلبات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة دورية لمدة 54 أسبوع اعتبارًا من 2024/10/30.

- تعميم إلى جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل بتاريخ 2024/10/17 بشأن دليل الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية الصادر من مجموعة العمل المالي (FATF) بشهر مارس 2024.
- تعميم إلى جميع البنوك المحلية بتاريخ 2024/10/31 بشأن ضوابط الصرف الداخلي للجمعيات الخيرية والمبرات.
- تعميم إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بتاريخ 2024/11/27 بشأن ورشة عمل تقام في بنك الكويت المركزي بعنوان "متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي".
- تعميم إلى جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل ومقدمو خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمو خدمات النقود الإلكترونية والوكلاء بتاريخ 2024/12/11 بشأن عقد ورش لتدريب الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي للتسجيل في نظام GoAML والذي يتعلق بالإخطار عن المعاملات المشبوهة لوحدة التحريات المالية الكويتية. فضلاً عن أنه في إطار عملية التقييم المتبادل التي تمت على دولة الكويت خلال شهر نوفمبر 2023 وفق المتطلبات الواردة بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، فقد تم نشر تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت على موقع مجموعة العمل المالي (FATF) في شهر أكتوبر 2024، وقد تم البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية التصويب المطلوبة للإجراءات الموصى بها والتي تضمنها التقرير المذكور.

3 الفصل الثالث

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

ارتفاع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية بنسبة **%4.6** في نهاية عام 2024

جانب الموجودات

ارتفاع مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنسبة **%4.7**

انخفاض مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنسبة **%32.6**

انخفاض مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بنسبة **%12.7**

في نهاية عام 2024

جانب المطلوبات

ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية بنسبة **%4.5**

ارتفاع أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنسبة **%5.7**

في نهاية عام 2024

- ارتفاع صافي رصيد الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة **%24.2**.
- ارتفاع أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية بنسبة **%11.5**.

في نهاية عام 2024

أسفرت حركة الأموال في البنوك المحلية خلال عام 2024 عن فائض صافٍ بلغت قيمته نحو **3.0** مليار دينار حيث:

توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بقيمة **5.7** مليار دينار.

استخدمت البنوك المحلية تلك الموارد في عملياتها المحلية البالغة نحو 2.7 مليار دينار.

- ارتفاع الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية بنسبة **%2.3** لتصل إلى نحو **305.1** مليون دينار في نهاية عام 2024.

الفصل الثالث:

تطورات القطاع المصرفي والمالي الخاضع لرقابة بنك الكويت المركزي

النقاط الرئيسية

- ارتفعت الميزانية المجمعة للبنوك المحلية بنسبة 4.6% بنهاية عام 2024، مدفوعة بزيادة مطالبها على القطاع الخاص بنسبة 4.7%، رغم انخفاض مطالبها على الحكومة والبنك المركزي.
- ارتفعت ودائع كل من القطاع الخاص والحكومة بنسبة 4.5% و5.7% على التوالي، كما ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك بنسبة 24.2%.
- سجلت البنوك المحلية فائضًا ماليًا صافيًا بلغ نحو 3.0 مليار دينار نتيجة توافر موارد محلية بلغت 5.7 مليار دينار مقابل استخدامات محلية بقيمة 2.7 مليار دينار.
- ارتفعت الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية بنسبة 2.3% لتصل إلى 305.1 ملايين دينار بنهاية عام 2024.

مقدمة

يعد تحليل المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي ركيزة أساسية في تقييم الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يعكس مدى استقرار القطاع المالي وقدرته على دعم النمو الاقتصادي المستدام. ويساهم تتبع تطورات هذه المؤشرات في تعزيز الثقة بالمنظومة المالية، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو الأجانب، عبر توفير رؤية واضحة حول مستويات السيولة، وكفاءة الإقراض، وجودة الأصول، ومعدلات الربحية، وغيرها من العوامل المؤثرة. كما يساعد تحليل هذه المؤشرات في اتخاذ قرارات السياسات النقدية والمالية الملائمة، إذ يمُكّن صناع القرار من التنبؤ بالمخاطر المحتملة، مثل التحديات التي قد تواجه الاستقرار المالي أو تأثيرات التقلبات الاقتصادية العالمية على القطاع المصرفي. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر رصد التطورات المالية أداة هامة لتقييم فعالية الإجراءات التنظيمية والإصلاحات المصرفية التي يتم تنفيذها لضمان متانة النظام المالي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام 2024 أبرز المؤشرات المالية المجمّعة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، وإسلامية، ومتخصصة، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 92 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام 2024، وتشمل 21 بنكًا محليًا (منها 5 بنوك تقليدية و 4 بنوك إسلامية، وبنكًا واحدًا متخصصًا، و11 فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي)، و21 شركة استثمار (منها 8 شركات تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (واحدة منها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و31 شركة صرافة، وشركة واحدة للمعلومات الائتمانية، و16 شركة لأعمال الدفع الإلكتروني (تشمل 9 شركات لخدمات الدفع الإلكتروني، و4 شركات لخدمات النقود الإلكترونية، وشركة واحدة لخدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني، و2 وكلاء).

1-3. إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

تسارعت وتيرة نمو إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي في نهاية العام 2024 مقارنةً بنهاية العام السابق، حيث بلغ ذلك الإجمالي نحو 91668.6 مليون دينار، مقابل نحو 87647.9 مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًا بمعدل 4.6% وبقيمة 4020.7 مليون دينار في نهاية عام 2024، مقارنةً بنمو معدله 3.7% وقيمته 3161.7 مليونًا في نهاية عام 2023. وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي كما في نهاية عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، يمكن الإشارة إلى العوامل والتطورات التالية:

1-1-3. جانب الموجودات

يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. وفيما يلي نتناول أهم التطورات في عناصر موجودات إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي وذلك على النحو التالي:

(أ) المطالب على القطاع الخاص المقيم: ارتفعت أرصدة هذه المطالب بنحو 2101.1 مليون دينار وبنسبة 4.7% لتصل في نهاية عام 2024 إلى نحو 47252.3 مليون دينار (بلغت الأهمية النسبية لهذا البند نحو 51.5%

من إجمالي موجودات البنوك المحلية) مقارنةً بنحو 45151.1 مليون دينار في نهاية العام السابق. وجاءت تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بنحو 2223.1 مليون دينار وبنسبة 5.2% لتصل في نهاية عام 2024 إلى نحو 45091.4 مليون دينار (بلغت الأهمية النسبية لهذا البند نحو 49.2% من إجمالي موجودات البنوك المحلية) من جانب، والانخفاض في الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 121.9 مليون دينار وبنسبة 5.3% من جانب آخر لتصل إلى نحو 2160.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.

(ب) المطالب على الحكومة: تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، وقد شهد الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة انخفاضًا ليصل إلى نحو 294.5 مليون دينار في نهاية عام 2024، مقابل 436.7 مليونًا في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضًا قيمته 142.2 مليون دينار ونسبته 32.6%، وجاء هذا الانخفاض مع توقف بنك الكويت المركزي عن طرح إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية، في ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام بتاريخ 2017/10/4، مع استمرار تسديد الإصدارات المستحقة وعدم تجديدها.

(ج) المطالب على بنك الكويت المركزي: تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل والتورق المقابل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل، وقد انخفض رصيد مجموع هذه المطالب في نهاية عام 2024 بما قيمته نحو 982.1 مليون دينار ونسبته 12.7%، من نحو 7713.8 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى نحو 6731.7 مليونًا في نهاية عام 2024.

2-1-3. جانب المطلوبات

يتضمن جانب المطلوبات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتَّى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتعتبر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي خلال عامي 2023 و2024.

ودائع القطاع الخاص (المقيم): ارتفع رصـــيد ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2024 ليصـــل إلى نحو 38993.5 مليون دينار (بلغت الأهمية النســـبية لهذا البند نحو 42.5% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية)، مقابل نحو 37330.2 مليونًا في نهاية العام الســـابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 1663.3 مليون دينار ونسـبته 4.5%. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع رصـيد الودائع بالدينار الكويتي بنحو 1587.4 مليون دينار أو بنســـبة 4.3% ليصـــل إلى نحو 37107.3 ملايين دينار (نحو 40.5% من مطلوبات البنوك المحلية)، وارتفاع رصـــيد الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل 75.9 مليون دينار أو بنســـبة 4.2%.

ودائع الحكومة: ارتفع رصـــيد ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤســـســـات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصـــل إلى نحو 4893.7 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 4631.2 مليون دينار في نهاية العام الســـابق، بارتفاع قيمته نحو 262.5 مليون دينار ونسبته نحو 5.7%.

حقوق المساهمين: ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو 1269.4 مليون دينار وبنســـبة 8.6%، وذلك من نحو 14694.3 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى نحو 15963.6 مليونًا في نهاية عام 2024.

3-1-3. تطورات الموجودات والمطلوبات الأجنبية

تتعامل البنوك المحلية مع العالم الخارجي عبر الكيانات المصـــرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين، وتندرج ضـــمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية في الخارج (حيازة اســـتثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)، بالإضـــافة إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي (الموارد المالية) والتي تتمثل في الحصـــول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء مزيد من الضـــوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

الموجودات الأجنبية: ارتفع رصـــيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية في نهاية عام 2024 بما قيمته 3044.9 مليون دينار ونســـبته 12.2% ليصـــل إلى نحو 27905.9 ملايين دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو 24861.0 مليونًا في نهاية عام 2023. وتُشـــكّل الموجودات الأجنبية نحو 30.4% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 28.4% في نهاية العام السابق.

المطلوبات الأجنبية: ارتفع رصـــيد إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية ليصـــل إلى نحو 12744.7 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقابل نحو 12650.6 مليونًا في نهاية عام 2023، أي بارتفاع قيمته 94.0 مليونًا ونسبته نحو 0.7%. وتُشكّل المطلوبات الأجنبية نحو 13.9% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 14.4% في نهاية العام السابق.

صـــافي الموجودات الأجنبية: بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفًا، ارتفع رصـيد صـافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل 2950.8 مليون دينار وبنسـبة 24.2% في نهاية عام 2024 مقارنةً مع نهاية العام السابق.

النشاط المحلي للبنوك من حيث الموجودات والمطلوبات (مليار دينار)

41. موجودات البنوك المحلية

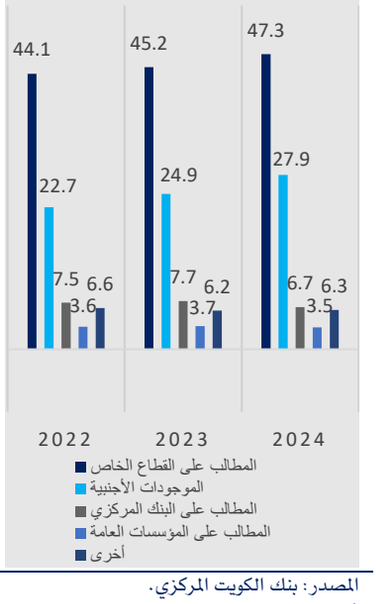

42. مطلوبات البنوك المحلية

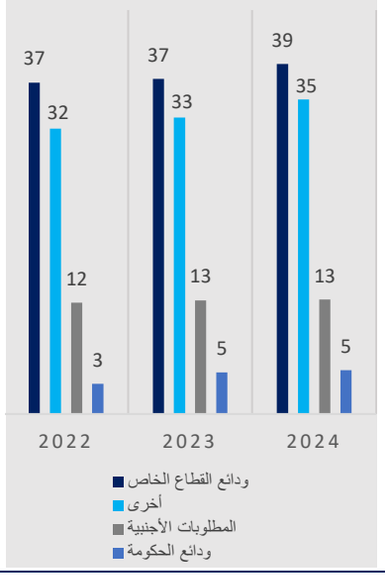

43. الحسابات النظامية *

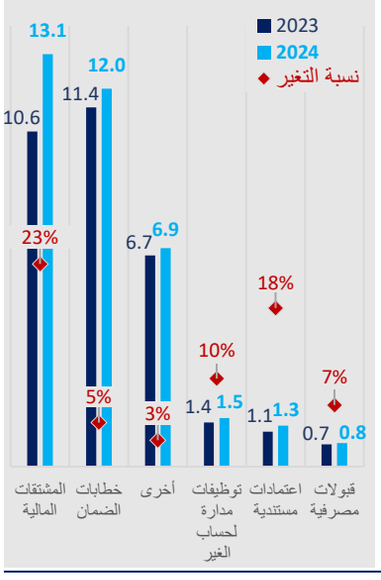

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

3-1-4. الحسابات النظامية

الحســـابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتســـمى أحيانًا بالحســـابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات، وهي على جانب الموجودات تشـــكّل أصـــولاً عرضـــية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، ســـواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها، ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحوّل، ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوُّلها.

وتتكون الحسابات النظامية أساسًا من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنَّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرَف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرَف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2024 نحو 35659.0 مليون دينار، مقابل نحو 31993.9 مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته 3665.1 مليون ونسبته 11.5%، وشكلت تلك الحسابات نحو 38.9% من إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي في نهاية عام 2024، مقارنةً بنحو 36.5% في نهاية العام السابق.

5-1-3. التدفقات المالية

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية – سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج – معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام 2024، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي أبرز تلك التطورات:

(أ) التدفقات المالية من العمليات المحلية

1. مصادر الأموال

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتحُسَب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبِّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام 2024 توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو 5706.6 ملايين دينار، مقارنةً بنحو 3538.4 مليونًا خلال العام السابق. وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام 2024 (ما قيمته نحو 4101.7 مليون دينار ونسبته 71.9% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ 1604.9 ملايين دينار ونسبته 28.1% من مجموع الموارد المحلية) من خلال النقص في بعض عناصر الموجودات المحلية.

2. استخدامات الأموال

تتمثَّل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين، وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحقَّقة من عملياتها المحلية خلال عام 2024 لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 2580.7 مليون دينار (93.6% من مجموع الاستخدامات المحلية)، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 175.0 مليون دينار (6.4% من مجموع الاستخدامات المحلية).

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية (مليار دينار)

44. العمليات المحلية

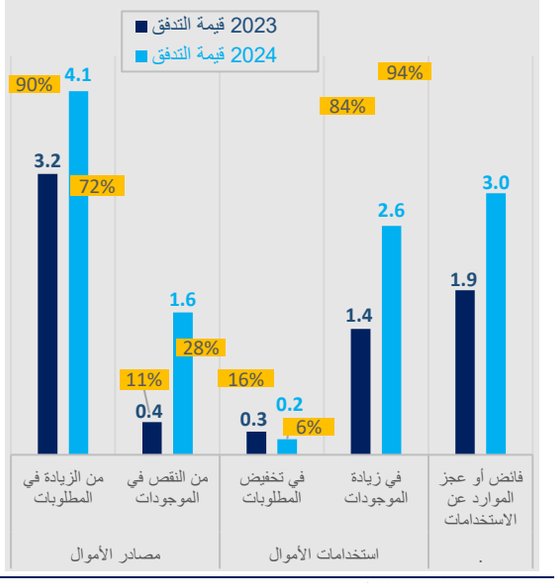

45. العمليات الأجنبية

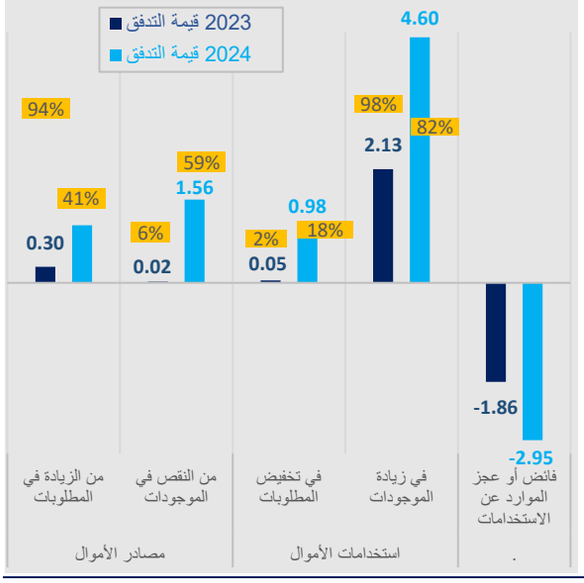

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. فائض الموارد

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام 2024 عن فائض صافٍ بلغت قيمته نحو 2950.8 مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموع مصادر الأموال 5706.6 ملايين دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها 2755.8 مليون دينار، وقد تم استخدام هذا الفائض لتغطية العجز في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثَمة تدفقًا ماليًا صافيًا قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة الفائض (2950.8 مليون دينار).

(ب) التدفقات المالية من العمليات الأجنبية

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام 2024 بلغت قيمتها ما يعادل 2635.1 مليون دينار، وجاءت معظم الموارد المحققة عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (والبالغ نحو 1076.8 مليون دينار ونسبته 40.9% من مجموع الموارد المالية الأجنبية)، أما الباقي من تلك الموارد فقد جاء من خلال خفض في بعض عناصر الموجودات الأجنبية (والبالغ نحو 1558.3 مليون دينار أو 59.1% من مجموع الموارد الأجنبية). وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياتها الأجنبية خلال عام 2024 ما يُعادل 5585.9 مليون دينار، استُخدِمَت في زيادة عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو 4603.2 ملايين دينار أو 82.4% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، وتخفيض بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (بما قيمته 982.8 مليون دينار ونسبته 17.6% من إجمالي الاستخدامات المالية الأجنبية). ونتج عن ذلك عجز صافٍ بلغت قيمته ما يعادل 2950.8 مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تمت تغطية هذا العجز من الفائض في الموارد المالية المشار إليه آنفًا والناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (2950.8 مليون دينار).

2-3. الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجَّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (31 شركة) في نهاية عام 2024 إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات قد بلغ نحو 305.1 ملايين دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته 6.9 ملايين دينار ونسبته 2.3% عن مستواه البالغ 298.1 مليونًا في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع انعكاسًا لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يمُكن تناولها على النحو التالي:

1-2-3. الموجودات

1- ارتفعت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو 52.5 مليون دينار وبنسبة 81.8% لتصل إلى نحو 116.6 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 64.1 مليونًا في نهاية عام 2023.

2- ارتفع رصيد الموجودات الثابتة بنحو 2.2 مليون دينار وبنسبة 6.2% (من نحو 35.1 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى نحو 37.2 مليونًا في نهاية عام 2024).

3- انخفضت المطالب على المؤسسات المالية لشركات الصرافة بنحو 48.0 مليون دينار لتصل إلى نحو 47.9 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنةً بنحو 95.9 مليونًا في نهاية عام 2023.

2-2-3. المطلوبات

1- ارتفعت مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو 14.3 مليون دينار وبنسبة 122.3% (من نحو 11.7 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى نحو 26.1 مليونًا في نهاية عام 2024).
2- ارتفع رصيد حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو 3.3 ملايين دينار وبنسبة 2.0% (من نحو 169.2 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى نحو 172.5 مليونًا في نهاية عام 2024).
3- انخفض رصيد المطلوبات الأخرى بنحو 5.7 ملايين دينار وبنسبة 5.6% (من نحو 101.2 مليون دينار في عام 2023 إلى نحو 95.5 مليونًا في نهاية عام 2024).

يُستدَل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد انخفض من نحو 25.3 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى نحو 19.2 مليونًا في نهاية عام 2024 (مسجلاً انخفاضًا في الربحية نسبته 24.1%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية. وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية، فقد أشارت البيانات المالية إلى أن السيولة المتوفرة لتلك الشركات قد بلغت نحو 185.7 مليون دينار في نهاية عام 2024، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (بنحو 47.5 مليون دينار ونسبتها 25.6%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (بنحو 138.2 مليون دينار ونسبتها 74.4%). وعلى صعيد مؤشرات الربحية لدى شركات الصرافة المحلية، فقد شهدت جميع نسب الربحية لشركات الصرافة المحلية انخفاضًا، وذلك نتيجة لانخفاض صافي الربح بنحو 6.1 ملايين دينار وبنسبة 24.1% ليصل إلى نحو 19.2 مليون دينار في عام 2024 مقابل نحو 25.3 مليون دينار في عام 2023، وانخفضت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو 11.1% في نهاية عام 2024 مقابل نحو 14.9% في نهاية العام السابق، كما انخفضت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو 6.3% في نهاية عام 2023 مقابل نحو 8.5% في نهاية عام 2024. وانخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو 56.7% في نهاية عام 2023 إلى نحو 56.5% في نهاية عام 2024. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو 56.6% في نهاية عام 2023 إلى نحو 56.4% في نهاية عام 2024.

4 الفصل الرابع

المالية العامة

الحساب الختامي 2024/23

الإيرادات النفطية
21.5
مليار دينار

+

الإيرادات غير النفطية
2.1
مليار دينار

=

الإيرادات العامة
23.6
مليار دينار

−

المصروفات الجارية
23.9
مليار دينار

+

المصروفات الرأسمالية
1.3
مليار دينار

=

المصروفات العامة
25.2
مليار دينار

=

عجز الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23
1.6-
مليار دينار

(6.4 مليار دينار عجز الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2023/22)

الموازنة العامة المقدرة للسنة المالية 2025/24

تقديرات الإيرادات العامة
18.9
مليار دينار

−

اعتمادات المصروفات العامة
24.5
مليار دينار

=

عجز الموازنة العامة
5.6
مليار دينار

(6.8 مليار دينار عجز الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2024/23)

الفصل الرابع:
المالية العامة

النقاط الرئيسية

- سجّلت الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 عجزًا قدره 1.6 مليار دينار، مقارنة بعجز بلغ 6.4 مليار دينار في السنة المالية السابقة.
- بلغت الإيرادات العامة في 2024/23 نحو 23.6 مليار دينار، منها 21.5 مليار دينار إيرادات نفطية و2.1 مليار دينار إيرادات غير نفطية.
- وصلت المصروفات العامة إلى 25.2 مليار دينار، توزعت بين 23.9 مليار دينار مصروفات جارية و1.3 مليار دينار مصروفات رأسمالية.
- يُقدّر عجز الموازنة العامة في السنة المالية 2025/24 بنحو 5.6 مليار دينار، مع توقعات بإيرادات تبلغ 18.9 مليار دينار ومصروفات بقيمة 24.5 مليار دينار.

مقدمة

تواصل حكومة دولة الكويت جهودها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية وإصدار التشريعات التي تضمن الاستدامة المالية والتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا، وتأتي تلك الجهود انطلاقًا من رؤية "كويت جديدة 2035" نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة مالية. وتهدف تلك المشاريع إلى تحقيق التوازن المالي في الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة جملة الإيرادات العامة خاصة الإيرادات غير النفطية وكذلك تحسين كفاءة الإنفاق من خلال ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي.

ولا زالت الإيرادات النفطية تمثل الدخل الأساسي للدولة، ويشكل تراجع أسعار النفط ضغطًا كبيرًا على الميزانية العامة لدولة الكويت، كما أنه أحد الأسباب الرئيسية في تحول الفائض المالي في الميزانية العامة للدولة خلال السنة المالية 2023/22 إلى عجز مالي خلال السنة المالية 2024/23، بالإضافة إلى استمرار تزايد الإنفاق العام خاصة الإنفاق الجاري، على الرغم من المحاولات الجادة والحثيثة التي تبذلها الحكومة لترشيد الإنفاق العام للدولة.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/23، إلى جانب تقديرات الايرادات واعتمادات المصروفات للسنة المالية 2025/24.

1-4. الحساب الختامي للسنة المالية 2024/23

1-1-4. الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2024/23 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصَّلة ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 23644.3 مليون دينار مقارنةً بنحو 28802.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضًا ملحوظًا قيمته نحو 5157.7 مليون دينار ونسبته 17.9%. كما تشير البيانات إلى أن نسبة إجمالي الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2024/23 بلغت نحو 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، في حين سجلت نسبة إجمالي الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2023/22 نحو 51.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022.

وجاء الانخفاض في إجمالي الإيرادات العامة الفعلية محصلةً للانخفاض في الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو 5184.4 مليون دينار ونسبته 19.4% لتصل إلى نحو 21527.6 مليونًا في السنة المالية 2024/23 مقارنةً بنحو 26713.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وارتفاع الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 27.8 مليون دينار ونسبته 1.3% لتصل إلى نحو 2116.8 مليون دينار مقابل نحو 2089.0 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة من جهة أخرى.

وقد جاء انخفاض الإيرادات النفطية نتيجةً لانخفاض متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري خلال السنة المالية 2024/23 بنحو 12.77 دولارًا وبنسبة 13.1% ليصل إلى نحو 84.36 دولارًا للبرميل مقابل نحو 97.13 دولارًا للبرميل للسنة المالية السابقة، وكذلك انخفاض متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال السنة المالية 2024/23 بنحو 198 ألف برميل يوميًا وبنسبة 7.3% ليبلغ في المتوسط نحو 2.525 مليون برميل يوميًا خلال السنة المالية المذكورة.

2-1-4. المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2024/23 ارتفاع المصروفات العامة الفعلية بنحو 2836.5 مليون دينار وبنسبة 12.7% لتصل إلى نحو 25205.8 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 22369.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية 2024/23 شكّلت ما نسبته 95.9% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 26278.5 مليون دينار. كما تشير البيانات إلى أن نسبة إجمالي المصروفات العامة خلال السنة المالية 2024/23 إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بلغت نحو 49.6%، في حين سجلت نسبة إجمالي المصروفات العامة خلال السنة المالية 2023/22 نحو 40.0% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022.

الإيرادات العامة وهيكل المصروفات الفعلية للسنة المالية **2024/23**

46. تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية وسعر النفط

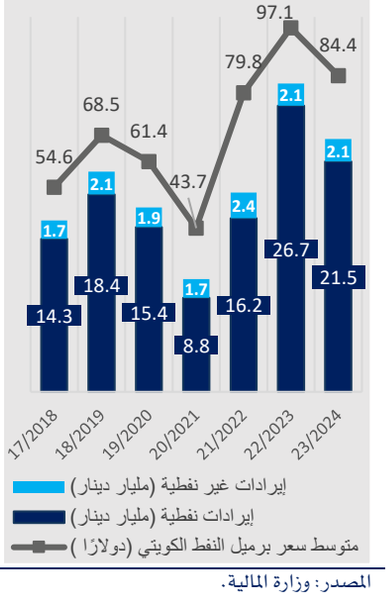

47. الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة (مليار دينار)

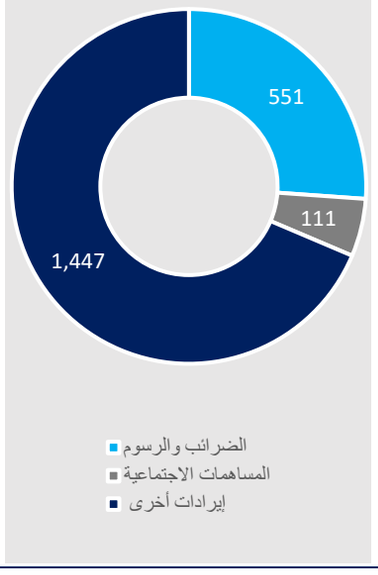

48. المصروفات الفعلية للموازنة العامة (مليار دينار)

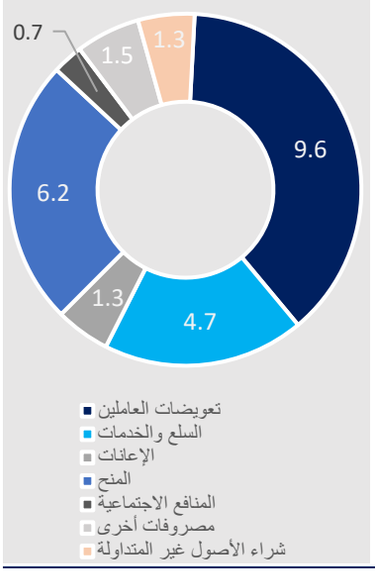

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 ارتفاع المصروفات الفعلية ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 1103.1 ملايين دينار وبنسبة 13.0%، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 839.8 مليون دينار وبنسبة 21.9%، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 467.3 مليون دينار وبنسبة 58.6%، والباب السادس (المنح) بنحو 528.9 مليون دينار وبنسبة 9.4%، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 27.6 مليون دينار وبنسبة 4.1%، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى)

بنحو 102.6 مليون دينار وبنسبة 7.4% من جهة، والانخفاض في باب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 232.7 مليون دينار وبنسبة 15.1% من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن الباب الأول (تعويضات العاملين: ويشمل الأجور والرواتب، مساهمات اجتماعية، وتعويضات عاملين) من المصروفات العامة يستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي المصروفات العامة تصل إلى نحو 38.1%، في حين أن الباب السابع (المنافع الاجتماعية: وتشمل منافع الضمان الاجتماعي ومنافع المساعدات الاجتماعية) يستحوذ على أقل نسبة من إجمالي المصروفات العامة بنحو 2.8% وذلك خلال السنة المالية 2024/23.

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2024/23 إلى ارتفاع المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 23898.7 مليون دينار مقابل نحو 20829.5 مليونًا للسنة المالية 2023/22 وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 3069.2 مليون دينار ونسبته 14.7%. والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكّلت ما نسبته 94.8% من إجمالي المصروفات العامة الفعلية من جهة، وشكّلت ما نسبته 98.0% من اعتمادات المصروفات الجارية للسنة المالية 2024/23 والبالغة نحو 24453.0 مليون دينار من جهةٍ أخرى.

أما على صعيد المصروفات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد انخفضت خلال السنة المالية 2024/23 بما قيمته نحو 232.7 مليون دينار ونسبته 15.1% لتصل إلى نحو 1307.1 ملايين دينار مقابل 1539.8 مليونًا خلال السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الرأسمالية خلال السنة المالية 2024/23 ما نسبته 71.6% من إجمالي اعتمادات المصروفات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو 1825.5 مليون دينار.

من جانب آخر، تشكل المرتبات وما في حكمها نحو 61.5% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، وما نسبته 67.6% من إجمالي الإيرادات النفطية خلال السنة المالية 2024/23. وبإضافة الدعوم إلى المرتبات وما في حكمها تصل النسبة إلى نحو 86.4% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، وبنحو 94.9% من إجمالي الإيرادات النفطية. وتشير البيانات إلى ارتفاع المرتبات وما في حكمها بنسبة 12.1% لتصل خلال السنة المالية 2024/23 إلى نحو 14548.0 مليون دينار مقابل نحو 12977.0 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2024/23، فقد سجلت الميزانية العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 1561.5 مليون دينار (3.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو 6368.3 مليونًا للسنة المالية السابقة 2023/22.

مكونات المالية العامة والحساب الختامي

49. المرتبات وما في حكمها وإجمالي الإيرادات العامة (مليار)

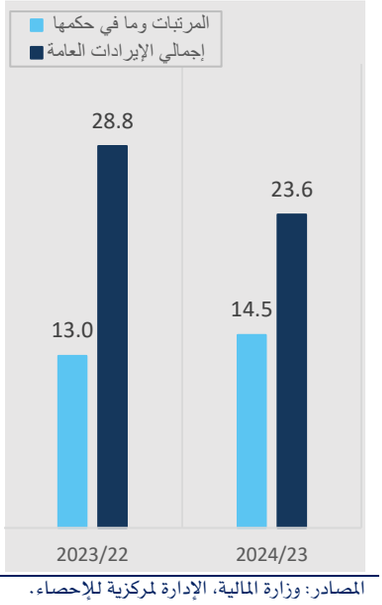

50. بيانات المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

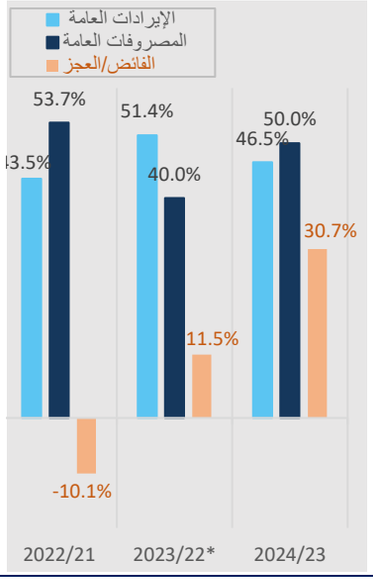

51. موجز الحساب الختامي للموازنة العامة (مليار)

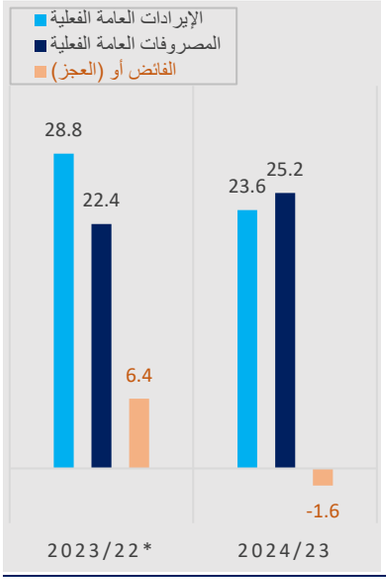

المصادر: وزارة المالية، الإدارة المركزية للإحصاء.

*الفائض/العجز بعد استقطاع 64.3 مليون دينار لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

2-4. الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24

حرصت وزارة المالية قبل صدور الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24 على توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بدراسة وإعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الإنفاق العام وخفض وضبط المصروفات العامة، وإلغاء غير الضرورية منها، وتلك المصروفات الثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية، وصدر المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 2024 بتاريخ 30 يوليو 2024 بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2025/24.

1-2-4. الإيرادات العامة

وتضمنت تلك الموازنة العامة انخفاضًا في تقديرات إجمالي الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة، فبلغت قيمة الانخفاض نحو 548.0 مليون دينار ونسبته 2.8% ليصل إجمالي الإيرادات العامة المقدرة إلى نحو 18918.6 مليون دينار مقارنةً بنحو 19466.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة 2024/23. ويأتي ذلك الانخفاض محصلةً لانخفاض تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته نحو 934.7 مليون دينار ونسبته 5.4% لتصل إلى نحو 16234.1 مليونًا في السنة المالية 2025/24 مقارنةً بنحو 17168.8 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وارتفاع تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته 386.7 مليون دينار ونسبته 16.8% لتصل إلى نحو 2684.5 مليون دينار مقابل نحو 2297.8 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة 2024/23 من جهة أخرى.

هذا، وقد تم تقدير الإيرادات النفطية على أساس السعر الاسترشادي لبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24 والبالغ نحو 70.0 دولارًا للبرميل، وهو نفس السعر الاسترشادي المستخدَم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2024/23. في حين انخفضت كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24 بما قيمته 128.0 ألف برميل يوميًا وبنسبة 4.8% لتصل إلى نحو 2.548 مليون برميل يوميًا مقارنة بنحو 2.676 مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة.

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للسنة المالية **2025/24**

52. الإيرادات النفطية والغير نفطية (مليار دينار)

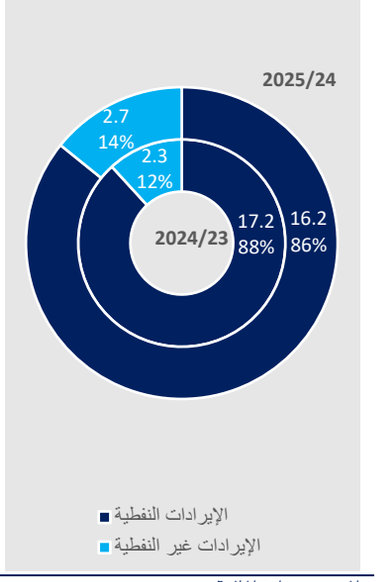

53. هيكل المصروفات الجارية ونسبته إلى المصروفات الرأسمالية (مليار دينار)

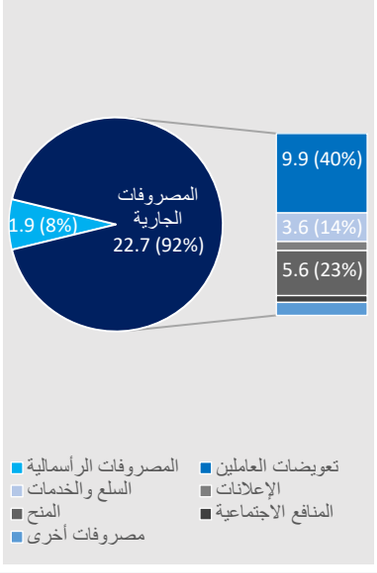

54. تقديرات الفائض أو العجز (مليار دينار)

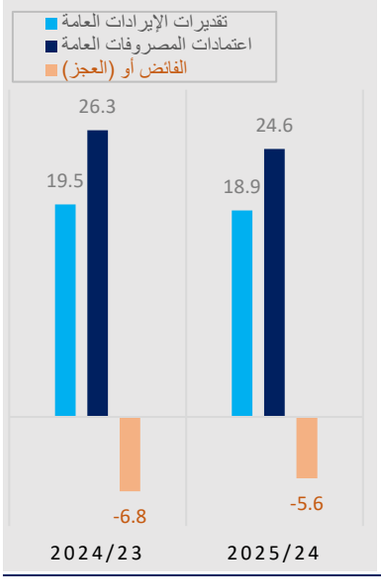

المصدر: وزارة المالية.

2-2-4. المصروفات العامة

أما فيما يتعلق باعتمادات مصروفات الموازنة العامة، فقد أظهرت بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24 انخفاض اعتمادات مصروفات الموازنة العامة بنحو 1723.5 مليون دينار وبنسبة 6.6% لتصل إلى نحو 24555.0 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 26278.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة.

ويعكس ذلك الانخفاض في اعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24 انخفاض اعتمادات المصروفات ضمن كلٍّ من الباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 1335.9 مليون دينار وبنسبة 27.2%، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 168.2 مليون دينار وبنسبة 13.0%، والباب السادس (المنح) بنحو 513.5 مليون دينار وبنسبة 8.3% من جهة، وارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 83.9 مليون دينار وبنسبة 0.9%، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 87.8 مليون دينار وبنسبة 11.6%، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو 91.3 مليون دينار وبنسبة 6.0%، وباب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 31.1 مليون دينار وبنسبة 1.7% من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24، فتشير البيانات إلى تراجع اعتمادات المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 22698.4 مليون دينار مقابل نحو 24453.0 مليونًا للسنة المالية 2024/23 وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو 1754.6 مليون دينار ونسبته 7.2%. والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكلت ما نسبته 92.4% من جملة المصروفات العامة.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24، فقد ارتفعت بما قيمته 31.1 مليون دينار ونسبته 1.7% لتصل إلى نحو 1856.6 مليون دينار مقابل 1825.5 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة 2024/23.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24 ارتفاع اعتمادات مصروفات مجموعة مشاريع إنشائية وصيانة جذرية بنحو 54.7 مليون دينار وبنسبة 3.9%، وانخفاض اعتمادات مصروفات مجموعة شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة بنحو 13.6 مليون دينار وبنسبة 3.2%.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كلٍّ من الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2025/24، فمن المقدر أن تسجل الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزًا تقديريًا تبلغ قيمته نحو 5636.4 مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو 6811.9 مليونًا للسنة المالية السابقة 2024/23، متراجعًا بنحو 1175.5 مليون دينار.

5 الفصل الخامس

القطاع الخارجي

حقق الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضًا بنحو 14.3 مليار دينار كويتي خلال عام 2024

جاء فائض الحساب الجاري محصلةً لكل من:

فائض الميزان السلعي والخدمي 13.5 مليار دينار	عجز حساب الخدمات 4.9 مليار دينار
فائض حساب الدخل الأساسي 10.1 مليار دينار	عجز حساب الدخل الثانوي 4.5 مليار دينار

بلغت نسبة الواردات السلعية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية %19.7

من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت

- سجل الحساب الرأسمالي عجزًا في عام 2024 بلغ نحو 32.4 مليون دينار
- سجل الحساب المالي تدفقًا صافيًا إلى الخارج بقيمة 15.3 مليار دينار خلال عام 2024
- حقق الميزان الكلي خلال عام 2024 عجزًا بنحو 921.5 مليون دينار

الفصل الخامس:
القطاع الخارجي

النقاط الرئيسية

- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضًا قدره 14.3 مليار دينار خلال عام 2024، مدعومًا بفائض في الميزان السلعي بلغ 13.5 مليار دينار.
- تضمن الحساب الجاري أيضًا فائضًا في حساب الدخل الأساسي بنحو 10.1 مليار دينار، قابله عجز في حسابي الخدمات والدخل الثانوي بقيمة 4.9 مليار دينار و4.5 مليار دينار على الترتيب.
- سجّل الحساب الرأسمالي عجزًا بلغ 32.4 مليون دينار، بينما بلغ صافي التدفقات الخارجة في الحساب المالي نحو 15.3 مليار دينار.
- انعكس ذلك على الميزان الكلي، الذي سجّل عجزًا قدره 921.5 مليون دينار خلال عام 2024.

مقدمة

تكتسب المؤشرات التي أعدها صندوق النقد الدولي لقياس أداء القطاع الخارجي في الدول الأعضاء بالصندوق أهمية خاصة في تحليل أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة التي تُعدّ عنها تلك المؤشرات مقارنةً بالفترات الأخرى، وتشمل تلك المؤشرات الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والدين الخارجي، والأصول الاحتياطية الرسمية. وقد وضع صندوق النقد الدولي المبادئ والمعايير التي تُعدّ على أساسها إحصاءات القطاع الخارجي منذ نشأته عام 1945، ويقوم بمراجعتها وتحديثها من فترة لأخرى، وذلك من خلال إصدار الطبعات المتتالية لدليل ميزان المدفوعات. وعلى هذا الأساس يقوم بنك الكويت المركزي بتجميع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وفقًا للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 (Balance of Payments & International Investment Position Manual 2009-BPM6).

شهد القطاع الخارجي لدولة الكويت خلال عام 2024 عددًا من التطورات التي انعكست على أداء ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. فقد سجّل الحساب الجاري فائضًا بلغ نحو 14.3 مليار دينار كويتي لعام 2024، مقارنةً بفائض قدره 15.8 مليار دينار لعام 2023، بانخفاض نسبته 9.3%. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض فائض الميزان السلعي بنسبة 14.0%، مدفوعًا بتراجع قيمة الصادرات النفطية بنسبة 11.9%. هذا، وقد ارتفعت

الصادرات غير النفطية[1] بنسبة 19.8%، كما شهدت التجارة البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموًا بنسبة 19.0%.

كما أظهرت إحصاءات وضع الاستثمار الدولي تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفعت قيمة الموجودات الخارجية لكافة القطاعات (باستثناء الحكومة العامة) إلى نحو 69.1 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل نحو 65.0 مليار دينار في نهاية العام السابق، في حين ارتفعت المطلوبات الخارجية إلى نحو 33.1 مليار دينار مقابل نحو 30.1 مليار دينار في نهاية العام السابق، مما أدى إلى ارتفاع صافي وضع الاستثمار الدولي بنسبة 3.0% ليبلغ نحو 36.0 مليار دينار في نهاية عام 2024 مقابل 34.9 مليار دينار في نهاية العام السابق، بما يعكس استمرار متانة المركز المالي الخارجي لدولة الكويت.

وفيما يلي عرضًا لأهم تطورات إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق.

1-5. ميزان المدفوعات: الإطار المفاهيمي وتطور الأداء الخارجي للاقتصاد الكويتي

يُشير مفهوم ميزان المدفوعات إلى أنه بيان يلخص كافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ويمكن تعريف مفهوم الإقامة وفقًا لدليل ميزان المدفوعات على أنه يعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره، أي الإقليم الذي يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها. وتقيم كل وحدة اقتصادية في إقليم اقتصادي واحد فقط يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها. ويُعد ميزان المدفوعات واحدًا من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. وبشكلٍ عام، ترتبط نتائج معاملات ميزان المدفوعات بالسلع والخدمات على جانبي الصادرات والواردات، والدخل الأساسي على جانبي المتحصلات والمدفوعات، وكذلك التحويلات الجارية من وإلى الخارج، والتي تندرج ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من وإلى الخارج ضمن الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، إلى جانب التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمارات الخارجية (الموجودات) والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي (المطلوبات) ضمن الحساب المالي لميزان المدفوعات.

ويتناول التقرير في هذا الجزء تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارتها الخارجية لعام 2024 مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل

1 المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

في كل من الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكلٍ من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وهي على النحو التالي:

55. هيكل ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2024 (مليون دينار)

ميزان المدفوعات						
الحساب الجاري 14322.6				الحساب الرأسمالي -32.4	الحساب المالي -15289.4	صافي السهو والخطأ 999.1
الميزان السلعي 13510.3	الخدمات -4864.2	الدخل الأساسي 10146.4	الدخل الثانوي -4469.9			

المصدر: بنك الكويت المركزي.
الأرقام السالبة الموضحة لقيم عناصر ميزان المدفوعات تعني تدفقًا ماليًا صافيًا نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

1-1-5. الحساب الجاري

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعرَّف رصيد هذه الحسابات بأنه رصيد الحساب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات على السواء، بينما يشير الدخل إلى الدخل الأساسي والدخل الثانوي).

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري سجل فائضًا بلغت قيمته نحو 14322.6 مليون دينار في عام 2024، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 15791.2 مليون دينار في العام السابق، بانخفاض قيمته 1468.6 مليون دينار ونسبته 9.3، ويأتي هذا الانخفاض كمحصلة للتطورات في البنود الأساسية له.

التغير في مكونات ميزان المدفوعات وتفاصيل الميزان السلعي (مليار دينار)

56. التغير في هيكل ميزان المدفوعات

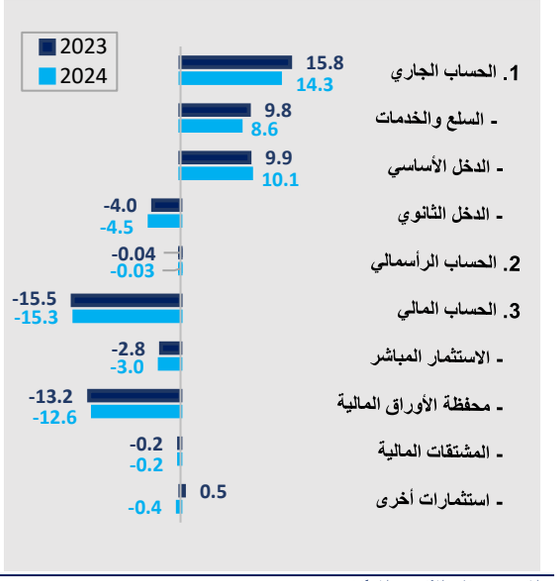

57. الميزان السلعي والصادرات النفطية

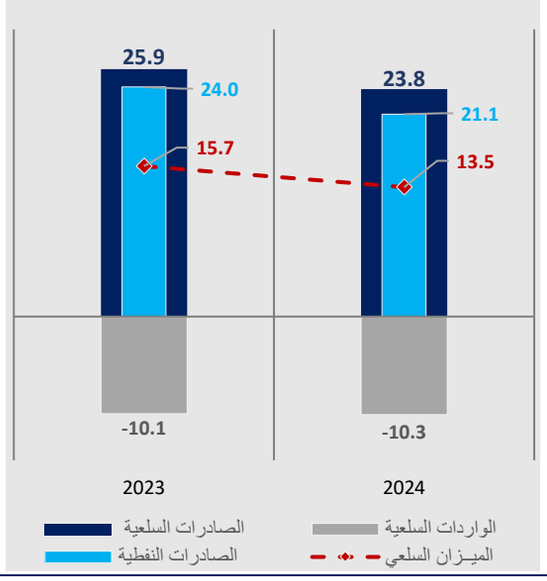

المصدر: بنك الكويت المركزي.
الأرقام السالبة الموضحة لقيم عناصر ميزان المدفوعات تعني تدفقًا ماليًا صافيًا نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

وفيما يلي عرض لأهم التطورات في البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري في عام 2024 مقارنة بالعام السابق:

(أ) الميزان السلعي[2]

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة إلى انخفاض قيمة الفائض المحُقّق في الميزان السلعي (المُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة الصادرات والواردات السلعية على أساس "فوب") في عام 2024 لتبلغ نحو 13510.3 ملايين دينار مقارنةً بنحو 15711.6 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو 2201.3 مليون دينار ونسبته 14.0%. ونتناول تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل لعام 2024 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

[2] يختلف مفهوم "الميزان السلعي" ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات التي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم "الميزان التجاري" ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجةً لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين، بالإضافة إلى إعداد بيانات الواردات السلعية ضمن إحصاءات بنك الكويت المركزي على أساس القيمة (فوب) والتي تشير إلى تسليم البضاعة على ظهر الباخرة "Free on Board، FOB"، بينما يتم إعداد بيانات الواردات السلعية ضمن إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء على أساس القيمة (سيف) والتي تشير إلى قيمة التكاليف والتأمين والشحن "Cost، Insurance، and Freight، CIF". أما على جانب الصادرات السلعية فيتم إعداد كلا الميزانين على أساس القيمة (فوب).

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية[3] لدولة الكويت (على أساس "فوب") في عام 2024 نحو 23766.8 مليون دينار مقارنةً بنحو 25856.9 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو 2090.1 مليون دينار ونسبته 8.1%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس أساسًا انخفاض قيمة الصادرات النفطية في عام 2024 لتبلغ نحو 21128.5 مليون دينار مقابل نحو 23978.3 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته 2849.8 مليون دينار ونسبته 11.9%. وفي مقابل ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس "فوب") لتصل في عام 2024 إلى نحو 2178.6 مليون دينار، مقابل نحو 1819.1 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 359.5 مليون دينار ونسبته نحو 19.8%.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو 1796.5 مليون دينار في عام 2024، وبما يمثل نحو 82.5% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال الفترة المشار إليها، وذلك مقابل نحو 1521.6 مليون دينار وبما يمثل نحو 83.6% من الإجمالي خلال الفترة المقابلة من العام السابق. وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين أسواق الصادرات غير النفطية لدولة الكويت بنسبة 19.1% من الإجمالي في عام 2024 (21.9% للعام السابق)، ثم جاءت الهند في المرتبة الثانية بنسبة 17.4% (17.9% للعام السابق)، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة وبنسبة 12.1% (11.9% للعام السابق).

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس "سيف") لدولة الكويت في عام 2024 نحو 11687.0 مليون دينار مقابل نحو 11515.9 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا بلغت قيمته 171.1 مليون دينار ونسبته 1.5%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو 8114.4 مليون في عام 2024، وبما يمثل نحو 69.4% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت، وذلك مقابل نحو 7890.3 مليون دينار وبما يمثل نحو 68.5% من الإجمالي خلال العام السابق.

وخلال عام 2024، جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت وبقيمة بلغت نحو 2221.8 مليون دينار وبما يمثل نحو 19.0% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من العالم، بينما جاءت

3 المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو 1475.3 مليون دينار وبما يمثل نحو 12.6% من ذلك الإجمالي، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 1057.7 مليون دينار وبما يمثل نحو 9.1% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه.

حركة الصادرات والواردات لأهم الشركاء التجاريين والاهمية النسبية إلى الإجمالي

58. الصادرات

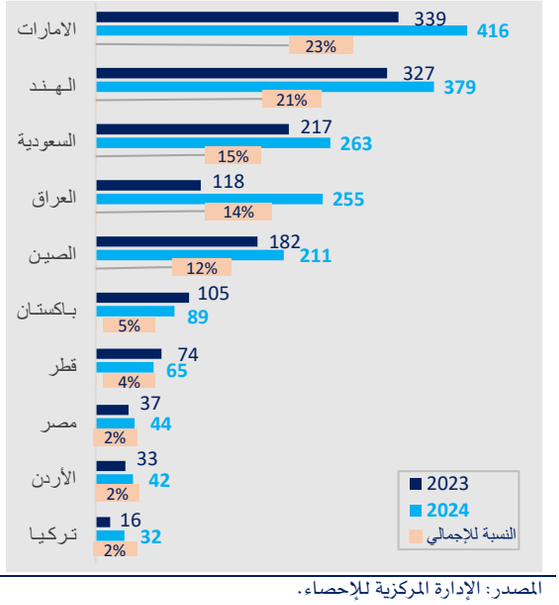

59. الواردات

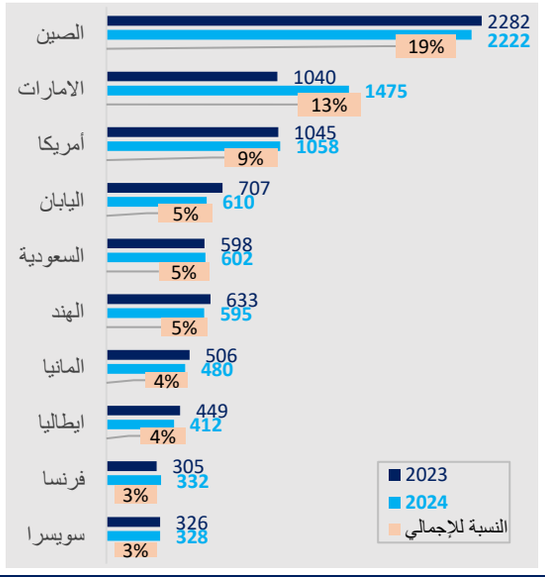

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وتُشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة بنحو 497.1 مليون دينار وبنسبة 19.0% لتصل خلال عام 2024 إلى نحو 3112.1 مليون دينار مقابل نحو 2615.0 مليون دينار خلال العام السابق. وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 804.1 مليون دينار في عام 2024، مسجلة ارتفاعًا بقيمة 57.7 مليون دينار وبنسبة 7.7% مقارنةً بالعام السابق.

ومن جانب آخر، ارتفعت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبلغ نحو 2308.0 مليون دينار في عام 2024 مقابل نحو 1868.6 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 439.4 مليون دينار ونسبته 23.5%. وقد شكلّت قيمة تلك الواردات نحو 19.7% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2024، وساهمت الواردات السلعية من كلٍ

من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو 90.0 %من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2024. ومحصلة لتلك التطورات، سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزًا بقيمة 1503.9 مليون دينار خلال عام 2024 مقابل عجزًا بقيمة 1122.2 مليون دينار خلال العام السابق.

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية * (مليار دينار)

60. عام 2023

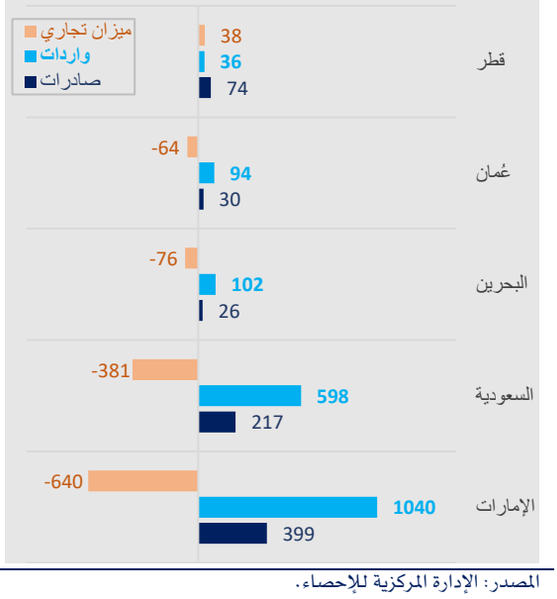

61. عام 2024

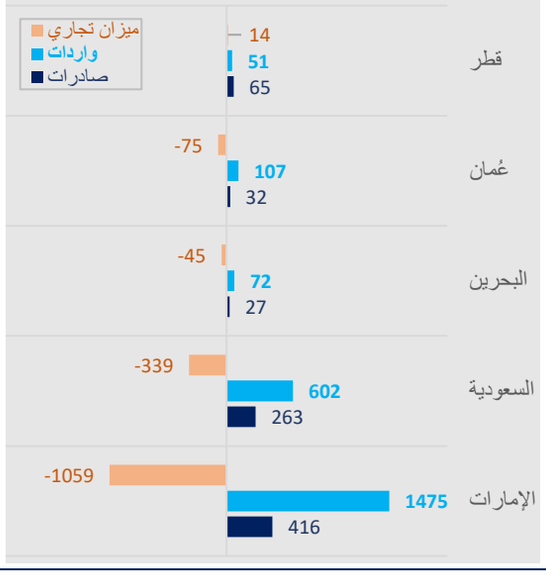

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
*تجارة غير نفطية فقط.

(ب) حساب الخدمات

يعكس حساب الخدمات لميزان مدفوعات دولة الكويت صافي قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، ويشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، والخدمات الأخرى، إضافةً إلى الخدمات والسلع الحكومية. وقد سجل حساب الخدمات في عام 2024 عجزًا بلغت قيمته نحو 4864.2 مليون دينار، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 5866.3 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا في قيمة ذلك العجز بنحو 1002.1 مليون دينار وبنسبة 17.1%.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة في الجانب المدين لحساب الخدمات) في عام 2024 قد بلغ نحو 8611.5 مليون دينار، مقارنةً بنحو 9337.9 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض نسبته نحو 7.8%. وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات)

في عام 2024 نحو 3747.3 مليون دينار، مقابل نحو 3471.7 مليون دينار في الفترة المقابلة من العام السابق، بارتفاع نسبته نحو 7.9%.

(ج) الدخل الأساسي

يتمثل الدخل الأساسي في العائد الذي يُستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى. ويشمل الدخل الأساسي صافي قيمة تعويضات العاملين، وصافي قيمة دخل الاستثمار، وقد حقق حساب الدخل الأساسي فائضًا بلغ نحو 10146.4 مليون دينار في عام 2024، مقابل فائض بلغ نحو 9915.6 مليون دينار في العام السابق، مسجلاً ارتفاعًا في قيمة ذلك الفائض بنحو 230.8 مليون دينار وبنسبة 2.3%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة في عام 2024 قد بلغ نحو 10162.4 مليون دينار، مقابل نحو 9935.9 مليون دينار في عام 2023، أي بارتفاع نسبته نحو 2.3%.

(د) الدخل الثانوي

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات قيمة التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل التحويلات الشخصية (تحويلات العمالة الوافدة للخارج) والتحويلات الجارية الأخرى (ومنها التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي "ما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين"، والمساهمات الاجتماعية، والضرائب الجارية على الدخل والثروة، إلخ). وتشير الإحصاءات إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو 4469.9 مليون دينار في عام 2024، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 3969.7 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع في قيمة ذلك العجز قدره 500.2 مليون دينار ونسبته 12.6%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الارتفاع في قيمة تحويلات العاملين الوافدين لتبلغ نحو 4322.9 مليون دينار في عام 2024، مقابل نحو 3866.8 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قدره 456.2 مليون دينار ونسبته 11.8%.

5-1-2. الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين. وسجل الحساب الرأسمالي عجزًا (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو 32.4 مليون دينار في عام 2024، مقابل عجزٍ بلغت قيمته نحو 37.1 مليون دينار خلال العام السابق.

5-1-3. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الخارج – زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي– بلغ نحو 15289.4 مليون دينار في عام 2024، مقابل تدفقٍ صافٍ إلى الخارج بنحو 15542.6 مليون دينار خلال العام السابق.

5-1-4. السهو والخطأ (صافي)

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، وفقًا لمبدأ القيد المزدوج، إلا أنه من الناحية العملية تنشأ الاختلالات وعدم التوازن نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال صافي السهو والخطأ، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات. وبهذا المفهوم، يعكس بند "السهو والخطأ (صافي)" قيمة المعاملات التي لم تُسجَّل سهوًا أو تم تسجيلها بطريقة خاطئة لأيٍّ من عناصر ميزان المدفوعات، ويُشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية "متمم حسابي" على أساس قيمة صافي الإقراض / صافي الاقتراض، ويمكن أن يُشتق من الحساب المالي مطروحًا منه قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. وتُشير البيانات إلى أن قيمة صافي السهو والخطأ ضمن عناصر ميزان المدفوعات تُقدّر بنحو 999.1 مليون دينار (الجانب الدائن) في عام 2024، مقارنةً بنحو 211.6 مليون دينار (الجانب المدين) خلال العام السابق.

5-1-5. الميزان الكلي

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، عجزًا كليًا في عام 2024 بلغت قيمته نحو 921.5 مليون دينار مقابل عجزٍ بلغت قيمته نحو 150.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من العام السابق. ويعكس العجز الكلي في ميزان المدفوعات التراجع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية لدى بنك الكويت المركزي بذات القيمة.

2-5. وضع الاستثمار الدولي

يتناول التقرير في هذا الجزء تطورات إحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت في نهاية عام 2024 مقارنةً بنهاية عام 2023. ويعرف وضع الاستثمار الدولي (IIP) حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة زمنية معينة قيمة الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما وتمثل مطالبات مستحقة على غير المقيمين أو تتخذ شكل سبائك ذهب محتفظ بها كأصول احتياطية، وقيمة الخصوم المستحقة على المقيمين في اقتصاد ما لغير المقيمين. والفرق بين الأصول والخصوم هو صافي وضع الاستثمار الدولي ويمثل مطالبات صافية مستحقة على العالم الخارجي أو خصومًا صافية مستحقة له.

ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحساب المالي ضمن عناصر ميزان المدفوعات، فبينما يسجل الحساب المالي التدفقات الناشئة عن المعاملات مع غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، نجد أن قيم وضع الاستثمار الدولي في نهاية الفترة هي نتاج تلك المعاملات الخاصة بالحساب المالي والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (التغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم) في الفترتين الحالية والسابقة. ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر 10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، واستثمارات المحفظة أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى كأرصدة الائتمان التجاري، والقروض، والعملة والودائع، وأخرى، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الرسمية.

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت إلى أن إجمالي الأرصدة للموجودات الخارجية لكافة القطاعات عدا الحكومة العامة (متضمنة فقط ضمن بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للتنمية ضمن عناصر الاستثمارات الأخرى)، قد بلغت قيمتها نحو 69.1 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل نحو 65.0 مليار دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو 4.1 مليار دينار ونسبته 6.3%. أما فيما يتعلق بإجمالي أرصدة المطلوبات الخارجية لكافة القطاعات فقد بلغت قيمتها نحو 33.1 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل نحو 30.1 مليار دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قدره 3.0 مليار دينار ونسبته 10.1%، ليصل صافي وضع الاستثمار الدولي (إجمالي الموجودات مطروحًا منه إجمالي المطلوبات) إلى نحو 36.0 مليار دينار في نهاية عام 2024 مقارنة بنحو 35.0 مليار دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع يُقدّر بنحو 1.0 مليار دينار ونسبته 3.0%.

وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت (مليار دينار)

62. هيكل الموجودات

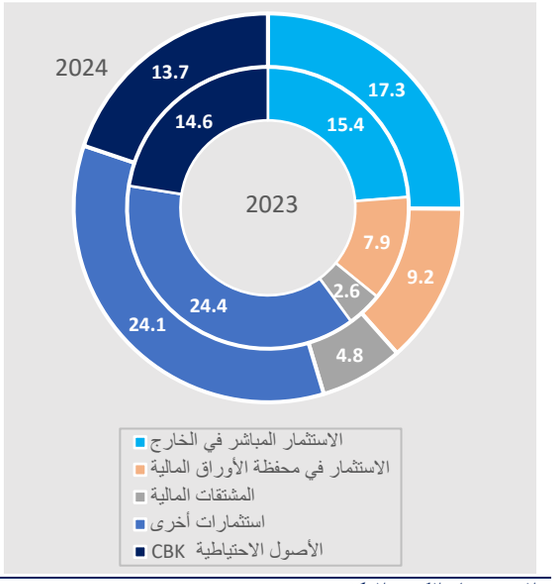

63. هيكل المطلوبات

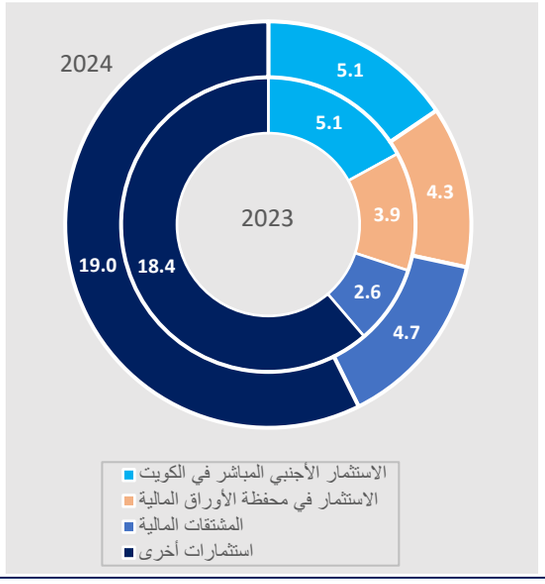

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد إجمالي الدين الخارجي، تتضمن بيانات أرصدة الدين الخارجي كلاً من أرصدة الحكومة العامة، وأرصدة القطاع الخاص. وتشمل بيانات الدين الخارجي للحكومة العامة: أرصدة نهاية الفترة للقروض، والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمطلوبات الخارجية لبنك الكويت المركزي، ومخصصات حقوق السحب الخاصة كما وردت في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي (الطبعة السادسة). أما فيما يتعلق ببيانات الدين الخارجي للقطاع الخاص فتشمل: بيانات البنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والشركات الخاصة غير المالية. وتشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي الدين الخارجي لدولة الكويت يُقدّر بحوالي 20391.1 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقابل نحو 19821.1 مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاعٍ بلغت نسبته نحو 2.9%.

6 الفصل السادس

بورصة الكويت

شهدت بورصة الكويت خلال عام 2024 ارتفاعًا ملموسًا في جميع مؤشراتها الرئيسية، حيث:

ارتفع المؤشر العام **%8.0**	ارتفع مؤشر السوق الأول **%4.8**
ارتفع مؤشر السوق الرئيسي **%24.0**	ارتفع مؤشر السوق الرئيسي (50) **%24.0**

- ارتفاع صافي أرباح الشركات المدرجة في البورصة بنسبة **%10.5**
- ارتفاع القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة بنسبة **%8.2**

في نهاية عام 2024

- انخفاض طفيف لقاعدة الأسهم المصدرة للشركات المدرجة في البورصة **%0.8**
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة بنسبة **%42.8**
- ارتفاع ملحوظ لكمية الأسهم المتداولة بنسبة **%73.6**
- سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى قيمة للأسهم المتداولة بنسبة **%32.8** من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة

خلال عام 2024

الفصل السادس:
بورصة الكويت

النقاط الرئيسية

- سجلت بورصة الكويت أداءً إيجابيًا في عام 2024، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 8.0%، مدفوعًا بارتفاع كل من مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي (50) بنسبة 24.0% لكل منهما.
- ارتفع صافي أرباح الشركات المدرجة بنسبة 10.5%، كما ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية لتلك الشركات بنسبة 8.2%، في حين شهدت الأسهم المصدرة انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.8%.
- شهدت قيمة الأسهم المتداولة ارتفاعًا بنسبة 42.8%، وارتفعت الكمية المتداولة بنسبة 73.6% مقارنة بعام 2023.
- تصدّر قطاع البنوك التداولات، مستحوذًا على 32.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة لعام 2024.

مقدمة

سجلت جميع أسواق الأسهم العالمية ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام 2024، وذلك بعد ارتفاع كبير في أدائها في عام 2023، ويعزى ذلك إلى مرونة أداء الاقتصادات الرئيسية، وتباطؤ معدلات التضخم، وشعور المستثمرين بالتفاؤل بانتهاء دورة تشديد السياسة النقدية في معظم الاقتصادات الرئيسية، كما يأتي هذا التفاؤل على الرغم من توتر الأوضاع الجيوسياسية وتجدد المخاوف بشأن إمكانية تعطل سلاسل الإمدادات العالمية وعودة الضغوط التضخمية.

1-6. بعض مؤشرات الأسواق المالية العالمية المختارة

في نهاية تعاملات عام 2024، سجل مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P 500) لأكبر 500 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعًا بنسبة 23.3%. كما سجل كل من مؤشر نيكاي (NIKKEI 225) في اليابان ارتفاعًا بنسبة 19.2%، ومؤشر الأسهم الأوروبية يورو ستوكس 50 (EURO STOXX 50) الذي ارتفع بنحو 8.3% ومؤشر فوتسي (FTSE 100) لأكبر 100 شركة عاملة في المملكة المتحدة الذي ارتفع بنحو 5.7% خلال العام المذكور.

ملخص أداء البورصات العالمية والخليجية

64. البورصات العالمية

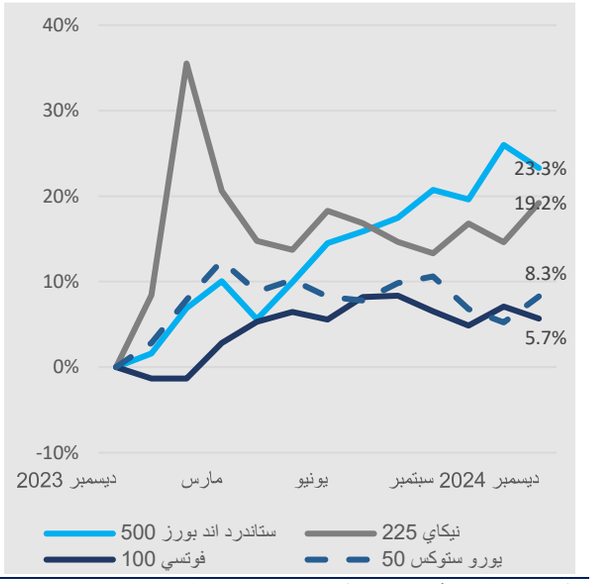

65. بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

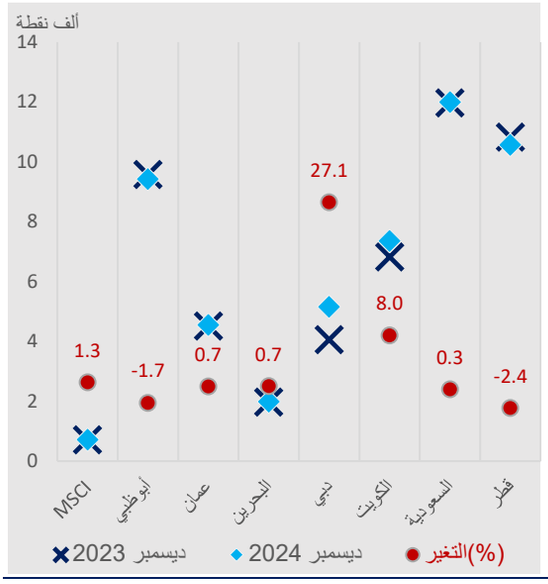

المصادر: بلومبيرغ، بورصات الخليج، مورغان ستانلي.

2-6. أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهد عدد من مؤشرات أسواق الأوراق المالية في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعًا خلال عام 2024 ولكن بنسب أقل من الأسواق العالمية، حيث سجل مؤشر مورغان ستانلي (MSCI GCC Index) للبورصات الخليجية ارتفاعًا محدودًا بلغت نسبته 1.3%. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها أسعار النفط العالمية مع استمرار توتر الأوضاع الجيوسياسية، حيث شهد سعر برميل نفط خام برنت استقرارًا نسبيًا خلال عام 2024 ولكنه سجل انخفاضًا بنحو 4.33% في نهاية عام 2024 مقارنة بالعام السابق. ومن جانب آخر، تأثرت الأسواق الخليجية باستمرار البنوك المركزية في تيسير السياسات النقدية. وتصدر سوق دبي المالي وبورصة الكويت أداء البورصات الخليجية، إثر نمو النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية والاستمرار في تبني الإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال وتنمية القطاع الخاص، وذلك على النحو التالي:

- **سوق دبي المالي (DFM):** سجل مؤشر سوق دبي المالي العام (DFM General Index) أفضل أداء بين أسواق الخليج للسنة الثالثة مرتفعًا بنحو 1098.9 نقطة وبما نسبته 27.1% ليصل إلى 5158.7 نقطة في نهاية عام 2024، ليبلغ أعلى مستوياته منذ عام 2014، حيث شهد مكاسب متتالية في أول تسعة أشهر من عام 2024، ثم ارتفع بشكل كبير في آخر شهرين من العام، وكان ذلك نتيجة الطلب على العقارات في دبي الذي شهد انتعاشًا كبيرًا بعد الجائحة، بدعم من سياسات التأشيرات المرنة والضرائب المنخفضة التي جذبت المستثمرين.

- **بورصة الكويت (Boursa Kuwait Allshare)**: شهدت بورصة الكويت **ارتفاعًا** بنحو 8.0% مسجلة ثاني أفضل أداء خليجي في نهاية عام 2024، ويأتي ذلك مدعومًا بأرباح الشركات الإيجابية في مختلف القطاعات، وخاصةً في القطاع المصرفي. وشهد المؤشر العام بورصة الكويت (BKA) ارتفاعًا بنحو 545.3 نقطة ليصل إلى نحو 7362.54 نقطة في نهاية عام 2024، مقابل 6817.29 نقطة في نهاية عام 2023.

- **بورصة قطر (Qatar Exchange Index QSE)**: سجل مؤشر بورصة قطر (QSE) أعلى نسبة انخفاض على مستوى بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما مقداره 259.5 نقطة ونسبته 2.4% ليصل إلى 10571.09 نقطة في نهاية عام 2024، مسجلاً أداءً سلبيًا بعد ارتفاع بلغ نحو 1.4% في العام الماضي. وجاء ذلك التراجع بسبب عمليات البيع للمستثمرين الخليجيين والأجانب خلال عام 2024، وضعف أداء بعض القطاعات الحيوية منها تراجع قطاع التأمين بنسبة 10.8% وقطاع النقل بنسبة 20.5% وكذلك تراجع صادرات القطاع الخاص المسجلة عبر شهادات المنشأ التي أصدرتها غرفة قطر بنسبة 2.29%على أساس سنوي، بالإضافة إلى أداء مالي ضعيف لبعض الشركات المدرجة.

3-6. أداء بورصة الكويت

شهدت بورصة الكويت خلال عام 2024 ارتفاعًا ملموسًا في جميع مؤشراتها الرئيسية مدفوعةً **بعدة عوامل**:

1-3-6. العوامل الإيجابية

- استمرار وتيرة تحسن أرباح الشركات المدرجة بقيادة قطاع البنوك الذي أثبت قدرته على تحقيق نتائج قوية في مختلف الظروف الإقتصادية، والذي أعطى ثقة أكبر للمستثمرين، ومثال على ذلك اندماج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد – الكويت، إضافة إلى إندماج بنك الخليج وبنك بوبيان والتحول إلى بنك إسلامي.

- ساهمت البيئة المستقرة والمواتية في البلاد التي أتاحت للشركات وأصحاب الأعمال التخطيط والنمو والتوسع في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

- شهد عام 2024 استقرارًا نسبيًا لأسعار النفط والذي يعتبر عاملاً إيجابيًا للبورصة. كما أعلنت شركة نفط الكويت عن اكتشاف موارد نفطية في حقل "الجليعة البحري"، ما يمثل توسعًا ملحوظًا في القطاع، ومن المتوقع

أن يتم اندماج شركات النفط الكويتية مع بداية السنة المالية 2026/2025 كجزء من برنامج إعادة الهيكلة للقطاع النفطي في الكويت.

- ارتفاع حجم التدفقات المالية الأجنبية التي دخلت السوق خلال عام 2024 خاصة بعد إدراج عدد من الشركات المحلية على المؤشرات العالمية، والذي ساهم به دخول العديد من المؤسسات الأجنبية لضخ استثمارتها في السوق.

- إصدار بورصة الكويت آليات وأدوات استثمارية جديدة مثال صافي قيمة التداول وبيع الأولوية في الإكتتابات وهي أدوات جاءت لما سبق طرحه من أدوات جديدة في البورصة.

- ارتفاع صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت لعام 2024 بما مقداره 269.38 مليون دينار وبما نسبته 10.5%، ليصل إلى نحو 2823.36 مليون دينار مقابل نحو 2553.98 مليون دينار لعام 2023 لذات الشركات. ولازال قطاع البنوك المحلية الأكثر ربحية خلال عام 2024، كما أنه يشكل نحو 55.8% من إجمالي قيمة التداول، و61.0% من إجمالي القيمة السوقية في بورصة الكويت.

6-3-2. العوامل السلبية

- إلغاء عدد من الشركات من التداول في البورصة (7 شركات) خلال عام 2024، نتيجة لضعف معدل دوران أسهم تلك الشركات خلال العام المذكور، بالإضافة إلى عدم قدرة تلك الشركات على سداد تكاليف الرسوم السنوية للبورصة.

- استمرار الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط خلال العام، والمخاوف من توسعها.

- التأثر بمزيج من العوامل العالمية كأسعار الفائدة وتقلب معدلات التضخم، بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط وأسعار الذهب.

وشهدت مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية ارتفاعًا في بورصة الكويت في نهاية عام 2024، حيث أقفل مؤشر السوق العام على ارتفاع بنسبة 8.0% مقارنةً بإقفال عام 2023، وكذلك مؤشر السوق الأول مرتفعًا بنحو 4.8%. كذلك سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي (50) ارتفاعًا ملموسًا بما نسبته 24.0% لكل منهما مقارنة بإقفال عام 2023. كما سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) أداءً إيجابيًا مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2023.

وفي هذا السياق، ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة بشكلٍ ملموس بما نسبته 8.2% في نهاية عام 2024 مقارنةً بنهاية عام 2023 لتصل إلى نحو 43576.84 مليون دينار، وذلك بعد ارتفاع نسبته 13.8% في العام السابق. ويعزى ذلك إلى عمليات تصحيح السعر السوقي للشركات والشفافية بطرح بياناتها في البورصة، مما نتج عنه تزايد إقبال المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار في بورصة الكويت. ومن جانب آخر، ساهم أداء القطاع المصرفي الإيجابي في رفع قيمة مؤشرات أسعار السوق وبالأخص مؤشري السوق الرئيسي والرئيسي 50 في بورصة الكويت، حيث تركزت القوة الشرائية على أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال العام، مما انعكس ذلك على أداءها خلال العام على رغم الارتفاع الملحوظ في صافي أرباح البنوك المحلية.

أداء مؤشرات بورصة الكويت

66. تطور مؤشرات الأسواق خلال عام 2024

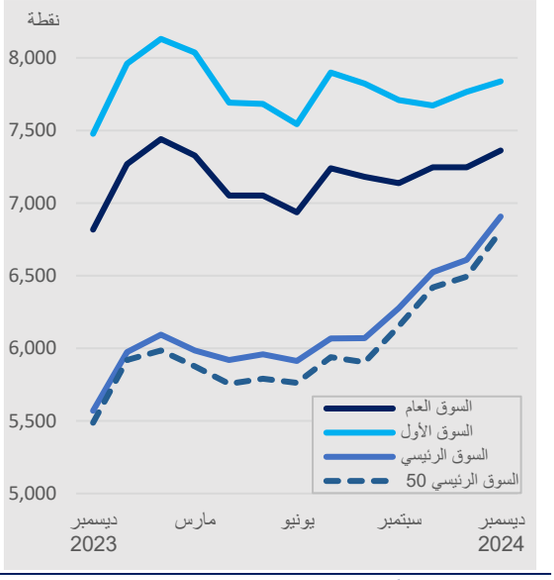

67. المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة (مؤشر السوق العام)

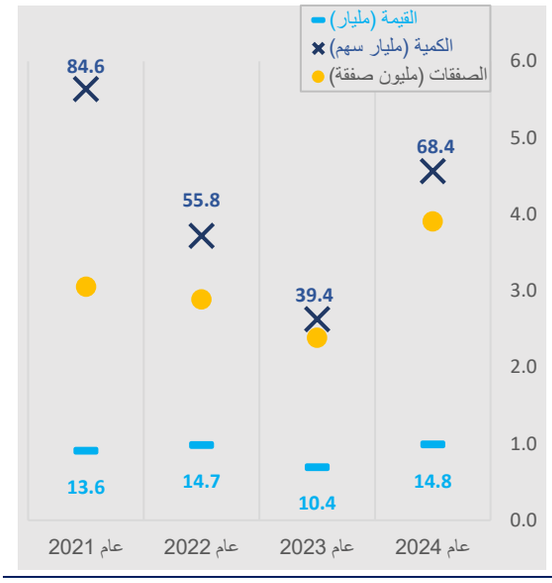

المصدر: بورصة الكويت.

أما بالنسبة لأداء القطاعات خلال عام 2024 فقد جاء انعكاسًا بالدرجة الأولى للقيمة السوقية المرتفعة، وأداء الأسهم الجيد، حيث ارتفع مؤشر قطاع التكنولوجيا في نهاية عام 2024 مقارنة بإقفال نهاية عام 2023 بما نسبته 79.9% (يتكون من شركة واحدة فقط)، كذلك ارتفع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بما نسبته 51.6% (يتكون من شركتان)، وارتفع مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية (يتكون من 13 شركة) بنحو 32.4%. وفي مقابل ذلك، سجل مؤشر قطاع الصناعة انخفاضًا سنويًا بنسبة 20.3% عند إقفال نهاية عام 2024 مقارنة بإقفال نهاية العام الماضي، ثم

مؤشـر قطـاع المنـافع الـذي انخفـض بمـا نسـبته 12.7%، فـي حـين كـان ثالـث أعلـى انخفـاض مـن نصـيب مؤشر قطاع التأمين بنحو 10.4% لـذات الفـترة.

68. حركة أداء القطاعات خلال عام 2024

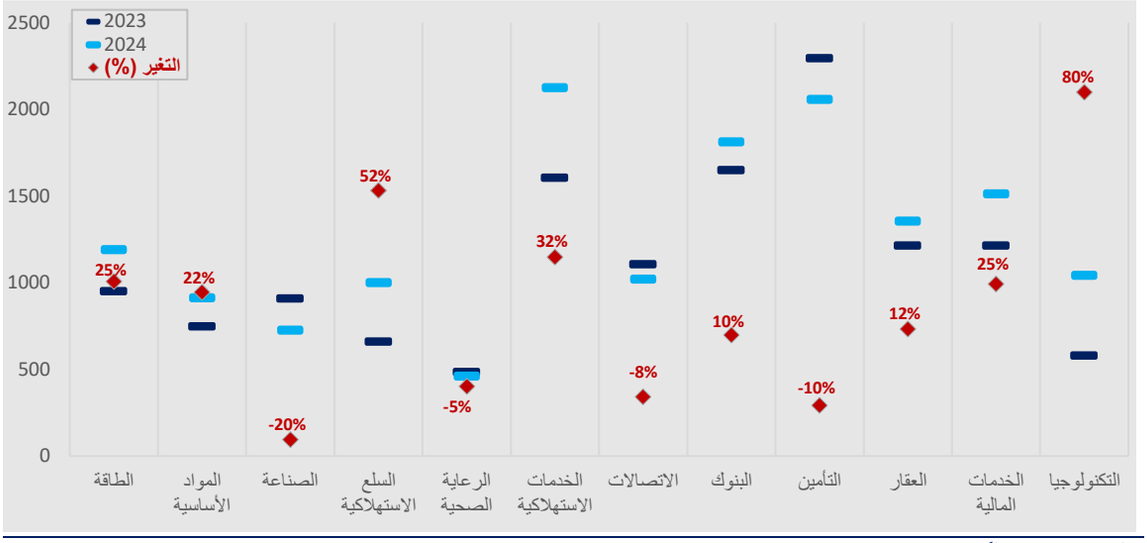

المصدر: بورصة الكويت.

شهد أداء المؤشرات الرئيسية للتداول في بورصة الكويت ارتفاعًا خلال عام 2024 مقارنةً مع مستوياتها خلال عام 2023. فقد بلغت القيمة الإجمالية للأسـهم المتداولة (سـيولة البورصـة) خلال عام 2024 نحو 14.82 مليار دينار (بمعدل يومي بلغ 59.76 مليون دينار) مقابل نحو 10.38 مليار دينار (وبمعدل يومي بلغ 42.71 مليون دينار) خلال عام 2023، ما يمثل ارتفاعًا قيمته 4.44 مليار دينار ونسـبته 42.8% (وارتفاعًا قيمته 17.06 مليون دينار ونسبته 39.9% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة).

وفي ذات الاتجاه، ارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال عام 2024 لتبلغ نحو 68.44 مليار سهم (بمعدل يومي بلغ 275.96 مليون سهم) مقارنةً بنحو 39.43 مليار سهم خلال عام 2023 (بمعدل يومي بلغ 162.26 مليـون سهـم)، ما يـمـثـل ارتفاعًا ملحوظًا بنحـو 29.01 مليار سهـم وبما نسبته 73.6% (وارتفاعًا بنحو 113.70 مليون سهم بما نسبته 70.1% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم 9 بنوك، تشكّل نحو 7.1% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بالبورصة، ونحو 61.0% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام 2024) أعلى قيمة للأسهم المتداولة في البورصة بين القطاعات الأخرى، حيث

بلغت القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام 2024 نحو 4859.08 مليون دينار، تشكل ما نسبته 32.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة للعام المذكور. ويليه قطاع الخدمات المالية بنسبة بلغت (30.1%)، ثم قطاع العقار (14.1%)، ثـم قـطاع الصناعة (10.7%) وقطاع الخدمات الاستهلاكية (5.3%).

كما شـهدت ملكية المسـتثمرين غير الكويتيين في أسـهم قطاع البنوك في بورصـة الكويت في نهاية عام 2024 ارتفاعًا مقارنةً بنهاية عام 2023، ويعزى ذلك إلى تدفق الاسـتثمارات الأجنبية إلى الكويت خلال عام 2024 خاصة بعد إدراج عدد من الشركات المحلية على المؤشرات العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع سيولة البورصة بنحو 42.8% وارتفاع مؤشـر السـوق العام بنحو 8.0% في عام 2024. وقد نتج عن ذلك ارتفاع نسـبة ملكية المسـتثمرين غير الكويتيين لدى بنك الكويت الدولي من 5.16% في عام 2023 إلى 8.57% في عام 2024 (أي بارتفاع قدره 3.4%)، وكذلك ارتفاعات نسبة ملكية المستثمرين غير الكويتيين لدى البنك الأهلي المتحد من 2.02% إلى 3.74% (أي بارتفاع قدره 1.7%)، وبنك الخليج من 14.88% إلى 15.88% (أي بارتفاع قدره 1.0%)، وبنك وربة من 5.51 %إلى 6.09% (أي بارتفاع قدره 0.6%)، وبيت التمويل الكويتي من 12.92% إلى 13.28% (أي بارتفاع قدره 0.4%)، وبنك الكويت الوطني من 24.49% إلى 24.68% (أي بارتفاع قدره 0.2%)، وبنك برقان من 17.66% إلى 17.80% (أي بارتفاع قدره 0.1%)، في حين حافظ البنك التجاري الكويتي على نسـبة 0.06% للسـنة الثالثة على التوالي. وقد انخفضـت تلك النسـبة خلال عام 2024 لدى بنك بوبيان بنسـبة 0.2%. ومن الجدير بالذكر، أن البنك الأهلي المتحد (الكويتي) تم الاسـتحواذ عليه من قبل بيت التمويل الكويتي وتم إلغاء إدراج السهم من بورصة الكويت في 2024/02/27.

وقد سـجّل مجموع صـافي أرباح (وخسـائر) 138 شـركة من أصـل 143 مدرجة في بورصـة الكويت عن أعمالها لعام 2024، ارتفاعًا ليصـل إلى نحو 2823.36 مليون دينار مقابل نحو 2553.98 مليونًا لذات الشـركات عن أعمالها خلال عام 2024، وبارتفاع مقداره 269.38 مليون دينار ونسـبته 10.5%، حيث سـجلت 114 شـركة أرباحًا خلال عام 2024 مقابل 117 شركة خلال عام 2023، فيما سجلت 24 شركة خسائر خلال عام 2024 مقابل 26 شركة سجلت خسائر خلال عام 2023. ومن الجدير بالذكر بأن الشركات التي سجلت خسائر خلال عام 2024 قد تركزت في قطاع الخدمات المالية، حيث سجلت 9 شركات مدرجه في القطاع خسائر بما نسبته 37.5% من إجمالي الشركات التي أعلنت عن خسائرها خلال العام المذكور.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمس الأولى بحسـب الأهمية النسـبية لقيمة مجموع صـافي الأرباح والخسـائر للقطاع إلى إجمالي صـافي الأرباح والخسـائر لجميع القطاعات خلال عام 2024، فقد حل قطاع

البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته 58.5% من إجمالي أرباح الشركات لعام 2024، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات المالية بنسبة 11.3%، ثم قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة بنسبة 10.1%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة 6.2%، ثم قطاع العقار في المرتبة الخامسة بنسبة 5.8%.

وقد سجل مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2024 ارتفاعًا بنحو 14.1 مرة في المتوسط مقابل نحو 12.5 مرة في المتوسط خلال عام 2023 لذات الشركات. وكذلك سجلت ربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2024 ارتفاعًا بنحو 16.8 فلس مقابل نحو 14.3 فلس خلال عام 2023 لذات الشركات.

أداء مؤشرات بورصة الكويت

69. تطور نسبة ملكيات المستثمرين غير الكويتيين لدى البنوك الكويتية

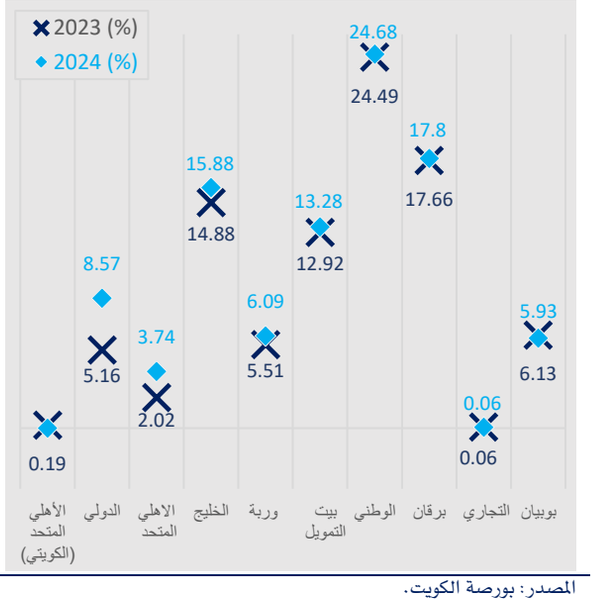

70. أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع (مليون دينار)

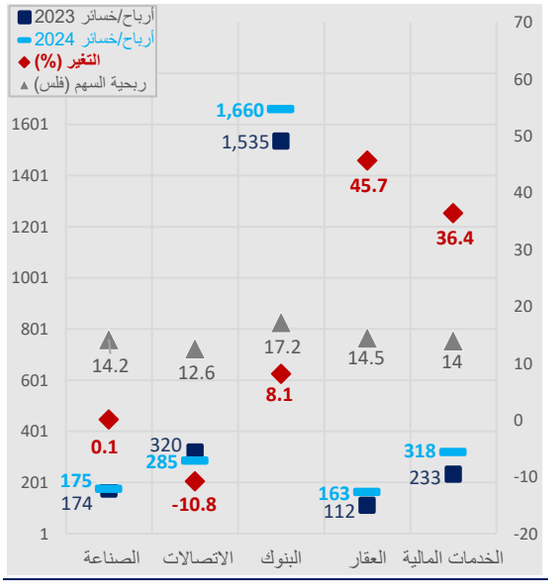

المصدر: بورصة الكويت.

* هناك 5 شركات لم تعلن عن أرباحها لعام 2024 وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع الطاقة (شركة برقان لحفر الآبار)، وشركة واحدة ضمن قطاع المواد الأساسية (شركة بوبيان للبتروكيماويات)، وشركة واحدة ضمن قطاع الرعاية الصحية (شركة عيادة الميدان لطب الأسنان)، شركة واحدة ضمن قطاع العقار (شركة مينا العقارية)، وشركة واحدة ضمن قطاع الخدمات المالية (شركة مجموعة عربي القابضة).

* تم إلغاء إدراج البنك الأهلي المتحد (الكويتي) من بورصة الكويت في 27/02/2024 وتم استحواذ البنك الأهلي المتحد من قبل بيت التمويل الكويتي.

6-4. تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار

6-4-1. القيمة السوقية الرأسمالية

ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت (143 شركة) بما مقداره 3317.85 مليون دينار ونسبته 8.2%، لتصل إلى نحو 43576.84 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقابل نحو 40258.99 مليون دينار في نهاية عام 2023 (149 شركة). أما القيمة السوقية للشركات الكويتية المدرجة (138 شركة) خلال عام 2024، فقد ارتفعت بنحو 3201.0 مليون دينار (بنسبة 8.1%)، حيث بلغت نحو 42823.03 مليون دينار مقابل نحو 39622.03 مليون دينار خلال عام 2023 (144 شركة). وتشكل القيمة السوقية للشركات الكويتية ما نسبته 98.3% من إجمالي عدد الشركات المدرجة مقابل 1.7% للشركات غير الكويتية.

وشهدت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال السنوات الخمس السابقة أداءً مختلطًا، حيث شهدت انخفاضًا حتى نهاية عام 2020 ثم سجلت ارتفاعًا ملموسًا في نهاية عامي 2021 و2022، ومن ثم الانخفاض حتى نهاية عام 2023، ثم عاودت الارتفاع في نهاية عام 2024.

تتمثل جنسيات الشركات غير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت في ثلاث بورصات عربية وهي بورصة جمهورية مصر العربية (المتمثلة بشركة واحدة هي **شركة القابضة الكويتية المصرية**) المدرجة في قطاع الخدمات المالية، وبورصة دولة الإمارات العربية المتحدة (المتمثلة بشركة واحدة هي **شركة أم القيوين للاستثمارات العامة**) المدرجة في قطاع الخدمات المالية، وأخيرًا بورصة مملكة البحرين (المتمثلة بثلاث شركات) وهم **شركة مجموعة جي اف اتش المالية وشركة إنوفست** مدرجتان في قطاع الخدمات المالية و**الشركة البحرينية الكويتية للتأمين** مدرجة في قطاع التأمين.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة السوقية الرأسمالية، فقد سجلت أسهم **قطاع البنوك** أعلى نسبة من حيث القيمة السوقية الرأسمالية في بورصة الكويت خلال عام 2024، حيث بلغت نحو 26594.0 مليون دينار وما نسبته 61.0% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة. كما سجل **قطاع التكنولوجيا** أدنى نسبة مساهمة خلال عام 2024 بلغت نحو 14.3 مليون دينار أي ما نسبته 0.03% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة.

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية **لأكبر عشر شركات** مدرجة في البورصة نحو 29609.02 ملايين دينار ما يعادل نحو 67.9% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية البالغة نحو 43576.84 مليون دينار، واستحوذت

القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي، والتي بلغت نحو 12394.58 مليون دينار على ما نسبته 41.9% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل 28.4% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة خلال عام 2024، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني التي بلغت نحو 7460.49 مليون دينار ونسبتها 25.2% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام 2024.

6-4-2. قاعدة الإصدار

شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2024 ارتفاعًا طفيفًا بنحو 81.0 مليون سهم وبما نسبته 0.1%، لتصل إلى نحو 107010 ملايين سهم (منها 101243 مليون سهم لعدد 138 شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو 106929 مليون سهم (منها 101547 مليون سهم لعدد 144 شركة كويتية) في نهاية عام 2023. كما أن عدد أسهم الشركات المدرجة الجديدة (شركة واحدة) بلغت أسهمها نحو 300 مليون سهم، وقد بلغ عدد الشركات الملغية (7 شركات) بنحو 4025.18 مليون سهم خلال عام 2024.

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول:

1

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(مليون دينار)

البيان	2022	2023	*2024
القطاعات النفطية	21644.4	20736.6	19306.8
معدل التغير (%)	12.1	-4.2	-6.9
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	51.4	50.1	47.9
القطاعات غير النفطية	20451.7	20657.7	21027.7
معدل التغير (%)	1.6	1.0	1.8
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	48.6	49.9	52.1
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	42096.1	41394.3	40334.5
معدل التغير (%)	6.8	-1.7	-2.6

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* بيانات أولية.

2

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(مليون دينار)

البيان	2022	2023	*2024
القطاعات النفطية	29882.2	23947.4	21326.5
معدل التغير (%)	60.3	-19.9	-10.9
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	53.2	47.1	43.4
القطاعات غير النفطية	26315.3	26856.2	27813.7
معدل التغير (%)	0.8	2.1	3.6
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	46.8	52.9	56.6
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	56197.5	50803.6	49140.3
معدل التغير (%)	25.5	-9.6	-3.3

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* بيانات أولية.

3
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	2024*
الزراعة وصيد البحر	207.5	217.8	225.7
الصناعات التحويلية	3884.8	3213.8	3225.8
الكهرباء والغاز والمياه	1542.9	1672.6	1706.1
التشييد والبناء	1034.6	1057.6	1052.0
تجارة الجملة والتجزئة	1537.7	1482.9	1467.2
الفنادق والمطاعم	226.8	265.2	275.6
النقل والتخزين	508.0	645.6	676.3
الاتصالات	1487.9	1460.6	1458.9
الوساطة المالية والتأمين	3506.1	3545.6	3593.5
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	2770.1	2753.8	2943.7
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	5180.7	5629.0	5642.7
التعليم	2033.8	2095.1	2153.9
الصحة والعمل الاجتماعي	1273.1	1291.2	1322.3
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	863.7	891.4	891.3
الأسر المعيشية التي تعين أفرادًا لأداء الخدمات المنزلية	516.8	582.1	577.0
المجموع الجزئي	26574.6	26804.3	27212.0
خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة	-2126.8	-2039.5	-2025.4
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	-3996.1	-4107.2	-4158.9
إجمالي القطاعات غير النفطية	20451.7	20657.6	21027.7
معدل التغير (%)	1.6	1.0	1.8

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات أولية.

4

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية حسب أقسام النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

البيان	2022	2023	2024*
الزراعة وصيد البحر	226.2	238.1	242.3
الصناعات التحويلية	4425.2	3836.5	3930.3
الكهرباء والغاز والمياه	1063.2	1169.4	1168.7
التشييد والبناء	1588.5	1678.4	1646.7
تجارة الجملة والتجزئة	2105.7	2116.3	2151.6
الفنادق والمطاعم	313.8	380.9	406.2
النقل والتخزين	1212.6	1516.7	1561.9
الاتصالات	1736.2	1734.2	1776.5
الوساطة المالية والتأمين	4314.2	4358.6	4543.5
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	3570.2	3628.0	3930.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	5543.8	5843.8	6017.4
التعليم	2874.3	3040.5	3098.5
الصحة والعمل الاجتماعي	1847.3	1972.0	2032.3
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	886.3	977.7	1020.6
الأسر المعيشية التي تعين أفرادًا لأداء الخدمات المنزلية	783.8	886.7	907.9
المجموع الجزئي	32491.3	33377.8	34435.0
خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة	-2965.4	-2947.9	-3085.1
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	-3210.6	-3573.6	-3536.2
إجمالي القطاعات غير النفطية	26315.3	26856.21	27813.7
معدل التغير (%)	0.8	2.1	3.6

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* بيانات أولية.

5

تطورات الأسعار العالمية للسلع

(معدلات التغير%)

البيـان	2022	2023	2024
السلع الأولية بخلاف الطاقة:	7.5	-5.7	3.7
– الغذاء	14.8	-6.8	-3.1
– المشروبات	14.1	4.0	64.4
– المواد الخام الزراعية	5.7	-15.6	4.3
– المعادن	-5.6	-2.8	-1.8
الطاقة	63.6	-36.7	-5.3

المصدر: صندوق النقد الدولي.

6

تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية (%)

البيـان	الأوزان الترجيحية	2022	2023	2024
الرقم القياسي لأسعار المستهلك:	100.0	4.0	3.7	2.9
- الأغذية والمشروبات	16.7	7.4	6.3	5.4
- السجائر والتبغ	0.3	0.1	0.3	0.2
- الكساء وملبوسات القدم	8.0	5.7	6.7	5.8
- خدمات المسكن	33.2	2.2	2.7	1.2
- المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	11.4	2.0	2.5	3.8
- الصحة	1.5	2.1	2.5	3.7
- النقل	7.5	4.0	3.0	0.1
- الاتصالات	4.0	1.8	1.9	2.0
- الترفيهية والثقافية	3.8	3.7	2.9	2.5
- التعليم	4.2	12.0	0.5	0.8
- المطاعم والفنادق	3.4	2.7	3.3	2.3
- السلع والخدمات المتنوعة	5.8	3.3	4.1	4.8

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

7

تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)
سنة الأساس (2007 = 100)

البيـان	الأوزان الترجيحية	2022	2023	2024
الرقم القياسي لأسعار الجملة:	100.0	2.4	2.1	1.6
▪ بحسب الأقسام الرئيسية:				
- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4.5	4.5	6.0	3.5
- استغلال المحاجر	0.3	7.5	3.2	-0.6
- الصناعات التحويلية	90.0	2.4	2.0	1.6
- توليد الكهرباء ومعالجة المياه	5.2	0.0	0.0	0.0
▪ الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	64.4	3.0	2.0	1.7
▪ الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا	35.6	1.4	2.3	1.5

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

8

تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت

البيـان	2022	2023	2024
1) الكويتيون:	481054	499969	504878
معدل التغير (%)	5.6	3.9	1.0
الأهمية النسبية للجملة (%)	16.8	16.6	16.5
2) غير الكويتيين:	2377498	2504575	2560252
معدل التغير (%)	1.5	5.3	2.2
الأهمية النسبية للجملة (%)	83.2	83.4	83.5
3) جملة القوى العاملة: (1 + 2)	2858552	3004544	3065130
معدل التغير (%)	2.2	5.1	2.0

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

9

تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت

البيـان	2022	2023	2024
معدلات الإعالة (لكل 1000 فرد من القوى العاملة):			
– الكويتيون	2155	2093	2106
– غير الكويتيين	354	323	336
معدلات الإعالة لجملة السكان	657	617	627

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

الفصل الثاني:

10
أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2024

نهاية الفترة	الدينار الكويتي [1]	اليورو	الين الياباني	الفرنك السويسري	الجنيه الإسترليني
2023	307.15	1.10	142.63	0.85	1.27
2024	308.10	1.04	157.84	0.90	1.26
معدل التغير (%)	0.3	-5.4	10.7	5.9	-0.8

المصدر: بنك الكويت المركزي.

11
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2024

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
الدينار الكويتي (فلس)	308.15	304.70	3.4	1.1
الجنيه الإسترليني	0.81	0.75	0.06	8.6
اليورو	0.96	0.89	0.07	7.9
الفرنك السويسري	0.92	0.84	0.08	9.6
الين الياباني	161.71	140.17	21.54	15.4

المصدر: بنك الكويت المركزي.

12
تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي
(% سنويًا)

نهاية الفترة	الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي			
	سعر الخصم (المعدل)	معاملات الإقراض التى لا تزيد مدتها على سنة (المعدل)	معاملات الإقراض التى تزيد مدتها على سنة (المعدل)	القروض الاستهلاكية
2019	2.75	5.25	6.75	5.75
2020	1.50	4.00	5.50	4.50
2021	1.50	4.00	5.50	4.50
2022	3.50	6.00	7.50	6.50
2023	4.25	6.75	8.25	7.25
2024	4.00	6.50	8.00	7.00

المصدر: بنك الكويت المركزي.

13
متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الفترة	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار
	بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي		بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي	
2019	2.707	1.812	0.895	2.839	2.007	0.833
2020	1.247	0.444	0.803	1.389	0.568	0.821
2021	0.906	0.171	0.735	1.060	0.250	0.810
2022	1.895	1.310	0.585	2.201	1.607	0.594
2023	3.762	3.075	0.686	4.101	3.408	0.694
2024	3.765	3.063	0.702	4.069	3.332	0.737

المصدر: بنك الكويت المركزي.

14
تطور إجماليات عرض النقد
(مليون دينار)

البيـان	2023	2024	التغير	
			قيمة	(%)
الكتلة النقدية (ن1)	10711.9	10413.4	-298.4	-2.8
ومنها: النقد المتداول خارج البنوك المحلية	1643.1	1640.6	-2.5	-0.2
شبه النقد	28261.4	30220.7	1959.3	6.9
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	26451.2	28334.5	1883.4	7.1
الودائع بالعملات الأجنبية	1810.3	1886.2	75.9	4.2
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2)	38973.3	40634.1	1660.9	4.3
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن3)	38973.3	40634.1	1660.9	4.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.

15
العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)
(مليون دينار)

البيـان	2023	2024	التغير	
			القيمة	(%)
عرض النقد (ن2)	38973.3	40634.1	1660.9	4.3
صافي الموجودات المحلية:	13725.7	13344.5	-381.2	-2.8
المطالب على الحكومة (صافي)[2]	-12783.7	-12896.7	-113.0	-0.9
المطالب على القطاع الخاص	45151.1	47252.3	2101.1	4.7
المطالب على المؤسسات العامة	3729.7	3499.0	-230.7	-6.2
البنود الأخرى (صافي)	-22371.5	-24510.0	-2138.6	-9.6
صافي الموجودات الأجنبية:	25247.6	27289.7	2042.1	8.1
البنك المركزي	13037.2	12128.4	-908.8	-7.0
البنوك المحلية	12210.4	15161.2	2950.8	24.2

المصدر: بنك الكويت المركزي.

16
صافي الموجودات الأجنبية المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية
(مليون دينار)

البيان	نهاية عام 2023			نهاية عام 2024			التغير	
	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	القيمة	(%)
البنك المركزي	13066.2	29.0	13037.2	12171.1	42.6	12128.45	-908.8	-7.0
البنوك المحلية	24861	12650.6	12210.4	27905.9	12744.7	15161.2	2950.8	24.2
الإجمالي	37927.2	12679.6	25247.6	40077.0	12787.3	27289.7	2042.1	8.1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

17
أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية
(مليون دينار)

البيان	2023	2024	التغير (قيمة)	التغير (%)
الودائع بالدينار الكويتي:	35519.9	37107.3	1587.4	4.5
تحت الطلب	9068.8	8772.8	-296.0	-3.3
الادخار	5804.8	5943.4	138.7	2.4
لأجل	20646.4	22391.1	1744.7	8.5
شهادات الإيداع	-	-	-	-
الودائع بالعملات الأجنبية	1810.3	1886.2	75.9	4.2
الإجمالي	37330.2	38993.5	1663.3	4.5

المصدر: بنك الكويت المركزي.

18
تطور التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين
(مليون دينار)

القطـــاع	2023	2024	التغير	
			القيمة	(%)
التجارة	3393.4	3641.0	247.6	7.3
الصناعة	2249.7	2132.5	-117.2	-5.2
الإنشاء	2391.6	2581.1	189.5	7.9
الزراعة وصيد الأسماك	27.8	36.4	8.6	31.1
قروض للبنوك	1078.8	828.8	-250.0	-23.2
المؤسسات المالية (غير البنوك)	1209.3	1390.0	180.7	14.9
التسهيلات الشخصية:	18761.8	19321.9	560.1	3.0
- القروض الاسكانية	16016.8	16546.4	529.6	3.3
- سكن خاص ونموذجي	303.4	244.7	-58.7	-19.3
- القروض الاستهلاكية	1967.0	2072.4	105.4	5.4
- أخرى	474.6	458.3	-16.2	-3.4
شراء أوراق مالية	3436.6	3763.8	327.2	9.5
العقار	9616.9	10268.7	651.8	6.8
النفط الخام والغاز	1910.1	1711.5	-198.6	-10.4
الخدمات العامة	114.9	111.1	-3.8	-3.3
الخدمات الأخرى	3485.9	3632.3	146.4	4.2
المجموع	47676.8	49419.2	1742.4	3.7

المصدر: بنك الكويت المركزي

19
تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين
(مليون دينار)

القطـــاع	2023	2024	التغير	
			القيمة	(%)
التجارة	3041.7	3404.9	363.2	11.9
الصناعة	842.7	1129.3	286.6	34.0
الإنشاء	2205.2	3613.3	1408.1	63.9
الزراعة وصيد الأسماك	13.7	29.3	15.6	113.4
المؤسسات المالية (غير البنوك)	1362.1	1458.7	96.6	7.1
التسهيلات الشخصية:	4234.1	4796.6	562.5	13.3
- القروض الاستهلاكية	1580.6	1771.5	190.9	12.1
- أخرى	2653.5	3025.1	371.7	14.0
شراء أوراق مالية	1183.6	1935.1	751.4	63.5
العقار	5611.5	7999.9	2388.5	42.6
النفط الخام والغاز	1702.0	1900.9	198.9	11.7
الخدمات العامة	21.8	163.1	141.4	649.2
الخدمات الأخرى	2217.9	2701.1	483.2	21.8
المجموع	22436.4	29132.3	6696.0	29.8

المصدر: بنك الكويت المركزي.

20
تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	2024
الإصدارات:	8730.0	8940.0	7540.0
3 أشهر	4470.0	4800.0	6040.0
6 أشهر	4130.0	4010.0	1460.0
12 شهرًا	130.0	130.0	40.0
عدد الإصدارات:	38	41	35
3 أشهر	19	22	27
6 أشهر	17	17	7
12 شهرًا	2	2	1
الاستحقاقات:	8320.0	9000.0	9320.0
3 أشهر	4560.0	4560.0	6040.0
6 أشهر	3760.0	4310.0	3190.0
12 شهرًا	0.0	130.0	90.0
عدد الاستحقاقات:	34	40	43
3 أشهر	19	21	27
6 أشهر	15	17	14
12 شهرًا	0	2	2
الأرصدة بنهاية الفترة:	3363.0	3295.0	1420.0
3 أشهر	1080.0	1320.0	1320.0
6 أشهر	2130.0	1830.0	100.0
12 شهرًا	130.0	130.0	0.0
التورق مع البنك المركزي (سنة فأكثر)	23.0	15.0	0.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

21
توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق
(القيمة بالمليون دينار)

فترة الاستحقاق	2023		2024	
	القيمة	% للمجموع	القيمة	% للمجموع
ليلة واحدة	92891.8	65.2	81248.0	62.6
أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع	43028.5	30.2	43490.7	33.5
أكثر من أسبوع ولغاية شهر	4737.4	3.3	3432.5	2.6
أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر	1216.7	0.9	1045.3	0.8
أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر	165.1	0.1	293.9	0.2
أكثر من 6 أشهر	381.0	0.3	204.6	0.1
المجموع	142420.4	100.0	129715.2	100.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل عمليات البنك المركزي.

22
اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية				
	ودائع تحت الطلب	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	ودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل	المجموع	تبادل العملات لأجل	الخصم وإعادة الخصم	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	المجموع	الرصيد الصافي
2022	2382.4	3384.1	1380.4	7146.9	--	--	--	--	-7146.9
2023	2701.4	3318.6	1350.3	7370.3	--	--	--	--	-7370.3
2024	4182.9	1425.9	740.2	6349.0	--	--	--	--	-6349.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

23
عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

الفترة	الشيكات			عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية
	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	متوسط العملية (دينار)	
2022	18026.3	2385.0	7558.2	287658.4
2023	17151.5	2451.9	6995.1	259952.4
2024	17601.2	2441.5	7209.1	252383.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الفصل الثالث:

24

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الموجودات) (مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2023	2024	القيمة	(%)
المطالب على بنك الكويت المركزي	7,713.8	6,731.7	-982.1	-12.7
ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	1,350.3	740.2	-610.1	-45.2
ودائع تحت الطلب	2,685.8	4,220.7	1534.9	57.1
سندات بنك الكويت المركزي	3,318.6	1,425.9	-1892.7	-57.0
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	1,708.3	2,110.8	402.5	23.6
المطالب على الحكومة:	436.7	294.5	-142.2	-32.6
سندات الخزانة	436.7	294.5	-142.2	-32.6
المطالب على المؤسسات العامة	3,729.7	3,499.0	-230.7	-6.2
المطالب على القطاع الخاص:	45,151.1	47,252.3	2101.1	4.7
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	42,868.3	45,091.4	2223.1	5.2
استثمارات محلية أخرى	2,282.8	2,160.9	-121.9	-5.3
قروض للبنوك	1,078.8	828.8	-250.0	-23.2
الموجودات الأجنبية:	24,861.0	27,905.9	3044.9	12.2
ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية	6,826.8	5,325.9	-1500.9	-22.0
استثمارات أجنبية	10,455.6	12,930.1	2474.5	23.7
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	3,664.8	5,169.2	1504.5	41.1
قروض للبنوك الأجنبية	2,215.5	2,587.6	372.1	16.8
موجودات أخرى	2,968.6	3,045.7	77.1	2.6
الموجودات	87,647.9	91,668.6	4020.7	4.6
عدد البنوك	22	**21		

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.
** تم الاستحواذ على بنك الأهلي المتحد من قبل بيت التمويل الكويتي.

25

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (المطلوبات) (مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2023	2024	القيمة	(%)
ودائع القطاع الخاص:	37330.2	38993.5	1663.3	4.5
الودائع بالدينار الكويتي	35519.9	37107.3	1587.4	4.5
الودائع بالعملات الأجنبية	1810.3	1886.2	75.9	4.2
ودائع الحكومة	4631.2	4893.7	262.5	5.7
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	2019.4	2223.7	204.4	10.1
حقوق المساهمين	14694.3	15778.4	1084.1	7.4
ودائع مؤسسات عامة	6766.0	6607.1	-158.8	-2.3
قروض من البنوك	711.8	695.6	-16.2	-2.3
المطلوبات الأجنبية:	12650.6	12744.7	94.0	0.7
ومنها: ودائع من بنوك أجنبية	5114.0	5931.6	817.6	16.0
ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية	4279.4	3328.8	-950.6	-22.2
مطلوبات أخرى	8844.4	9731.8	887.3	10.0
المطلوبات	87647.9	91668.6	4020.7	4.6
عدد البنوك	22	21		

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

26

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الحسابات النظامية) (مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2023	2024	القيمة	(%)
حسابات نظامية ومنها:	31,993.9	35,659.0	3665.1	11.5
المشتقات المالية	10,647.0	13,106.6	2459.6	23.1
خطابات الضمان	11,410.5	12,004.1	593.6	5.2
توظيفات الأموال المدارة لحساب الغير	1,408.2	1,549.4	141.2	10.0
اعتمادات مستندية	1,108.1	1,305.2	197.1	17.8
قبولات مصرفية	707.3	753.5	46.2	6.5
أخرى	6,712.8	6,940.1	227.3	3.4
عدد البنوك	22	21		

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

27

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية (مليون دينار)

البيـان	2023		2024	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
أولاً – العمليات المحلية:				
1 – مجموع مصادر الأموال:	3538.4	100.0	5706.6	100.0
*** من الزيادة في المطلوبات:**	3168.4	89.5	4101.7	71.9
ودائع القطاع الخاص	416.2	11.8	1663.3	29.1
ودائع الحكومة	1255.5	35.5	262.5	4.6
ودائع مؤسسات عامة	145.6	4.1	-	-
حقوق المساهمين	320.2	9.0	1084.1	19.0
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	-	-	204.4	3.6
مطلوبات أخرى	865.8	24.5	887.3	15.5
قروض من البنوك	165.1	4.7	-	-
*** من النقص في الموجودات:**	370.0	10.5	1604.9	28.1
المطالب على بنك الكويت المركزي	-	-	982.1	17.2
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	159.6	4.5	-	-
المطالب على الحكومة	85.7	2.4	142.2	2.5
المطالب على المؤسسات العامة	-	-	230.7	4.0
موجودات أخرى	33.0	0.9	-	-
قروض للبنوك	91.7	2.6	250.0	4.4
2 – مجموع استخدامات الأموال:	1682.2	100.0	2755.8	100.0
*** في تخفيض المطلوبات:**	261.9	15.6	175.0	6.4
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	261.9	15.6	-	-
قروض للبنوك	-	-	16.2	0.6
ودائع مؤسسات عامة	-	-	158.8	5.8
*** في زيادة الموجودات:**	1420.3	84.4	2580.7	93.6
المطالب على بنك الكويت المركزي	244.1	14.5	-	-
المطالب على الحكومة	-	-	-	-
المطالب على المؤسسات العامة	133.9	8.0	-	-
المطالب على القطاع الخاص	1042.3	62.0	2101.1	76.2
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	-	-	402.5	14.6
موجودات أخرى	-	-	77.1	2.8
فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	1856.2	-	2950.8	-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع 27

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية

(مليون دينار)

البيـان	2023		2024	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
ثانياً – العمليات الأجنبية:				
1 – مجموع مصادر الأموال:	321.9	100.0	2635.1	100.0
*** من الزيادة في المطلوبات:**	302.1	93.9	1076.8	40.9
ودائع غير المقيمين (البنوك)	72.3	22.5	817.6	31.0
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	-	-	-	-
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	-	-	-	-
قروض من البنوك الأجنبية	229.8	71.4	259.2	9.8
*** من النقص في الموجودات:**	19.7	6.1	1558.3	59.1
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	-	-	1500.9	57.0
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	-	-	-	-
قروض للبنوك الأجنبية	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار	19.7	6.1	57.4	2.2
2 – مجموع استخدامات الأموال:	2178.0	100.0	5585.9	100.0
*** في تخفيض المطلوبات:**	46.9	2.2	982.8	17.6
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	-	-	-	-
ودائع غير المقيمين (البنوك)	29.3	1.3	950.6	17.0
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	17.6	0.8	32.2	0.6
*** في زيادة الموجودات:**	2131.1	97.8	4603.2	82.4
استثمارات أجنبية	1357.7	62.3	2474.5	44.3
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	212.8	9.8	-	-
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	291.0	13.4	1561.8	28.0
تسهيلات لغير المقيمين بالدينار	-	-	-	-
قروض للبنوك الأجنبية	46.5	2.1	372.1	6.7
موجودات أجنبية أخرى	223.1	10.2	194.7	3.5
فائض(+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	-1856.2	-	-2950.8	-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

28
الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية
(مليون دينار)

البنـــود	الرصيد كما في نهاية عام		التغير	
	2023	2024	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وموجودات نقدية	46.3	47.5	1.1	2.4
مطالب على مؤسسات مالية	95.9	47.9	-48.0	-50.0
إجمالي الذمم المدينة	5.3	4.2	-1.2	-21.7
استثمارات مالية وعقارية	9.8	10.1	0.3	3.4
موجودات ثابتة	35.1	37.2	2.2	6.2
موجودات أجنبية	64.1	116.6	52.5	81.8
الموجودات الأخرى	41.5	41.5	0.0	0.0
الموجودات = المطلوبات	298.1	305.1	6.9	2.3
المطلوبات				
حقوق الشركاء ونتائج الفترة	169.2	172.5	3.3	2.0
مطلوبات لمؤسسات مالية	11.7	26.1	14.3	122.3
أجمالي الذمم الدائنة	14.3	10.8	-3.5	-24.6
مطلوبات أجنبية	1.8	0.2	-1.5	-87.4
مطلوبات أخرى	101.2	95.5	-5.7	-5.6
حسابات نظامية	0.9	0.9	0.0	0.2
نتائج الفترة (صافي الربح)	25.3	19.2	-6.1	-24.1
عدد الشركات	32	31		

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الفصل الرابع:

29
الإيرادات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـان	2023/22 الحساب الختامي		2024/23 الحساب الختامي		التغير	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
إجمالي الإيرادات الفعلية:	28802.0	100.0	23644.3	100.0	-5157.7	-17.9
الإيرادات النفطية	26713.0	92.7	21527.6	91.0	-5184.4	-19.4
الإيرادات غير النفطية	2089.0	7.3	2116.8	9.0	27.8	1.3

المصدر: وزارة المالية.

30
الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـان	2023/22 الحساب الختامي		2024/23 الحساب الختامي		التغير	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
الإيرادات غير النفطية:	2089	100	2116.8	100	27.8	1.3
- الضرائب والرسوم	581.5	27.8	550.9	26.0	-30.6	-5.3
- المساهمات الاجتماعية	107.7	5.2	111.6	5.3	3.9	3.6
- إيرادات أخرى	1377.6	65.9	1446.6	68.3	69	5.0
- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	22.2	1.1	7.7	0.4	-14.5	-65.3

المصدر: وزارة المالية.

31
المصروفات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـان	2023/22 الحساب الختامي		2024/23 الحساب الختامي		التغير	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
المصروفات العامة:	22369.3	100.0	25205.8	100.0	2836.5	12.7
- تعويضات العاملين	8502.4	38.0	9605.5	38.1	1103.1	13.0
- السلع والخدمات	3831.7	17.1	4671.5	18.5	839.8	21.9
- الإعانات	797.9	3.6	1265.2	5.0	467.3	58.6
- المنح	5627.4	25.2	6156.3	24.4	528.9	9.4
- المنافع الاجتماعية	681.1	3.0	708.7	2.8	27.6	4.1
- مصروفات وتحويلات أخرى	1388.9	6.2	1491.5	5.9	102.6	7.4
- شراء الأصول غير المتداولة	1539.8	6.9	1307.1	5.2	-232.7	-15.1

المصدر: وزارة المالية.

32
موجز الحساب الختامي للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـان	2023/22	% إلى الناتج المحلي الإجمالي	2024/23	% إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإيرادات العامة الفعلية	28802.0	51.3	23644.3	46.5
المصروفات العامة الفعلية	22369.3	40.0	25205.8	49.6
الفائض أو (العجز)	*6368.3	11.3	-1561.5	-3.1

المصدر: وزارة المالية، الإدارة المركزية للإحصاء.

*بعد استقطاع 64.3 مليون دينار لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

33
تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـان	موازنة معتمدة				التغير	
	2024/23		2025/24			
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
الإيرادات العامة	19466.6	100.0	18918.6	100.0	-548.0	-2.8
الإيرادات النفطية	17168.8	88.2	16234.1	85.8	-934.7	-5.4
الإيرادات غير النفطية:	2297.8	11.8	2684.5	14.2	386.7	16.8
- الضرائب والرسوم	518.6	2.7	613.2	3.2	94.6	18.2
- المساهمات الاجتماعية	110.0	0.6	115.0	0.6	5.0	4.5
- إيرادات أخرى	1574.2	8.1	1848.6	9.8	274.4	17.4
- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	95.0	0.5	107.7	0.6	12.7	13.4

المصدر: وزارة المالية.

34
اعتمادات مصروفات الموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـان	موازنة معتمدة		التغير	
	2024/23	2025/24	القيمة	%
المصروفات العامة:	26278.5	24555.0	-1723.5	-6.6
- تعويضات العاملين	9815.2	9899.1	83.9	0.9
- السلع والخدمات	4902.9	3567.0	-1335.9	-27.2
- الإعانات	1296.8	1128.6	-168.2	-13.0
- المنح	6156.3	5642.8	-513.5	-8.3
- المنافع الاجتماعية	757.5	845.3	87.8	11.6
- مصروفات وتحويلات أخرى	1524.3	1615.6	91.3	6.0
- شراء الأصول غير المتداولة	1825.5	1856.6	31.1	1.7

المصدر: وزارة المالية.

35
التصنيف الاقتصادي لاعتمادات المصروفات العامة
(مليون دينار)

البيـان	موازنة معتمدة				التغير	
	2024/23		2025/24			
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
المصروفات الجارية:	24453.0	93.2	22698.4	92.4	-1754.6	-7.2
- تعويضات العاملين، ومنها:	9815.2	37.4	9899.1	40.3	83.9	0.9
* المرتّبات والأجور	9010.9	34.3	9063.2	36.9	52.3	0.6
* مساهمات اجتماعية	624.2	2.4	650.0	2.6	25.8	4.1
- السلع والخدمات	4902.9	18.7	3567.0	14.5	-1335.9	-27.2
- الإعانات	1296.8	4.9	1128.6	4.6	-168.2	-13.0
- المنح، ومنها:	6156.3	23.5	5642.8	23.0	-513.5	-8.3
* المنح لحكومات أجنبية	110.3	0.4	26.0	0.1	-84.3	-76.4
* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة	6045.0	23.0	5616.0	22.9	-429.0	-7.1
- المنافع الاجتماعية	757.5	2.9	845.3	3.4	87.8	11.6
- مصروفات وتحويلات أخرى	1524.3	5.8	1615.6	6.6	91.3	6.0
المصروفات الرأسمالية:	1825.5	7.0	1856.6	7.6	31.1	1.7
- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:	1825.5	7.0	1856.6	7.6	31.1	1.7
* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة	419.2	1.6	405.6	1.7	-13.6	-3.2
* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية	1406.3	5.4	1461.0	5.9	54.7	3.9
الإجمالي	26248.5	100.0	24555.0	100.0	-1693.5	-6.5

المصدر: وزارة المالية.

36
ملخص الفائض أو العجز
(مليون دينار)

البيـان	2024/23	2025/24
تقديرات الإيرادات العامة، ومنها:	19466.6	18918.6
الإيرادات النفطية	17168.8	16234.1
اعتمادات المصروفات العامة	26278.5	24555.0
الفائض أو (العجز)	-6811.9	-5636.4

المصدر: وزارة المالية.

الفصل الخامس:

37

الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت

(مليون دينار)

البيان	2023	2024	التغير (قيمة)	التغير (%)
أولاً: الحساب الجاري (1+2+3+4):	15791.2	14322.6	-1468.6	-9.3
1. الميزان السلعي: (أ-ب)	15711.6	13510.3	-2201.3	-14.0
أ- الصادرات السلعية (فوب) ومنها:	25856.9	23766.8	-2090.1	-8.1
الصادرات النفطية	23978.3	21128.5	-2849.8	-11.9
ب- ناقصًا الواردات السلعية (فوب)	-10145.3	-10256.5	-111.2	-1.1
2. الخدمات	-5866.3	-4864.2	1002.1	-17.1
3. الدخل الأساسي	9915.6	10146.4	230.8	2.3
4. الدخل الثانوي، ومنه:	-3969.8	-4469.9	-500.2	12.6
تحويلات العاملين	-3866.8	-4322.9	-456.2	11.8

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة العام تعني تدفقًا ماليًا صافيًا نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

38

التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2023		2024	
	القيمة	%	القيمة	%
الامارات العربية المتحدة	339.4	23.4	416.4	23.2
الهند	326.6	22.6	379.4	21.1
السعودية	216.7	15.0	263.3	14.7
العراق	118.1	8.2	254.6	14.2
الصين الشعبية	181.5	12.5	211.1	11.8
باكستان	104.9	7.2	88.5	4.9
قطر	74.1	5.1	65.1	3.6
مصر	36.9	2.5	43.7	2.4
الأردن	33.3	2.3	42.0	2.3
تركيا	16.3	1.1	32.4	1.8
المجموع	1447.8	79.6	1796.5	82.5
إجمالي قيمة الصادرات	1819.1	100.0	2178.6	100.0

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

39

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2023		2024	
	القيمة	%	القيمة	%
الشعبية الصين	2281.9	19.8	2221.8	19.0
الامارات العربية المتحدة	1039.8	9.0	1475.3	12.6
الولايات المتحدة الأمريكية	1045.1	9.1	1057.7	9.1
اليابان	706.5	6.1	610.3	5.2
السعودية	597.5	5.2	602.1	5.2
الهند	633.3	5.5	595.4	5.1
المانيا	505.9	4.4	479.5	4.1
ايطاليا	449.0	3.9	412.4	3.5
فرنسا	305.0	2.6	332.2	2.8
سويسرا	326.2	2.8	327.8	2.8
المجموع	7890.3	68.5	8114.4	69.4
إجمالي قيمة الواردات	11515.9	100.0	11687.0	100.0

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

40

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(مليون دينار)

البيان	2023			2024		
	صادرات	واردات	ميزان تجاري	صادرات	واردات	ميزان تجاري
العربية المتحدة الإمارات	399.4	1039.8	-640.4	416.4	1475.3	-1058.9
المملكة العربية السعودية	216.7	597.5	-380.8	263.3	602.1	-338.8
مملكة البحرين	26	101.6	-75.7	27.1	72.0	-44.9
سلطة عُمان	30.2	93.8	-63.7	32.2	107.4	-75.1
دولة قطر	74.1	35.8	38.3	65.1	51.3	13.8
المجموع	746.4	1868.6	-1122.2	804.1	2308.0	-1503.9

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* البيانات تشمل الصادرات غير النفطية فقط.

41
الحساب الرأسمالي
(مليون دينار)

البيان	2023	2024	التغير (القيمة)	التغير (%)
ثانيًا: الحساب الرأسمالي:	-37.1	-32.4	4.7	-12.6
التحويلات الرأسمالية، ومنها:	-33.9	-32.4	1.5	-4.5
الحكومة العامة	-33.9	-32.4	1.5	-4.5
ثالثًا: الحساب الجاري والرأسمالي	15754.2	14290.2	-1463.9	-9.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة العام تعني تدفقًا ماليًا صافيًا نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

42
الحساب المالي
(مليون دينار)

البيان	2023	2024	التغير (القيمة)	التغير (%)
رابعًا- الحساب المالي:	-15542.6	-15289.4	253.2	-1.6
1. الاستثمار المباشر (صافي):	-2788.2	-2975.7	-187.4	6.7
– الاستثمار المباشر في الخارج	-3437.2	-3164.0	273.2	-7.9
– الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	649.0	188.3	-460.7	-71.0
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	-13189.8	-12637.4	552.4	-4.2
– الموجودات	-13146.2	-12771.9	374.3	-2.8
– المطلوبات	-43.7	134.5	178.2	-408.1
3. المشتقات المالية	-201.8	-198.5	3.3	-1.6
4. الاستثمارات الأخرى (صافي):	487.1	-399.3	-886.4	-182.0
– الموجودات	491.3	-1707.6	-2199.0	-447.6
– المطلوبات	-4.3	1308.3	1312.6	-30783.4
5. إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	-150.2	-921.5	-771.3	-513.4

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة التدفقات في الموجودات الخارجية أو انخفاض المطلوبات، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

43

ميزان مدفوعات دولة الكويت

(مليون دينار)

البيان	2023	2024	التغير (القيمة)	التغير (%)
الحساب الجاري	15791.2	14322.6	-1468.6	-9.3
الحساب الرأسمالي	-37.1	-32.4	4.7	-12.6
الحساب الجاري والرأسمالي	15754.2	14290.2	-1463.9	-9.3
الحساب المالي	-15542.6	-15289.4	253.2	-1.6
صافي السهو والخطأ	-211.6	999.1	1210.7	572.2
الميزان الكلي (فائض / عجز)	-150.2	-921.5	-771.3	-513.4
إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	-150.2	-921.5	-771.3	-513.4

المصدر: بنك الكويت المركزي.

– تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.

– تعكس الأرقام السالبة في بيانات صافي السهو والخطأ أن القيمة المتممة في (الجانب المدين) من الميزان، والأرقام الموجبة كقيمة متممة في (الجانب الدائن).

44

وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت

(مليون دينار)

البيان	2023	2024	التغير (القيمة)	التغير (%)
أولاً: الموجودات				
1. الاستثمار المباشر في الخارج	15448.2	17328.2	1880	12.2
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية	7860.9	9221.5	1360.6	17.3
3. المشتقات المالية	2647.5	4784.7	2137.2	80.7
4. استثمارات أخرى	24415.3	24060.6	-354.7	-1.5
5. الأصول الاحتياطية (CBK)	14620.4	13691.3	-929.1	-6.4
إجمالي الموجودات(5+4+3+2+1) :	64992.3	69086.3	4094	6.3
ثانياً: المطلوبات				
1. الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت	5118.5	5140.6	22.1	0.4
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية	3918.5	4257.2	338.7	8.6
3. المشتقات المالية	2607.6	4731.6	2124	81.5
4. استثمارات أخرى	18427.1	18991.1	564	3.1
إجمالي المطلوبات(4+3+2+1) :	30071.8	33120.5	3048.7	10.1
ثالثًا: وضع الاستثمار الدولي (إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات)	34920.5	35965.8	1045.3	3.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

45

الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت

(مليون دينار)

البيان	2023	2024	التغير (القيمة)	التغير (%)
1. الذهب النقدي	31.7	31.7	0	0.0
2. وضع الاحتياطي لدى الصندوق	228.7	202.3	-26.4	-11.5
3. حقوق السحب الخاصة	1325.5	1317.9	-7.6	-0.6
4. مجموع العملة والودائع	12982.9	12087.8	-895.1	-6.9
5. الأوراق المالية في الخارج	51.5	51.5	0	0.0
الأصول الاحتياطية الرسمية (1+2+3+4+5)	14620.4	13691.3	-929.1	-6.4

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الفصل السادس:

46
تطور مؤشرات أسعار اغلاق بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأسواق	سعر الإغلاق		التغيير	
	2023	2024	نقطة	(%)
مؤشر دول مجلس التعاون (MSCI)	705.35	714.47	9.1	1.3
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	9577.85	9419.00	-158.9	-1.7
مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية	4514.07	4544.96	30.9	0.7
مؤشر بورصة البحرين العام	1971.49	1985.91	14.4	0.7
مؤشر سوق دبي المالي	4059.80	5158.67	1098.9	27.1
المؤشر العام لبورصة الكويت	6817.29	7362.54	545.3	8.0
مؤشر السوق المالية السعودية "تاسي"	11967.39	12000.92	33.5	0.3
مؤشر بورصة قطر	10830.63	10571.09	-259.5	-2.4

المصدر: بورصات الخليج وموقع مورغان ستانلي

47
تطور مؤشرات أسعار بورصة الكويت خلال عام 2024

المؤشرات	2023	2024	التغير(%)
السوق العام	6817.29	7362.54	8.0
السوق الأول	7477.04	7838.76	4.8
السوق الرئيسي	5569.71	6907.25	24.0
السوق الرئيسي (50)	5487.40	6806.66	24.0

المصدر: بورصة الكويت.

48
تطور مؤشرات قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2024

القطاع	2023	2024	التغير(%)
الطاقة	949.01	1189.14	25.3
المواد الأساسية	745.93	911.25	22.2
الصناعة	907.90	723.64	20.3-
السلع الاستهلاكية	658.58	998.68	51.6
الرعاية الصحية	482.15	458.29	4.9-
الخدمات الاستهلاكية	1603.91	2122.80	32.4
الاتصالات	1105.14	1017.72	7.9-
المنافع	455.26	397.37	12.7-
البنوك	1,647.47	1809.81	9.9
التأمين	2,292.80	2055.24	10.4-
العقار	1212.91	1353.12	11.6
الخدمات المالية	1212.22	1510.57	24.6
التكنولوجيا	578.36	1040.32	79.9

المصدر: بورصة الكويت

49
المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت
(مؤشر السوق العام)

الفترة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
عام 2021	13612.2	84564.6	3056
عام 2022	14722.7	55811.7	2888
عام 2023	10377.9	39429.6	2385
عام 2024	14823.8	68438.6	3908
الربع الأول	3541.7	14364.8	839
الربع الثاني	3090.3	12663.9	857
الربع الثالث	3563.6	16760.5	999
الربع الرابع	4628.2	24649.4	1213
التغير السنوي لعام 2024 (%)	42.8	73.6	63.9

المصدر: بورصة الكويت.

50
تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2024
(القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية من الإجمالي (%)

القطاع	عدد الشركات المسجلة	2023		عدد الشركات المسجلة	2024	
		القيمة	%		القيمة	%
الاتصالات	4	637.93	6.2	4	500.30	3.4
البنوك	10	4769.25	46.0	9	4859.08	32.8
التأمين	8	29.16	0.3	8	88.70	0.6
التكنولوجيا	1	0.53	0.01	1	39.32	0.3
الخدمات الاستهلاكية	13	465.68	4.5	13	779.08	5.3
الخدمات المالية	44	2186.33	21.1	45	4466.71	30.1
الرعاية الصحية	3	3.17	0.03	2	5.0	0.03
السلع الاستهلاكية	2	82.17	0.8	2	94.29	0.6
الطاقة	6	10.65	0.1	5	105.35	0.7
العقار	32	862.56	8.3	29	2095.09	14.1
الصناعية	22	1203.55	11.6	21	1592.17	10.7
المنافع	1	23.66	0.2	1	42.70	0.3
المواد الأساسية	3	103.30	1.0	3	155.98	1.1
المجموع	149	10377.93	100	143	14823.77	100

المصدر: بورصة الكويت.

51
تطور نسبة ملكيات المستثمرين غير الكويتيين لدى البنوك الكويتية

اسم البنك	2023 (%)	2024 (%)	التغيير (%)
البنك الأهلي المتحد (الكويتي)*	0.19	-	-
بنك الكويت الدولي	5.16	8.57	3.4
البنك الاهلي المتحد	2.02	3.74	1.7
بنك الخليج	14.88	15.88	1.0
بنك وربة	5.51	6.09	0.6
بيت التمويل الكويتي	12.92	13.28	0.4
بنك الكويت الوطني	24.49	24.68	0.2
بنك برقان	17.66	17.80	0.14
البنك التجاري الكويتي	0.06	0.06	0.00
بنك بوبيان	6.13	5.93	-0.2

المصدر: بورصة الكويت.

*تم الغاء ادراج البنك الأهلي المتحد (الكويتي) من بورصة الكويت في 27/02/2024 وتم استحواذ البنك الأهلي المتحد من قبل بيت التمويل الكويتي .

52
أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت خلال عامي 2023 و2024

(مليون دينار)

القطاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الأرباح أو الخسائر			ربحية السهم (فلس)	مضاعف السعر السوقي P/E (مرة)
			2023	2024	التغير (%)		
الطاقة [1]	5	4	14.1	21.97	55.8	12.8	7.8
المواد الأساسية [1]	3	2	14.16	15.48	9.3	85.3	10.3
الصناعة	21	21	174.46	174.68	0.1	18.5	14.2
السلع الاستهلاكية	2	2	11.58	9.58	-17.3	11.5	19.2
الرعاية الصحية [1]	2	1	5.03	0.7	-86.1	4.7	-
الخدمات الاستهلاكية	13	13	47.02	82.42	75.3	16.0	15.5
الاتصالات	4	4	319.54	284.99	-10.8	34.3	12.6
المنافع	1	1	12.6	9.21	-26.9	8.0	18.9
البنوك	9	9	1535.42	1660.42	8.1	31.3	17.2
التأمين	8	8	75.23	83.34	10.8	49.2	8.9
العقار [1]	29	28	111.62	162.61	45.7	7.6	14.5
الخدمات المالية [1]	45	45	233.19	318.01	36.4	12.2	14.0
التكنولوجيا	1	1	0.03	-0.05	-266.7	-0.5	-
إجمالي البورصة	143	138	2553.98	2823.36	10.5	16.8	14.1

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى بورصة الكويت.

(1) هناك 5 شركات لم تعلن عن أرباحها لعام 2024 وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع الطاقة (شركة برقان لحفر الآبار)، وشركة واحدة ضمن قطاع المواد الأساسية (شركة بوبيان للبتروكيماويات)، وشركة واحدة ضمن قطاع الرعاية الصحية (شركة عيادة الميدان لطب الأسنان)، شركة واحدة ضمن قطاع العقار (شركة مينا العقارية)، وشركة واحدة ضمن قطاع الخدمات المالية (شركة مجموعة عربي القابضة).

53
أعداد وأسماء الشركات المدرجة والملغاة والشركات التي غيرت أسماءها في بورصة الكويت خلال عام 2024

بيـــان	القطاع / اسم الشركة
شركات ألغي إدراجها (7 شركات)	البنوك: البنك الأهلي المتحد – الكويت (المتحد – كويت). الصناعة: شركة الصلبوخ التجارية (صلبوخ). الطاقة: شركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف). الرعاية الصحية: شركة ياكو الطبية (ياكو). العقار: شركة المصالح العقارية (مصالح). شركة التعمير للاستثمار العقاري (التعمير). شركة دبي الأولى للتطوير العقاري (دبي الأولى).
شركات تم أدراجها (شركة واحدة)	الخدمات المالية: شركة البيوت الاستثمارية القابضة (البيوت).
شركات تم تغير مسماها (شركة واحدة)	الصناعة: من شركة جاسم للنقليات والمناولة إلى شركة جي تي سي لوجستيك للنقليات والمناولة.

المصدر: بورصة الكويت

54

عدد الشركات المدرجة في مؤشرات السوق الأول والسوق الرئيسي لبورصة الكويت

حسب التوزيع القطاعي في عام 2024

البيان	عدد الشركات	عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الأول	عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الرئيسي
قطاع الطاقة	5	-	5
قطاع المواد الأساسية	3	1	2
قطاع الصناعة	21	6	15
قطاع السلع الاستهلاكية	2	1	1
قطاع الرعاية الصحية	2	-	2
قطاع الخدمات الاستهلاكية	13	2	11
قطاع الاتصالات	4	2	2
قطاع المنافع	1	-	1
قطاع البنوك	9	8	1
قطاع التأمين	8	-	8
قطاع العقار	29	4	25
قطاع الخدمات المالية	45	10	35
قطاع التكنولوجيا	1	-	1
المجموع	143	34	109

المصدر: بورصة الكويت - التقرير السنوي 2024.

55

هيكل الجهاز المصرفي والمالي
(ديسمبر 2024)

أولًا: البنوك المحلية
First: Local Banks

البنوك التقليدية
Conventional Banks

رقم مسلسل Serial No.	البنك Bank	سنة التأسيس Year of Incorporation	الفروع العاملة داخل الكويت (باستثناء المراكز الرئيسية) Operating Branches in Kuwait (Excluding Head Offices).	الفروع في الخارج Branches Abroad	مكاتب التمثيل في الخارج Representative Offices Abroad
1	بنك الكويت الوطني National Bank of Kuwait	1952	72	10	-
2	البنك التجاري الكويتي Commercial Bank of Kuwait	1960	41	-	-
3	بنك الخليج Gulf Bank	1960	50	-	-
4	البنك الأهلي الكويتي Al-Ahli Bank of Kuwait	1967	30	3	-
5	بنك برقان Burgan Bank	1976	27	-	1
	المجموع Total		**220**	**13**	**1**

البنوك الإسلامية
Islamic Banks

رقم مسلسل Serial No.	البنك Bank	سنة التأسيس Year of Incorporation	الفروع العاملة داخل الكويت (باستثناء المراكز الرئيسية) Operating Branches in Kuwait (Excluding Head Offices).	الفروع في الخارج Branches Abroad	مكاتب التمثيل في الخارج Representative Offices Abroad
1	بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House	1977	80	-	-
2	بنك بوبيان Boubyan Bank	2004	48	-	-
3	بنك الكويت الدولي Kuwait International Bank ★	1973	18	-	-
4	بنك وربة Warba Bank	2010	20	-	-
	المجموع Total		**166**	**-**	**-**

★ البنك العقاري الكويتي تحول الي بنك إسلامي في يوليو 2007 تحت مسمى بنك الكويت الدولي.

★ The Kuwait Real Estate Bank has transformed into an Islamic bank in July 2007 under the name of the Kuwait International Bank.

البنوك المتخصصة
Specialized Banks

رقم مسلسل Serial No.	البنك Bank	سنة التأسيس Year of Incorporation	الفروع العاملة داخل الكويت (باستثناء المراكز الرئيسية) Operating Branches in Kuwait (Excluding Head Offices).	الفروع في الخارج Branches Abroad	مكاتب التمثيل في الخارج Representative Offices Abroad
1	بنك الكويت الصناعي Industrial Bank of Kuwait	1974	1	-	-

ثانيًا: فروع البنوك الأجنبية
Second: Foreign Banks Branches

البنوك التقليدية
Conventional Banks

رقم مسلسل Serial No.	البنك Bank	سنة التأسيس Year of Incorporation	الفروع العاملة داخل الكويت (باستثناء المراكز الرئيسية) Operating Branches in Kuwait (Excluding Head Offices).
1	فرع بنك البحرين والكويت Bank of Bahrain and Kuwait (Branch)	1977	-
2	فرع بنك بي أن بي باريبا Bank BNP Paribas (Branch)	2005	-
3	فرع بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط HSBC Bank Middle-East (Branch)	2005	-
4	فرع بنك أبوظبي الأول First Abu Dhabi Bank (Branch)	2005	-
5	فرع ستي بنك Citi Bank (Branch)	2006	-
6	فرع بنك قطر الوطني Qatar National Bank (Branch)	2007	-
7	فرع بنك الدوحة Doha Bank (Branch)	2008	-
8	فرع بنك المشرق Mashreq Bank (Branch)	2009	-
9	فرع بنك مسقط Bank Muscat (Branch)	2010	-
10	فرع البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود Industrial and Commercial Bank of China Limited (Branch)	2014	-

البنوك الإسلامية
Islamic Banks

رقم مسلسل Serial No.	البنك Bank	سنة التأسيس Year of Incorporation	الفروع العاملة داخل الكويت (باستثناء المراكز الرئيسية) Operating Branches in Kuwait (Excluding Head Offices).
1	فرع مصرف الراجحي Al-Rajhi Bank	2010	1

الفروع داخل الكويت بما فيهم المركز الرئيسي Branches in Kuwait (Including Head Offices)	الفروع في الخارج Branches Abroad	مكاتب التمثيل في الخارج Representative Offices Abroad	**الإجمالي** **Total**
409	**13**	**1**	**423**

ثالثًا: الشركات العاملة والمسجلة لدى بنك الكويت المركزي.

Third: Operating companies registered at the Central Bank of Kuwait.

★ شركات التمويل Finance Companies

●	شركات التمويل الإسلامية Islamic Finance Companies	1
●	شركات التمويل التقليدية Conventional Finance Companies	1
	المجموع Total	**2**

★★ شركات الاستثمار Investment Companies

●	شركات الاستثمار الإسلامية Islamic Investment Companies	8
●	شركات الاستثمار التقليدية Conventional Investment Companies	13
	المجموع Total	**21**

★★★ شركات الصرافة Exchange Companies

31

★★★ شركات المعلومات الائتمانية Credit Information Network Companies

1

★★★★ شركات أعمال الدفع الإلكتروني للأموال E-Payment of Funds Companies

	اسم مقدم الخدمة Name of Service Provider	
●	خدمات الدفع الإلكتروني الصغيرة Small E-Payment Service Provider	5
●	خدمات الدفع الإلكتروني الكبيرة Large E-Payment Service Provider	4
●	خدمات النقود الإلكتروني الصغيرة Small E-Money Service Provider	3
●	خدمات النقود الإلكتروني الكبيرة Large E- Money Service Provider	1
●	خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني E-Payment Services Operators	1
●	وكلاء Electronic Payment Agents	2
	المجموع Total	**16**

★ تم قيد شركات التمويل (ابتداء من ديسمبر 2013).

★ Finance Companies that have been registered (as of December 2013).

★★ قامت هيئة أسواق المال بنشر بيانات شركات الاستثمار المحلية ابتداء من يناير 2023.

★★ The Capital Market Authority Published Local Investment Companies data starting from January 2023.

★★★ تم قيد شركات شبكة المعلومات الائتمانية (ابتداء من يناير 2022).

★★★ Credit Information Network Companies that have been registered (as of January 2022).

★★★★ تم قيد شركات أعمال الدفع الإلكتروني للأموال (ابتداء من فبراير 2024).

★★★★ **E**-Payment of Funds Companies that have been registered (as of February 2024).